جـامعة الـعربي الـتبسي– تبســة-
كلية الحقوق والعلوم السياسيـة
قسم العلوم السياسيـة

الأمن الإقليمي الخليجي على ضوء التهديدات الأمنية الجديدة 2010/2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص :دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبين :
حسن بوساحية
حسام الدين حمدي

إشراف الأستاذ:
أ.أمير عبـاد

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد أ	رئيسا
عباد أمير	أستاذ مساعد أ	مشرفا و مقررا
هاني غنية	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

كلمة شكر وعرفان

نتقدم أولا بالشكر و الحمد الكثير في الأول و الأخير للخالق تبارك و تعالى الذي
بعونه أنجزنا هذه المذكرة
كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى أستاذنا الفاضل
" أمير عباد" لتفضله
بقبول الإشراف على مذكرتنا و لما بذله معنا من جهد و توجيه رشيد و رأي سديد
فله عظيم الشكر و الاحترام

إهداء

أهدي عملي هذا إلى أمي وأبي حفظهما الله

حسام الدين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين متمني لهما دوام الصحة و العافية

حسن

مقدمة

مقدمة

يشغل موضوع التهديد الأمني كمحصلة لقياس قدرة الدول على تجاوز التحديات التي تعترضها سواء في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيزا كبيرا في حقل الدراسات الأمنية نتيجة تطور الظواهر المرتبطة بهذا المجال البحثي، حيث بات موضوع الأمن يركز على تفاعلات الظاهرة الأمنية مع غيرها من الفواعل المهددة لها، لاسيما مند منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أين بدأ العالم يشهد إعادة تشكل القوى والفواعل المؤثرة في بنية النظام الدولي، بشكل جعل من إدراك هذه التهديدات والمخاطر يطرح إشكالات نظرية وواقعية، دفعت بالتحليل الأمني إلى الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى المجتمعي، الفردي، والإقليمي، وحتى العالمي، حيث أصبحت هذه التهديدات متعددة المصادر والفواعل، وعلى قدرة هائلة من الانتشار، انطلاقا من البيئة الأمنية للأقاليم.

وازداد هذا الأمر أهمية نتيجة الانتقال من سلوك التهديد التماثلي إلى انتشار مظاهر التهديد اللاتماثلي، إذ لم يعد أمر قيام حروب كلاسيكية بين الدول من الشواغل الأمنية الأساسية للدول، وإنما انتقل هذا الاهتمام إلى جملة التحديات والأخطار الأمنية التي باتت تجتاح الوحدات وبات يصعب حصر مجال نشاطها من جهة، وقدرتها الهائلة على التداخل والتعقيد من جهة أخرى نتيجة التأثر المتبادل فيما بينها وسرعتها في تحقيق الأهداف المنشودة، ما بات يدعو إلى ضرورة التجاوب المنسجم بين الأطر الفكرية وهذه المسارات الديناميكية المعاصرة.

في هذا السياق تبرز منطقة الخليج العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات نظرا لخصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على واقع بنية الدولة الخليجية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن. أين برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير فيما اصطلح عليه "بالربيع العربي"، وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحديات الجديدة على واقع بنيوية الدولة في الخليج العربي ، برغم تفاوت تداعياتها على هذه الدول، وبروز نماذج متباينة لوضع الدولة الخليجية الجديدة، ساهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية و تقوية مختلف الفواعل مهددة للأمن الخليجي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح عديد الإفرازات على بنية هذه الدول الخليجية في تهديد وجودها، وتهديد أمن مجتمعاتها، لاسيما في ظل تنامي التحدي وانتشاره عبر فضاء محلي وإقليمي، وهو الأمر الذي بات يستدعي تكاثف الجهود من خلال تبني جملة المقاربات اللازمة لتصحيح الاختلالات البنيوية من جهة

ومجابهة مختلف الفواعل المهددة للأمن الخليجي من جهة ثانية وذلك بمجموعة من النشاطات الجماعية والبرامج التكاملية التي أصبحت تفرض نفسها بشكل حتمي, بغية تقوية بناء الدولة الخليجية وإفراغ المنطقة من النشاطات غير القانونية.

1/ أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات التي سعى الإنسان لتحقيقها الأساسية .

كما تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيو-إستراتيجية كمنطقة الخليج العربي وكون الموضوع يسلط الضوء على ابرز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب،الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.....الخ) والتي تعد من أهم الظواهر الأكثر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية.

وتبرز أهمية الموضوع أيضا في دراسة تأثير هذه التهديدات على الأمن الإقليمي الخليجي في مختلف الجوانب (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.....الخ

2/ دوافع اختيار الموضوع :

أ) الأسباب الموضوعية :

محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها،وفهم البيئة الأمنية، وذلك بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب و مصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدول، وهو ما يتطلب دراسة العلاقة بين مفهوم الأمن والمفهوم الموسع وبروز التهديدات الأمنية الجديدة، و الاستعانة بالنظريات المفسرة لظاهرة العنف و الإرهاب والجريمة المنظمة،والهجرة غير الشرعية.

ب) الأسباب الذاتية :

لاشك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة موضوع التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي أهم و ابرز مبرر لاختياره ، و توفر هذه الرغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول الموضوع ذات الارتباط بواقع الخليج العربي والدول المجاورة له ،من أجل الوقوف على إشكالية البحث و الحصول على أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

إن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي قد تساهم دراستها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لواقع التهديدات الأمنية الجديدة في الخليج العربي ومدى ترابطها مع البيئة العالمية.

3/ أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى:

- شرح مفهوم التهديدات الأمنية، و مفهوم الأمن الإقليمي.
- تحديد تأثير التهديدات الأمنية على الأمن على المستوى الداخلي، و الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.
- معرفة الأبعاد الجيوإستراتجية للتهديدات الأمنية في الخليج العربي
- تسليط الضوء على آليات وسبل مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الخليج العربي

4/ حدود الدراسة :

سنركز في هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي ، و سنركز في هذه الدراسة على الفترة الزمنية 2010/2018 .

5/ الإشكالية :

قمنا في دراستنا للموضوع بتناول تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الإقليمي للخليج العربي وعلى إشكالية العلاقة بين التهديدات الإقليمية و الأمن في الخليج العربي ،وباعتبار أن الخليج العربي يتمركز في موقع جغرافي يتميز بكثرة التهديدات خاصة الآتية من دول الجوار.

ومن هنا تستوجب طبيعة الموضوع صياغة **الإشكالية الرئيسية** على النحو التالي:

ما تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي ؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية

الأسئلة الفرعية :

- ما هي التهديدات الأمنية الجديدة؟
- ما هي أهم التهديدات الأمنية في منطقة الخليج؟
- هل غياب التنسيق الأمني بين دول الجوار أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة؟

6/ فرضيات الدراسة :

- كلما تفاقمت التهديدات كلما أدى ذلك إلى تدهور الأمن الإقليمي الخليجي.

- كلما تم التصدي للتهديدات كلما ساهم في التخفيف من حدة الظاهرة .

- استطاعت دول الخليج العربي من خلال سياساتها الناجحة في الحفاظ على أمنها الإقليمي.

7/ المناهج المعتمدة :

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه نستعين بالمنهج التاريخي الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع و بداياته الأولى و مختلف المحطات التاريخية و الأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم الأمن في ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة.

كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفاً موضوعياً عبر جمع الحقائق و البيانات و باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأنه يعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بها بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الإقليمي للخليج العربي.

8/ تقسيم الدراسة :

تم معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة، ابتداء من مقدمة منهجية إلى موضوع الدراسة والمقسم إلى ثلاث فصول، كل فصل مقسم إلى ثلاث مباحث ومطالب، وأخيرا خاتمة.

ففي **الفصل الأول** تطرقنا إلى مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، فعالجنا في المبحث الأول فهم التهديدات الأمنية الجديدة، وفي المبحث الثاني التهديدات الجديدة و الأمن :التأثير و حدود العلاقة، أما المبحث الثالث فتطرقنا المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة.

أما **الفصل الثاني** فعالجنا دراسة تحليلية للأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة، ففي المبحث الأول فهم الأمن الإقليمي الخليجي ، ثم تطرقنا إلى المبحث الثاني إلى البناء الهيكلي و الوظيفي للأمن

الإقليمي الخليجي ، أما المبحث الثالث التهديدات الأمنية الجديدة التي تمس الأمن الإقليمي الخليجي.

وأخيرا **الفصل الثالث** بعنوان المقاربة الأمنية المنتهجة من طرف دول الخليج لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، فتطرقنا في المبحث الأول إلى المقاربة الصلبة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، إما في المبحث الثاني المقاربة اللينة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة .

هذا بالإضافة إلى الخاتمة التي تضم استنتاجات الدراسة.

9/ الدراسات و الأدبيات السابقة :

تم تناول الدراسة من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو كلي وأهم هذه الدراسات:

1- حشوف ياسين ، مذكرة دكتوراه بعنوان : **" إشكاليات الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية و الاستراتيجيات الدولية "** سنة ، **2016** جامعة بسكرة.

تناول الموضوع في ثلاثة فصول، تطرق في إلى أولها إلى الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي، وفي الثاني عالج المحددات الداخلية لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي، و في الفصل الثالث المحددات الإقليمية لإشكالية الأمن في الخليج ليختم بدراسة المحددات الدولية للأمن في منطقة الخليج.

2- مقال محمد بدري عيد - باحث مختص بالشؤون الخليجية بعنوان **"داعش" وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم.**

حيث تطرق فيه الباحث إلى خطر داعش على الأمن الخليجي و اختتم الباحث ب توصيات عديدة أهمها: أنه يجدر بدول الخليج تبني استراتيجيات وطنية وإقليمية متوازنة ذات أبعاد أمنية وسياسية ومجتمعية وثقافية لمواجهة "داعش"، ترتكز إلى الحيطة واليقظة الأمنية الدائمة، وتحصين الجبهة الداخلية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وزيادة تماسك النسيج المجتمعي الداخلي.

3- دراسة العجمي (2006) بعنوان **" امن الخليج العربي تطوره و اشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية "**

و هدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيواستراتيجية للخليج العربي ثم مفهوم امن الخليج العربي وصولا إلى امن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى.

الفصل الأول

الفصل الأول: مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة

إن دراسة موضوع تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي يفرض ضرورة الفصل بين المفاهيم المتعلقة بالموضوع خاصة و إن تنوع الدراسات في العلوم السياسية يجعل من الصعوبة بمكان التحكم في المفاهيم لانعدام الاتفاق حول معانيها ما لم يتم تخصيص مجال للفصل المفاهيمي بناء على وظيفية المفهوم نسبة للموضوع, لدلك فمن الضروري أن نستهل بحثنا بمبحث نتناول فيه المنطلقات النظرية و المفاهيمية المتعلقة بموضوعنا بالتعرض لإطارها الدلالي لأجل توظيفها علميا, ككركيزة أساسية لانطلاق العملية البحثية.

المبحث الأول: فهم التهديدات الأمنية الجديدة

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التهديدات الامنية الجديدة ثم نتعرض للمفتهيم المشابهة للتهديد لنصل الى النهاية الى تحديد تصنيف التهديدات الامنية.

المطلب الأول: تعريف التهديدات الأمنية

اشتقت كلمة **"تهديد"** من الناحية اللغوية من لفظ **"هدد"**، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويشار إليه في اللغة الانجليزية **"Threat"** وبالألمانية **"Drohung"** أو **"Budrohung"** وبالفرنسية **"Menace"**،ويُعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين.

ولقد ورد في قاموس **"أكسفورد" Oxford** على أن التهديد هو: "محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين" مثل: التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس[1].

أما من حيث المعنى الابستمولوجي للمصطلح فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبياً على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة (The Cold War) جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي

[1] جارش عادل(2017), باحث دكتوراه في المدرسة العليا للعلوم السياسية (الجزائر), **مُقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة**, https://democraticac.de/?p=43831

فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي، دولي...)، وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل.

ويرى **"تيري ديبيل" Terry L. Debel** على أن التهديد: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت".

أما باري بوزان فقد عرف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القويةعادةً ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج".

يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع، وهو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد.

تتعدد مستويات التهديد (فرد، جماعة، دولة، إقليم وغيرها)، ومصادره (من داخل وخارج الدولة) ومسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومُعقد.

يتداخل ويتفاعل التهديد في البيئة الراهنة مع عدة تهديدات أخرى.

المطلب الثاني: الفرق بين التهديدات الأمنية و المفاهيم المشابهة

لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات **"التحدي"** و **"الخطر"**، ويستعملها كمرادف للتهديد الأمني، وهو ما قد ينعكس سلباً على تقديرات الدراسة.

لذلك لابد من التمييز بين هذه المفاهيم، والتحكم في استعمالها بدقة استناداً إلى قول ***"فولتير" Voltair*** : "إذا أردت أن أفهمك فلابُد لك من توضيح مصطلحاتك"، وهو ما ارتأينا إليه في هذا العنصر[1].

[1] المرجع نفسه، **الصفحة نفسها**.

- **التحدي (Challenge) :**اشتقت كلمة **"تحدي"** من الناحية اللغوية من اللفظ **"تحدى"**، حيثُ يُقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجليزية كلمة (Challenge)، وفي الألمانية (Herausforderung) وبالفرنسية (Défi).

وتشير القواميس الانجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي، فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة، وهو أيضاً دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترح شخص مبارزة آخر وما إلى ذلك.

ومن الناحية العلمية؛ فإن المتفق عليه أن ُمفردة **"التحدي"** يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية، فلقد عرفها **"سليمان عبد الله الحربي"** بأنها: "المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"، مثال تعتبر كل من معضلة البطالة ومشاكل الانفجار الديمغرافي تحدياً بالنسبة للدولة.

- **الخطر (Risk) :**عرف قاموس **Le Petite Robert** **"الخطر"** على أنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته.[1]

ويعتبره الكثير من المفكرين والمختصين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى أنه يحمل ضرر معنوي أو مادي يُحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة، ويشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

المصدر المنتج للخطر, الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية و البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية.

[1] سليمان عبد الله حربي،**"مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد،19ص.

ويرى **"ألريش بيك" Ulrich Beck** في كتابه **"مجتمع الأخطار" La Société du Risque** أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم، كما يعتبر **ألريش بيك** أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى (انظر الشكل01).[1]

المفهوم **مؤشر التمييز**	**التهديد** **(Threat)**	**التحدي** **(Challenge)**	**المخطر** **(Risk)**
من حيث مضمون كل مفهوم	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة/ جماعة/ أفراد...).	مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابهتها .	فعل مُهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان.
من حيث البعد الزمني	يكون آني نتيجة لإدراك وجود خطر يهدد الفاعل.	مشاكل ننتجها في الواقع والمستقبل.	تهديد يكون على وشك الحدوث، أو حدثفعلاً .
من حيث الهدف	عادةً ما يحمل أهداف سياسية	اختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة	محاولة إلحاق الضرر المعنوي أو المادي

الشكل (01): جدول يُبين أبرز أوجه الاختلاق بين التهديد والتحدي والمخطر

المطلب الثالث: تصنيفات التهديدات الأمنية

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية، إذ يركز بعض الباحثين على معيار **"المجال" Field** في تصنيفهم للتهديدات، ومنهم من يستخدم المعيار "الجغرافي" **Geographical**، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل" **Similarty** و"التأثير" **Influence**.[2]

من حيث المجال: يحبذ الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المجال، بحيث يتضمن هذا التصنيف مايلي:

[1] سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق،ص29.

2 معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، التسلح ونزع التسلح و الامن الدولي،(د.م.ن): (د.د.ن) ،2003،ص445

ا) **التهديدات السياسية:**تتضمن غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية.

ب) **التهديداتاقتصاديّة:** تتمثل فيعدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية.

ج) **التهديدات الاجتماعية والثقافية:** تتجلَّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافةً إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطاً عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود، وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام العالمي.

د) **التهديدات البيئية:** وتتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء، وتعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقي كوني غير محدودة جغرافياً تمس كل الفواعل والمجالات، وتشمل هذه التهديدات التلوث، الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، وظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي، وتلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات، وتلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي وصخري...).[1]

- ✓ **حسب درجة الخطورة:** يرى المفكر العربي **"سليمان عبد الله الحربي"** في مقال له بالمجلة العربية للعلوم السياسية موسوم بما يلي "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)" أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى:

ا) **التهديدات فعلية:**وهي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية.

[1] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، **المرجع السابق،ص 446**.

ب) **التهديدات المحتملة:** تُرصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية .

ج) **التهديدات الكامنة:** تتميز بأنها غير مرئية(كامنة)، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح.

د) **التهديدات المتصورة:** وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة.

إن مفهوم "الأمن"من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبيومتغيرو مركبودو إبعاد عدة ومستويات متنوعة، فهو احد المفاهيم المركزية فيحقل العلاقات الدولية لذا تم الاعتماد على 3مطالب لتحليله.

المطلب الأول: التحول في مفهوم الأمن و توسيعه.

يعتبر الأمن من بين أصعب المفاهيم التي تناولها البحوث العلمية بالدراسة و التحليل، فهو احد المصطلحات التي ليس من السهل إيجاد تعريف محدد لها و هذا ما نلاحظه من خلال التعريفات الآتية.[1]

أولا- التعريف اللغوي:

يعرف الأمن في اللغة العربية على انه الاطمئنان من الخوف، قال الله تعالى **" و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا " سورة البقرة 125**[2] ، طبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني (صيانة أراضي البلاد و حريتها من العدوان الخارجي، أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلاد.)

اشتقت كلمة الأمن في القران الكريم من كلمة أخرى هي الإيمان و الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله تعالى **": فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف " سورة قريش04**[3] و قوله تعالى **" :و ليبدلنهم من بعد خوفهم**

[1] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية. العدد 155، افريل 2005، ص 18.

[2] الآية 125 سورة البقرة, **القران الكريم**.

[3] الآية 4 سورة قريش, **القران الكريم**.

أمنا "سورة النور 55[1] ،و هذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة و كان قد ذكر في القران الكريم و قد عرفه العرب منذ أزمنة طويلة .

و قال عنه البعض أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الأتي و أصله طمأنينة النفس و زوال الخوف.

و الخوف في المعنى الحديث هو التهديد الشامل **(Global threat)**و الذي يتضمن التهديد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الداخلي منه و الخارجي.

و أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت الأمن على أنه ": حماية الأمن من خطر السيطرة الأجنبية ."

ثانيا- التعريف الاصطلاحي:

لقد تعددت التصورات و الأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه، و فيما يلي سنتطرق لتجربة العديد من دارسي العلاقات الدولية لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح و طبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعريف مانع و جامع.

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن **insucecurity** و العكس صحيح و في هذا الصدد يعرف **ميكائيل ديلون michael Dillon** الأمن على انه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، و بما أن الأمن أوجده الخوف ، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن ما عبر عنه ديلون ب **(in)security** و هنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد و إجراءات الحد و التقليل من أثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن لذا عرف الأمن على أنه وسيلة **instrument** ويرى بعض الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد**(freat)** لذا فإن **كنيث والتز kenneth waltz** قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه **ريتشارد أولمن retchard olemen** على أنه الفعل أو الحدث الذي:

-يهدد بطريقة كارثية، و في مدة زمنية قصيرة، حياة سكان الدول.[2]

-يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام سير التنظيمات و التكتلات الخاصة شركات، تكتلات اقتصادية، المنظمات الدولية غير الحكومية.

---

[1] الآية 55 سورة النور , **القران الكريم.**

[2] عبد الله الحربي سليمان، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته** (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،صيف 2008.

و يعرف **باري بوزان 1988 burry buzan** الأمن على انه العمل على التحرر من التهديد و هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية، التهديدات والإنكشافات قد تبرز في أي منطقة في العالم سواء كانت عسكرية Military أو غير عسكرية No military لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة و التي تعج انعكاسات الطبيعة، و منه فإن التهديد موضعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له المفهوم الثاني بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن و تصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.

بينما **يرى وايفير waever** الأمن المجتمعي، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، و الظواهر العابرة للحدود و غيرها هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات

✓ **المفهوم الضيق للأمن:**

-يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار.

-تهيئة الظروف المحيطة بالأفراد و إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية و التكميلية.

-ضمان حرية القرار السياسي و استقلاله.

✓ **أما المفهوم الواسع للأمن فيشمل الأمن ببعديه الداخلي و الخارجي :**

-تحقيق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها.

-ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي.

-تأمين كيان الدولة و المجتمع التي تهدد داخليا و خارجيا.

-تأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات[1] .

✓ **مستويات و أبعاد الأمن:**

أولا -مستويات الأمن:

هناك 04 مستويات للأمن " الأمن الوطني " "الأمن الإقليمي "و"الأمن الدولي"و " الأمن الإنساني. "

ا) الأمن الوطني:

يتركز المستوى الوطني على أمن الدولة في إطار حدودها و يتضمن التأمين من الداخل و دفع التهديد الخارجي بما يكفل الاستقرار و الحماية.

يقصد به أيضا أمن الدولة الوطنية و قدرتها على الدفاع على استقلالها و استقرارها الداخلي و هو أعظم مسؤوليات الدولة و يستهدف تحقيق المصالح الوطنية لها كما تحددها بإرادتها .

1 يمينة عطيش، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008).

ب) الأمن الإقليمي:

يقصد به تكافل مجموعة من الدول التي يجمع بينها مجموعة من المصالح و الأهداف المشتركة و تنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية أو عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، قد يتخذ المستوى الإقليمي للأمن بعدا آخر بمعنى أن لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي.[1]

ج) الأمن الدولي:

يمكن القول بأن الأمن الدولي ": هو النظام الذي تعتمده الدول لحماية حقوقها إذا ما تعرضه لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها و إنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة لتحقيق هذه الحماية و يكون الأمن الدولي من خلال التعاون و التنسيق الدولي في إطار أمن أوسع و أشمل تقنن وسائله و غاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق و التنفيذ.

د) الأمن الإنساني:

أما مفوضية الأمن الإنساني فعرفته بأنه " : حماية الحريات الحيوية أو أنه يعني حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديدات و المواقف الخطرة و ذلك ببناء تطلعاتهم و قدراتهم،وهو يعني كذلك خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش و البقاء و الكرامة.

ثانيا- أبعاد الأمن:

مفهوم الأمن توسع يشمل أبعاد عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

ا) البعد السياسي و العسكري: يشير المعنى السياسي للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها و وحدتها الترابية بمعنى حماية و سلامة الدولة من الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الدبلوماسية و العسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة، و على المستوى الخارجي فيبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي .أما الأمن العسكري فيخص القدرات العسكرية للدولة**"الدفاع"، الهجوم "**و مدركات الدول لنوايا و مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر بحيث يهدف إلى مواجهة التهديدات الخارجية و تأمين المصالح القومية و الدفاع عنها.

[1] Barry bouzan and weaver: regions and power the strueture of international security Cambridge university press.2003،p

ب) البعد الاقتصادي: يمكن اختصار هذا البعد في النجاح في تحقيق حاجيات الشعوب و توفير الأطر المناسبة لتقدمها و ازدهارها فالأمن الاقتصادي يختص بتأمين الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة و بالتالي الحفاظ على أمنها الاقتصادي[1].

ج- البعد الاجتماعي: يهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن و الاستقرار للمجتمع سواء أفراد أو مجموعات و تنمية الشعور بالولاء و الانتماء، كما يستلزم تأمين الخدمات الأساسية التي تشمل الخدمات الصحية و المدرسية و الرعاية الإنسانية و التأمينات الاجتماعية من أجل مواجهة الظروف الطارئة.

د-البعد البيئي: الأمن البيئي يهدف إلى تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية و المحافظة على البيئة من أسباب التلوث، ومن هنا يتضح أن البيئة لها تأثير على الأمن لهذا أصبحت بعدا من أبعاده.

المطلب الثاني: نظريات العلاقة الدولية

أولا- المقاربة البنائية(constructiusme) :

تعود جذور البنائية إلى كتاب **نيكولاس اونوف Nicholas onuf** المعنون ب **"عالم من صنعنا world of our making"** الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية constructivsme منتقدا فيه أفكار الواقعية، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل **الكسندر وانت alexendre wendt** 1992و تقوم المقاربة البنائية على الافتراضات التالية : [2]

- الدول هو الوحدات الأساسية للتحليل و لكنها ليس الفاعل الوحيد.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل ثاني intersubjective
- هويات و مصالح الدول تتشكل في إطار نسقي مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام.

انطلاقا من هذه الافتراضات الثلاث تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية و أكثر إرادية رافضة بذلك الأسس المادية و الحتمية التي تبني عليها التصورات الواقعية و اللبرالية، و هنا تنفرد البنائية عن المقربات السابقة بأنها تجمع بين الجانب المعرفي و الوضعي، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود و يمكن الباحث دراسته استيمولوجيا و لكنه غير موضوعي و ليس معطى سابقا .

1 بطرس بطرس غالي، **الأمن وحفظ السلام في إفريقيا**، السياسة الدولية، القاهرة،1995، ص81.

[2] Steve Smith, Amitav Achraya, **The concept of befor and after september 11**, institue of defence and strategic studies (IDSS), nanyang technological university, singapor, May 2002.

ترتكز البنائية على عنصر الهوية **identity** الذي أهملته النظريات التفسيرية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، و تؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) و تستجيب لمطالبها و مؤسساتها، و على هذا الأساس فالهوية تولد المصالح كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الهوية.و أن مصطلح القومية ينبع من بناء خالص لهوية الذات مقابلة هوية الأخر، و هو ما يفسر قضايا الأقليات و الإثنيات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب فضلا عن تحريك النزعة الطائفية و الانتماءات العرقية و الثقافية للأفراد و صناع القرار هذه الوحدات السياسية، و هي كلها مؤثرات تدل على وجود فاعلين و ليس فاعل وحيد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة .

تعد الفوضوية الدولية **Anarchie** من الإسهامات للبنائية حيث يرى **ألكسندر وانت** في مقاله الصادر عام 1992 المعنون ب **" الفوضى فيما تصنعه الدول، البناء الاجتماعي لسياسات القوة "** بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة لكنها تكتسي القوة و التأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها .

تتمحور نظرة البنائين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي :أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار ؟ و في محاولة للإجابة يرون أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة و لكن على التصورات و المفاهيم التي تعطي للقوة" معنى "و هو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير و تحليل الواقع الدولي و بالنسبة **لوانت** فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به ، إذن فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي و القيم الثقافية و الحقائق و إدراك صناع القرار و كل هذه المتغيرات تؤثر على الوضع الأمني حسب البنائين، حيث كانت لهم نظرة تفاؤلية اتجاه شكل و طبيعة النظام الدولي، لاقتناع أنه ليس هناك صراع و تنافس أبدي بين القوى الكبرى من أجل القوة، فيخلق الجماعات الأمنية يتم احتواء النزاعات بفعل فاعلين دولاتيين و غير دولاتيين، من طريق تكوني ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغييرا في الثقافة و الأطروحات السائدة حول الأمن[1] .

ثانيا-المقاربة النقدية و الاجتماعية:

[1] عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر:دار الخادونية،،2007)ص140.

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته مدرسة" **فرانكفورت** " بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و ترمي إلى إعادة هيكلة و تقييم التنظير في العلاقات الدولية[1] بتبنيها أطروحات تختلف بشكل كبير عن الأطروحات التي تتبناها الاتجاهات النظرية التفسيرية و من أهم ما جاءت به هذه النظرية أنها تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن حيث أن العمل على حماية الاستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل و الأمن البشري و هما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية .

و يمكن تلخيص أهم مبادئها في تصورها لمفهوم الأمن الدولي و المحلي كالأتي :[2]

- يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى اقتصادية و اجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره الحقيقي و ليست الدول بصفة مطلقة.
- الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى و أساسية في تحقيق الأمن منها ,التهديدات العسكرية التقليدية، لأن مصادر تهديد الأمن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية و أزمات الهوية الاجتماعية و الكوارث البيئية و كذلك المسألة الصحية والتربوية، أي كل ما يهدد الأمن الإنساني.
- يجب أن يكون الخطاب و العمل من أجل تحقيق الأمن الايجابي، و بالتالي يجب أن يحدث تغيير في إدراكات و ضمائر الأفراد و التخلي عن الحرب و تطوير آليات السلام و الأمن عن طريق إحداث نسيج بين الجماعات و المجتمعات و الأمم، و بالتالي خلق معايير و قيم جديدة للأمن عن طريق المجموعات و الأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.
- النظرية هي عبارة أداة تبريرية و أداة للتحول و التغيير في السياسات الأمنية، و ذلك حسب قول المفكر النقدي **روبرت كوكس** "النظرية تكون دائما من أجل أحد ما ولهدف ما."

كما هو الحال بالنسبة للبنائية، ترى النقدية أن مفهوم الأمن هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل يتعداها إلى عوامل أخرى كالبيئة و الهوية.

تسعى النظرية النقدية إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان و التنمية و ذلك بإعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة

[1] صلاح، هريدي،**العلاقات الدولية مفهومها و تطورها**.
[2] عبد الناصر جندلي ، **المرجع السابق**،ص141.

و تحديد وضع الفرد من جهة ثانية إضافة إلى تحويل الدور التقليدي للقوات العسكرية و الاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين___.

المطلب الثالث:مدرسة كوبنهاغن

كان معهد **كوبنهاغن للسلام** منذ إنشائه عام 1985 ،منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن و السلام وفق خلفية فكرية نقدية، من أهم رواده نجد كل من **باري بوزان barry buzan** و **أول وايفر ole waever** و **ياب دي ويلد joop de wilde** حيث غطت أعمالهم طيفا واسعا من القضايا الأمنية،لكن الدور الأهم و الأكثر تأثيرا جاء عقب انضمام باري بوزان إلى المعهد سنة 1988 كمدير أحد المشروعات -البحثية للمعهد، و هي السمات غير العسكرية للأمن الأوربي تلاه بعد ذلك التحاق أول وايفر بالمدرسة و التحاقه بباري ب وزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، من خلال هذه اللقاءات، طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم و الأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة للأمن و قدم هؤلاء نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن، و الظواهر المتصلة بها، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد، تحت إشراف بوزان و هو ما يعرف ب "الأمن المجتمعي " فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما يعرف بنظرية الأمننة.

- **الأمن المجتمعي:**كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات،وفك الارتباط التقليدي و التعسفي،بين مفهوم الأمن و الدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة[1] .

لاسيما و أن السياق التاريخي لظهور المقاربة، ارتبط زمنيا باندلا ع موجات العنف و الإبادة الجماعية بين الجماعات الاثنية و العرقية في كل من الجمهوريات السابقة السوفياتية و وسط إفريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة، إلى أوروبا، و تصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، و قد كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب بولدوين، ان حقل الدراسات الأمنية كان يبدو مجهزا بشكل سيء لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة و ذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني و اتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة و التي يمكن أن يرد ضمنها صيانة الاستقرار

[1] كريم خرسان،**في كيفية عمل النظام السياسي مبادىءنظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان،الجزائر،فرنسا،بريطانيا**(لبنان:دار العربية للموسوعة،2009)ص97.

المجتمعي فعندما تحس مجموعة ما باللأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فان ذلك يؤدي إلى ما يسميه **Barry buzan** بالمأزق المجتمعي الذي **يعتبره مولر Muller** ناتج عن غياب الأمن المجتمعي و الذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق من الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة و بتحديد أكثر فانه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة و الثقافة و الدين و الهوية و العادات أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"

كل ذلك أدى بعلماء مدرسة كوبنهاغن إلى الإقرار بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي وبهذا الشكل يمكن توسيعه ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على المفهوم الدولاتي الضيق للأمن، في وقت يمكن للدولة أن تكون سببا لانعدامه ووضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت المصدر الأساسي للتهديد .

- **نظرية الأمننة:** يهدف هذا المفهوم كاختراع غير مسبوق لهذه المدرسة بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال **أول وايفر**(مؤسس النظرية) المبكرة عندما تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني،و التي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل :(بيار لوميتر ,وايليزابيتا ترومر، ودي وايلد) و آخ رين غيرهم.[1]

يقصد مبتكرو هذه النظرية بالأمننة على انها ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من طرف نخبة ما و القائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما يهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به.

و بناء على هذا التعريف، فان تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة و بشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة، حيث سيجد هؤلاء أن من مصلحتهم- عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد - إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون الأخرى، و التي تدرك على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية، إذ يقول وايفر في هذا السياق :" عندما يحدث التوسيع على

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (ترجمة:وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات1985) ،ص62.

طول هذا المحور، من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية: الاضطرارية أو الاستعجالية ، و من ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية.

بالرغم من الدور الذي تؤديه السلطة في تعريف المشكلة الأمنية و من ثم حدوث الأمننة فإن هذه الأمننة لا تتم إلا بالتدخل المجتمع، هذا الدور المحوري الذي يعطيه **وايفر** للمجتمع نابع من اعتبارين:

أولا - تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).

ثانيا - تبنيه مفهوما لغويا للأمن يقوم على بناء خطابي للفعل (حسب مقاربة ما بعد بنيوية).

يقول **وايفر** في تعريفه للمفهوم، ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن اعتبار الأمن فعلا خطابيا، و حسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحليل إلى شيء ملموس ، الكلام في حد ذاته هو الفعل .الأمن هو القد رة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها، و هو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية، و هكذا يصبح الفعل الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة حق في استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه[1].

إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز تعليمات و لوائح الوضح العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة ، و إذا كان هذا الطرح يعطي مبررا للأمننة قضية ما فإن البناء الخطابي لأي فعل أمن يحتاج بشكل عام إلى لبنات أساسية تمكن من إضفاء الطابع الأمني على أي مسألة مدركة:

- توضيح كيف يمس هذا التهديد ببقاء نوع الموضوع المرجع.
- إستراتيجية التعامل عن طريق تحديد نوعية التدابير الإستعجالية لمواجهة الفعل محل التهديد.
- مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق الأمننة من فرق لقواعد الرقابة والشفافية.
- الذي يبرر و يقضي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.

و هكذا تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع القضية من عالم السياسة الدنيا (تحددها القواعد الديمقراطية و إجراءات صنع القرار) إلى عالم السياسة العليا (تتميز بالاضطرارية، و الأولوية الملحة عبر قضايا الم وت أو الحياة) .

[1] جيمس دورتي ، **المرجع السابق**،ص141.

ملخص الفصل الاول:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة والغامضة في العلاقات الدولية ، رغم المحاولات الكثيرة للعديد من المفكرين والمنظرين لم يتفقوا على تعريف جامع شامل له إلى يومنا هذا ، كما أنه من الصعب تحقيقه على أرض الواقع، ولكن بالرغم من ذالك يمكن قياسه انطلاقا من أبعاده ومستوياته ومؤشراته المختلفة، وقد عرف مفهوم الأمن العديد من التحولات والتغيرات متأثرا بالبيئة الأمنية الدولي وواكب هذا التطور في الدراسات الأمنية بروز العديد من النظريات حاولت تفسير الأمن والإلمام بمختلف أبعاد الظواهر الأمنية ودراستها دراسة علمية.

أما فيما يخص مصطلح الأمن القومي فقد حولنا إعطاء تعريف جامع حيث يقصد به على المستوى الداخلي الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من اجل مكافحه إي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجاره المخدرات و حتى التدخل العسكري

وما يتعلق بالتهديد الأمني كمصطلح فوجدنا أنه يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد.

أما حسب المقاربات النظرية فأنَّ مفهوم الأمن ارتبط بداية بالتهديد والأطماع الخارجية، أي أنه ارتبط بالقوة العسكرية المتعلقة أساسا بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وهذا ما تناولته كل من النظريات الكلاسيكيةوالواقعيةوالليبرالية.)

إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة تأثر مفهوم الأمن القومي بالتحولات التي ميزت العلاقات الدولية، والتي بدورها تأثرت بالتحول في طبيعة التهديدات التي أضحت تتعرض لها الدولة، فلم يعد مفهوم الأمن بسيطاً كما كان، بل أصبح مفهوماً مركباً متعدد الأبعاد والمستويات، وقد رافق هذا التطور على المستوى المفاهيمي تطوراً حدث على المستوى النظري بحيث أصبحت الحاجة ضرورية لأطر نظرية قادرة على استيعاب الأحداث التي تقع وتقديم تفسيرا لها وهذا ما تناولته النظريات الحديثة كالنقدية ومدرسة كوبنهاغن من خلال توسيعها لمفهوم الأمن ليشمل أبعاد متعددة تتميز بالديناميكية والترابط واعتبرت أن الفرد هو جوهر عملية الأمن أي أمن الفرد (الأمن الإنساني) يؤدي بالضرورة إلى أمن الدولة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة

إن دول الخليج العربي كمجال إقليمي لا يمكن عزلها عن التحولات العالمية الجديدة التي ظهرت مند فترة نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا إذ فرصت بيئة أمنية انعكست على طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة الخليجية ما جعل جملة من التفاعلات تتباين من دولة لأخرى حسب منظورها كما تتباين حسب طبيعة التفاعل بين العناصر المكونة للعلاقات الدولية المؤثرة و المتأثرة بالظروف المحيطة بها.

حسب ما سبق سنتطرق في هدا الفصل إلى طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي بالتركيز على المتغيرات الأكثر تأثيرا على الوضع الأمني ثم نتناول انعكاساتها على الأمن الخليجي كما نتعرض لخصوصية هده التهديدات و رؤية كل دول الخليج العربي إلى التهديدات الأمنية و تفسيراتها.

المبحث الأول: فهم الأمن الإقليمي الخليجي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للخليج العربي وأهميته الإستراتيجية

يقع الخليج في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي عن خط عرض 30 شمالا وخط طول 48 شرقًا، على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض 20 شمالا وخط طول 56 شرقًا، ويعتبر هذا المضيق القناة التي توصل الخليج بالعالم وتجعله بحًرا شبه مغلق.[1]

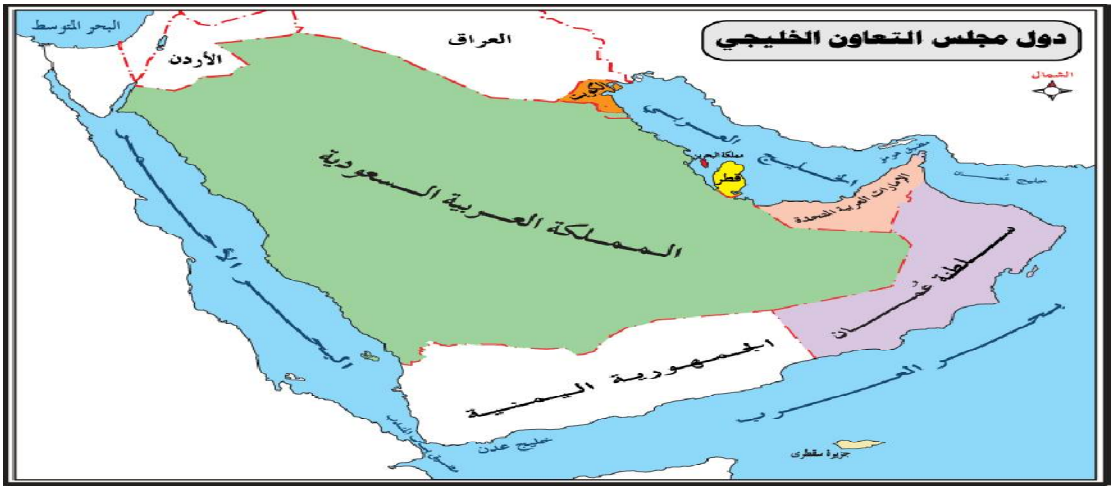

الخريطة الجيو-سياسية للخليج العربي

[1] إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 . ص 475.

تكاد سواحل الخليج تنقسم إلى قسمين:

-القسم الشرقي :وهو القسم الذي تسيطر عليه إيران.

-القسم الغربي :وهذا القسم تتقاسمه دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق.

حيث تعتبر إيران الدولة الوحيدة المطلة على سواحله الشمالية والشرقية والتي يبلغ طول سواحلها 1972 كم، في حين يقع العراق في الشمال منه ويبلغ طول سواحله 58 كم، والكويت على سواحله الشمالية الغربية التي يبلغ طولها 499 كم، بينما تسيطر السعودية والبحرين وقطر والإمارات على سواحله الجنوبية.

يعتبر مضيق هرمز المنفذ الرئيسي للخليج العربي ولأربعة من دوله، وذلك إذا ما استثنينا إيران والسعودية، وكذلك عمان التي تقع موانئها الرئيسية على خليج عمان، والإمارات التي أقامت ميناء خورفكان، فمن المضيق يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي، فهو القناة الرئيسية الطبيعية التي تربط مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عمان ثم بالعالم، ورغم أن عرض مضيق هرمز يتراوح بين (20.75-30) ميلا إلا أن قناة النقل الأساسية به ذات عرض يتراوح بين(5-8) أميال وبعمق يصل إلى (300) قدم، ويعتبر هذا المضيق الطريق المفضل للملاحة في الخليج .

تتأثر حركة الملاحة في المضيق بعدد من الجزر، جزيرة الغنم التي تقع داخله قرب شبه جزيرة مسندم، وتسيطر على طريق المواصلات البحري في الاختناق الموجود بداخله، جزيرة سلامة التي تقع داخل الاختناق أيضًا، جزيرة هرمز جزر أبو موسى التي تقع على بعد160كم من مدخل الخليج، وتبعد بمسافة 75 كم عن الساحل الإيراني، وبحوالي 6 كيلومتر مربع عن الساحل العربي، وطنب الكبرى والصغرى اللتان تبعدان بمسافة 50و 13 كم عن جزيرة أبو موسى على التوالي[1].

1/ الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي:

يحظى الخليج العربي بموقع جيوإستراتيجي وفق الكثير من المعايير المرتبطة بالممرات المائية او الموقع بين القارات، تتشكل مقومات القوة السياسية من موارد الطاقة النفط والغاز، حيث عزز الموقف التفاوضي لوحداته المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وزاد من فرص تحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي من ناحية أخرى، حيث ضاعف الرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته في الوقت نفسه من الأهمية لموقعه في الاستراتيجيات الدولية، وضاعف من أهمية السيطرة والتحكم في هذه الممرات).

[1] إدريس محمد السعيد ، **المرجع السابق**.

يمكن النظر إلى العامل الجغرافي باعتباره بعدًا جوهريًا على مستوى أمن الخليج، حيث ترتبط مضائق هرمز وباب المندب فيما بينها ارتباطا وثيقًا على مستوى الأهمية الإستراتيجية، وإن التطورات في مركز وجزر فاطمة الإريترية، تعكس نفسها على أمن الملاحة ووضع الممرات الإستراتيجية في باب المندب وهرمز، كما تتأثر هذه الممرات بالتطورات في شمال البحر الأحمر، وتحديدًا في العقبة ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى مستوى الامتدادات في مجال الطاقة، وتجد منطقة الخليج والجزيرة العربية عمقها الجغرافي شمالا في سوريا وغربًا في مصر،أي أن هذا العمق يبقى عمقًا عربيًا.

وتستثنى إيران والعراق، حيث إن لكل منهما سواحلها المطلة على الخليج دون أن يكون جزءًا من شبه الجزيرة، وهذه النقطة تستدعي ضرورة التمييز بين التحديد الجغرافي للدول الخليجية والتحديد السياسي لها، فمن الناحية السياسية استبعدت الدولتان من مجلس التعاون لدول الخليج العربية رغم أنهما تحملان الصفة الخليجية في حين وجدت وسيلة أخرى لربط اليمن بالمجلس رغم أنه لا يطل على الخليج، وتبلغ مساحة شبه الجزيرة العربية (551,216,3) كيلومتر مربع أي ما نسبته (17.3 %)من إجمالي مساحة الوطن العربي بينما تبلغ مساحة الخليج(171310) كم ، بمياه يبلغ حجمها (3704) كم، وبعرض يصل إلى (389) ميل، وبطول يبلغ (1139) ميل، أي ما يعادل(69 %) من إجمالي مساحة الوطن العربي كما يتضح ذلك من الجدول رقم (1) .[1]

الاسم	السكان	المساحة (كم)
الإمارات العربية المتحدة	5,402,375	83,600
البحرين	1,046,814	716
المملكة العربية السعودية	27,136,977	2,240,000
عمان	4,345,000	309,500
قطر	1,450,000	11,437
الكويت	3,399,637	17,818

جدول يوضح عدد السكان و المساحة لدول الخليج العربي

::http://ar.wikipedia.orgالرابط الالكتروني على)ويكيبيديا (الحرة الموسوعة المصدر موقع

2/ الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي:

[1] صمويل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة، مالك عبيد أبو شهيرة ومحمود محمد خلف مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1999،ص 71.

يؤثر العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة ، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى.

يقع الخليج العربي في حوض ضحل يرتبط بثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد للعالم، ودون هذه الحقيقة فإن الخليج لا يقدم مصالح محددة لأي شعب آخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه، فبسبب ثروته النفطية ضمن دول تعاني من نقص حاد في الطاقة ، أصبحت المنطقة ذات أهمية دولية متعاظمة.

إن الخليج قد تشكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين، هما الهضبة الإيرانية وهضبة الخليج العربي، وتجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز قد تشكل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية، وبالتالي تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة ، وتكوين ما يعرف حالياً بمياه الخليج العربي[1].

3/ الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي:

إن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي وخاصة اكتشاف النفط أعطت منطقة الخليج العربي تميزًا ذو أهمية دولية وعالمية لها، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية التي تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم.

ولكن بعد اكتشاف النفط في الخليج ازدهرت المنطقة بشكل تدريجي وتحولت من الاعتماد على الصناعات والحرف اليدوية ومردود مياه الخليج والزراعة إلى الاعتماد على الوقود النفطي كمصدر رئيس في الحياة الاقتصادية الخليجية ، بيد أن ذلك لم تحفز دول المنطقة إلى الاهتمام المباشر بالحياة الصناعية المتقدمة أو في الاستفادة من فائض النفط النقدي لتطوير مناحي الحياة الاقتصادية في دولها إلا في فترات متأخرة ، فضلا عن اختلاف نسبة ما تقدمه نواحي الصناعة والتجارة والزراعة من دخول جيدة لميزانية الدولة من بلدٍ لآخر تبعًا لإمكانياتها ومقدراتها في تلك النواحي.

[1] قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت: شركة المطبوعات، 1992, ص8 .

وتحتوي هذه المنطقة على أهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة، فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب، بل بمدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة، فالاعتماد المتزايد على النفط يكشف قيمته الإستراتيجية في الصراع الدولي على الموارد، فمنذ اتخذ قائد البحرية البريطانية ونستون تشرشل قراراه عام 1910 باعتماد النفط بديلا عن الفحم كوقود للأسطول البريطاني ، ومنذ أن ظهرت حركات الديزل والطائرات عام 1930 ، وابتكرت أساليب جديدة للتشحيم والتزيين، باتت السمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين هي الصراع على النفط، وكانت الحرب العالمية الثانية بحق هي "حرب زيت "فالجانب الذي يستطيع وقف تدفقات المنتجات البترولية عن العدو، ويتمكن في الوقت ذاته من إمداد قواته وسفنه وطائراته به في الوقت المناسب والمكان المناسب هو الجانب الذي سيحرز في النهاية النصر في هذا الصراع العالمي.[1]

المؤشرات الأساسية للقدرات النفطية لدول الخليج العربي

الدولة	الاحتياطي النفطي المؤكد بالبرميل	الإنتاج النفطي بالبرميل	الاستهلاك النفطي بالبرميل	حجم الصادرات بالبرميل
الإمارات	97.8 مليار	2.335 مليون	310 ألف	2.5 مليون
البحرين	126 مليون	44 ألف	40 ألف	-
السعودية	261.7 مليار	9.021 مليون	1.55 مليون	7.92 مليون
عمان	5.5 مليار	775 آلف	54 ألف	721 ألف
قطر	16 مليار	790 آلف	30 ألف	-
الكويت	96.5 مليار	2.319 مليون	293 ألف	1.97 مليون

المصدر: (www.cia.gov/cia,2010)

I4 الدور الجيوسياسي للخليج العربي في الصراع والتنافس الدولي:

برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال القرن المنصرم بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها استراتيجي وآخر اقتصادي ، واذا كانت الإستراتيجية قد تأكدت في محاولات الاستعمار المتكررة ، الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة

[1] جاسم بن محمد القاسمي،**التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته**، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، مصر : 2000 ،ص126-127.

بسياسته فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية قد برزت عقب اكتشاف النفط ، التي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليها باعتبارها أهم مصادر الطاقة والصناعة .[1]

لقد كان الخليج العربي على مدى التاريخ هو الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة و امارات الخليج العربي والعالم الخارجي من جهة أخرى وقد كان ظهور الحركات التحررية العربية ضد القوى الاستعمارية من العوامل التي جعلته يحتل مكانا لائقا في القضايا العربية وسياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية فبريطانيا لم تتردد في استخدام أو تسخير قواتها الجوية في منطقة الخليج العربي إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 .

وقد فرضت بريطانيا بعد ان حسمت الصراع مع القوى الاستعمارية الاخرى لصالح سيطرتها على هذه المنطقة الإستراتيجية بأساليب عديدة تراوحت بين عقد المعاهدات والاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة مع حكامها ، وبناء القواعد العسكرية تامينا لاستمرار وجودها العسكري فيها.

لم تختلف الولايات المتحدة الامريكية عن دخول هذا الميدان لاسيما بعد ازدياد حاجتها خلال الحرب العالمية الثانية ، لنقل قوات الحلفاء إلى الشرق الأقصى لمتابعة مع اليابان مما اقتضى إقامة قاعدة كبيرة في منتصف الطريق فكان اختيارها لقاعدة الظهران الجوية ، واذا كانت القواعد العسكرية قد أمنت لهذه الدول النفوذ السياسي والاقتصادي بالنظر لإمكانية الانطلاق منها عند الضرورة لمساعدة الحكومات الصديقة لها ولتأمين مصالحها دون ما حاجة إلى احتلال شامل للمنطقة فإن هذه القواعد من ناحية أخرى قد شكلت بالنسبة لشعب المنطقة .

- تهديدا لسلامة الخليج العربي ومساسا بكرامة شعبه ووسيلة لاستمرار استغلاله .
- نقطة لضرب الحركات والانتفاضات الوطنية .
- نقطة للتحرك ضد الدول العربية المجاورة ومركزا لضرب التيارات في آسيا وإفريقيا .[2]

[1] حسين فيصل غازي، "المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 244،1999.

[2] عبد الوهاب عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات، د. ت، ص592 .

لقد ظل الخليج العربي وحتى وقت قريب ، من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم بالنسبة لبريطانيا لاسيما بعد أن فقدت هذه الدولة قواعدها العسكرية في كل من مصر والسودان وليبيا ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الخليج العربي يعتبر بعدا استراتيجيا على درجة بالغة من الأهمية

وحيث انه لا يمكن إنكار إن أهمية الخليج العربي قد ازدادت بعد اكتشاف النفط ، إلا أنه لا يمكن أيضا تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لمنطقة الخليج العربي ولاسيما في فترة بعد الحرب العالمية الثانية ، فالنهوض القومي (الإيراني والعربي) ، وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تشدد من قبضتها ، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل منطقة الخليج العربي عن محيطها العربي ، خاصة بعد حرب السويس عام 1956 والثورة العراقية عام 1958 ، ثم اليمنية عام 1962 ، والثورة الإيرانية عام 1979 .[1]

المطلب الثاني: خصائص و مقومات الأمن الإقليمي الخليجي

ما تزال منطقة الخليج العربي تشهد تطورات وتغيرات دراماتيكية متسارعة, أثرت بشكل مباشر على الأمن والاستقرار كما تعرض الأمن الإقليمي للعديد من دول المنطقة للتهديد والخطر وتحديات كبرى، جراء ما تشهده من حروب وتنافس وبناء شبكة تحالفات بين القوى الإقليمية والدولية لفرض سيطرتها لتصبح صاحبة القرار ، في ظل تنامي قوة الجماعات والتنظيمات الإرهابية, وبروز قوى فاعلة من غير الدول أثرت في مجريات الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة. لقد شهدت منطقة الخليج العربي مطلع 2011 حالة من عدم الاستقرار والاضطرابات وتفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على الأمن الداخلي وتعرض الأمن القومي لجملة من التهديدات, نظراً لاستغلال القوى الإقليمية والدولية الطامحة للنفوذ وكسب دور متقدم ومؤثر تلك التطورات للاستفادة منها خدمة لمصالحها وأهدافها ومشاريعها السياسية والاقتصادية والطائفية الرامية إلى إضعاف الدولة من قوتها وجعلها دول ضعيفة تابعة وتنفذ سياسة الدول الكبرى المهيمنة، والتي دأبت بشكل مباشر وغير مباشر إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول, من خلال تقديم الدعم لحلفائها وتأييد مطالبهم, من خلال التغلغل والتأثير في التركيبة السياسية والاجتماعية للدولة،

[1] عبد الوهاب عبد المنعم، **المرجع السابق**.

مستغلة الفجوة بين النظام السياسي والقوى المعارضة, بهدف ضرب الوحدة والاستقرار الداخلي للدولة والتأثير في القرار السياسي.[1]

إن الأمن الإقليمي الخليجي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، فالبيئة التي تقع ضمنها دول الخليج العربي بيئة إقليمية مضطربة تشهد تطورات ومتغيرات دراماتيكية متسارعة أفرزت الصراعات والحروب, وبالتالي لم تكن دول الخليج العربي بمعزل عن آثار وتداعيات وارتداد الأزمات التي رافقت ثورات الربيع العربي، وهو ما كان واضحاً حين اندلاع الحراك الاجتماعي في مملكة البحرين واليمن.

إن أبرز التحديات التي تعرض لها الأمن القومي الخليجي منذ ثورات الربيع العربي بشكل خاص والذي تعتبر جزء ًلا يتجزأ من مجمل التحديات التي تعرضت لها دول الخليج العربي، والتي يمكن الإشارة إليها بشكل موجز وهي أولاً: الأطماع والمخططات الإيرانية تجاه دول الخليج العربي في محاولة لتصدير ثورتها من خلال استغلالالبُعد الطائفي للنفوذ وضرب حالة الاستقرار والتأثير في المكون الاجتماعي مستغلة حالة الفراغ والضعف السياسي والأحداث والمتغيرات التي تشهدها منطقة الخليج العربي إبان سقوط النظام العراقي لتنفيذ مآربها تجاه دول الخليج العربي، ثانياً: حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أدت إلى اندلاع الحروب والصراعات ذات المنطلقات الطائفية والعرقية والقومية, ثالثاً: بروز وظهور الجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة المتمثلة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتزايد تهديد وخطر تلك الجماعات على أمن واستقرار المنطقة العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص, رابعاً: تزايد موجة التدخلات الإقليمية والدولية والتنافس فيما بينها للسيطرة وفرض سياستها ومخططاتها في المنطقة من خلال تشكيل التحالفات والاستقطاب والاستفادة من التجاذبات بين الأطراف المتصارعة وفق أهداف وأجندات تلك القوى الطامحة في الهيمنة والاضطلاع بدور قيادي مؤثر ومتقدم في المنطقة, حمايةً وتأميناً لمصالحها وخدمة لمشاريعها ومخططاتها الهادفة إلى إضعاف وتقسيم المنطقة إلى دويلات وفق معايير طائفية وعرقية وقومية.[2] في ضوء ما سبق يمكن القول إن الوضع الأمني

[1] رجب يحي حلمي، "**مجلس التعاون لدول الخليج العربي – رؤية مستقبلية**"، ط 9،الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1983ص 21.

.

الراهن في منطقة الخليج العربي يواجه تحديات عديدة، تشترك معظمها في سمة رئيسية، هي قابليتها للانفجار، بعضها نابع من البيئة الداخلية والآخر من البيئة الإقليمية، إلا أن ثمة ترابطا واضحا بينها[1].

المبحث الثاني: البناء الهيكلي و الوظيفي للأمن الإقليمي الخليجي

المطلب الأول: الإدراك الخليجي للأمن الإقليمي (أهم تصورات الدول السعودية العراق اليمن)

وبالنسبة لرؤية دول المجلس لأمن الخليج العربي فيمكن تحديدها كالأتي:

أولا:المملكة العربية السعودية

يعتبر أمن الخليج العربي احد المحاور الرئيسية للأمن الوطني السعودي، كما أن الدور السعودي يعتبر أساسيا في أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي.

وتقوم رؤية السعودية لمفهوم أمن الخليج العربي على 3 عوامل و هي :الموقع الاستراتيجي للمملكة السعودية و التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي ثم العقيدة الدينية للنظام الأساسي السعودي.

وقد ركزت المملكة السعودية في البداية على إبعاد منطقة الخليج عن الحرب الباردة، كما رفضت إقامة أية قواعد عسكرية أمريكية في الخليج العربي قبل الغزو العراقي للكويت.

وبعد الغزو سعت المملكة نحو تثبيت الحدود ب الدول الأعضاء وذلك لإبعاد المنطقة عن صراعات الحدود، وبدأت في تأمين قدراتها العسكرية عن طريق تطوير قواتها العسكرية وذلك بعقد العديد من الصفقات العسكرية مع الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا :دولة الكويت

يرتكز أمن الخليج العربي من وجهة النظر الكويتية على :

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذا أنظر: أشرف سعيد العيسوي، **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**، ط 01، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007،ص ص 11-12.

إبعاد الكويت ومنطقة الخليج العربي عن الصراع الدولي و الاهتمام بالناحية التعليمية ودراسة أوضاع المنطقة لكي تواجه الأطماع الخارجية.[1]

وكانت دولة الكويت ترى أنه للحفاظ على أمن الخليج العربي يجب عليها إتباع سياسة متوازنة تجاه القوى العالمية، ولذلك رفضت الكويت التواجد العسكري الأجنبي بالمنطقة لما فيه من تهديد لدول الخليج.

لكن عقب الغزو العراقي للكويت تغيرت جهة النظر الكويتية تجاه مسألة أمن الخليج، حيث دخلت القوات الأجنبية وأصبح أمن الخليج ليس بيد دوله وإنما في يد القوى الأجنبية بالاتفاق مع دول المنطقة

ثالثا :الإمارات العربية المتحدة

ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن التهديدات الخارجية هي الأساس الذي ينبغي التعاون بين دول المجلس على مواجهته، وتعتقد أن احتلال إيران لجزرها منذ 1971 م هي من أوضح عوامل التهديد الخارجي لأمنها أو لأمن المنطقة العربية بصفة عامة،وأنها تعتبره اعتداء على الأمن القومي العربي.

وترى أن أفضل حل للمشكلة هو عن طريق التسوية السلمية دون الدخول في أي نزاع مسلح، وقد أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير قواتها المسلحة منذ الغزو العراقي للكويت، ولكنها لم تقدم أي مشروع لإنشاء قوات عسكرية في الخليج.

رابعا:سلطنة عمان

تعتمد رؤية سلطنة عمان لأمن الخليج العربي على القدرة العسكرية لكل دول الخليج العربي حيث تقدمت بمشروع لحماية أمن الخليج العربي، وهو عبارة عن إنشاء جيش تموله الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي يكون هدفه المحافظة على مصالح الخليج الاقتصادية، والرد على أي اعتداء خارجي، ومع ذالك قوبل هذا المشروع العماني بالرفض من بعض دول مجلس التعاون الخليجي

خامسا:دولة قطر

تختلف وجهة نظر قطر مع نظرة بعض دول الخليج ، حيث ترى أنه من الواجب عقد اتفاقات أمنية مع إيران لأنها ترى في استقرار أمن الخليج استقرار باقي الأوضاع في المنطقة الخليجية، و ربما كان هذا الرأي

[1] طه ممدوح (،2008)**أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربع**، مركز الخليج للأبحاث،العدد4.

من دولة قطر متأثرا بالعلاقات الاقتصادية القائمة بينها وبين إيران، لذلك فان وجهة النظر القطرية تقوم على تعاون أمني بين دول المنطقة مع عقد اتفاقيات أمنية مع الدول الأجنبية .

خامسا:دولة اليمن

ينبغي على اليمن لعب دور متزايد في مشاريع مستقبل الإقليم، والتركيز على أهمية الاشتراك ضمن ترتيبات إنشاء السوق الإقليمية الخليجية، وتأهيل الاقتصاد اليمني للانخراط في مشاريع التكامل[1] الاقتصادي والعمل على استيعاب اليمن ضمن أية ترتيبات سياسية وأمنية وعسكرية في المنطقة، إلا أن تواجد اليمن ضمن الترتيبات الإقليمية يتطلب مبادرة وتحديث لآليات العمل الدبلوماسي .

أخذت العلاقات بين اليمن ودول الخليج طابعاً تابعاً للمواقف السياسية لكل منها تجاه الآخر من حيث الاختلاف والاتفاق وما تبع ذلك من تشدد أو تفهم لهذه المواقف، أو للاختلافات على قضايا قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على أحد الأطراف.

المطلب الثاني: مجلس التعاون الخليجي و الأمن الخليجي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية و عسكرية و أمنية عربية مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي و تشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين. تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م بالاجتماع المنعقد في العاصمة السعودية الرياض بالمملكة العربية السعودية وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. يتولى الأمانة العامة للمجلسحاليّ اً عبد اللطيف بن راشد الزياني. ويتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقراًئيسيّ اً له.[2]

[1] طه ممدوح،**المرجع السابق.**

[2] علي حسن، **"الامن و الاستقرار في منطقة الخليج"**: دراسة استشرافية. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،العدد 3 راس الخيمة 1999.

1/ عوامل نشأة المجلس:

أولا - العوامل الأساسية:

تنقسم العوامل الأساسية التي قادت نحو إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى نوعين عوامل أساسية ذات طبيعة دائمة تتمثل في عامل مقومات الوحدة التي تمتلكها دول المجلس و عوامل أساسية ذات طبيعة شبه دائمة تنحصر في عاملي تعاظم الأهمية الاقتصادية لدول المجلس و صراع القوى العظمى في المنطقة.

- ✓ **عامل المقومات الداخلية للوحدة**

تملك دول الخليج العربية الست التي يتكون منها المجلس من أسباب التعاون و مقومات الوحدة ما يكفيها أو أكثر للسير نحو وضع إطار تنظيمي للتعاون بينهما تمثل في إنشاء مجلس التعاون الخليجي فهناك العديد من أسس التشابه التي تشترك فيها دول المجلس سواء من الناحية الدينية لوحدة الدين[1]

(الإسلام) أو من الناحية اللغوية لوحدة اللغة (اللغة العربية) أو من الناحية السياسية فهناك أنظمة حكم متشابهة و علاقات تمتاز بالثقة و التفاهم المتبادل.

- ✓ **عامل تعاظم الأهمية الاقتصادية للنفط**

تنبع أهمية هذا العامل من كون دول المجلس دولا منتجة رئيسية للنفط في العالم و تملك احتياطيات ضخمة من النفط أعطتها أهمية قصوى فرضت عليها السعي نحو مزيد من التقارب و التنسيق في إطار تنظيمي يؤكد أهميتها الاقتصادية و حساسيتها للجميع.

خاصة وان الإحداث أثبتت أن من يملك شيئا نادرا يحتاج إليه الجميع كالنفط لا يمكنه المحافظة عليه بإتباع وسائل تقليدية لا تتوافق ومتطلبات العصر إذ يجب عليه في مثل هذه الحالة أن يترابط مع غيره ممن يشاركونه امتلاك هذا الشيء النادر فالمعركة واحدة والمخاوف واحدة والمصالح مشتركة و الانفراد يعني التعرض لمزيد من الضغوط من الكيانات الدولية و المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

---

[1] إدريس، محمد السعيد،(2005) ،"**مجلس التعاون الخليجي 2005/2004**"،التقرير الإستراتيجي الخليجي، (الشارقة :دار الخليج للصحافة والنشر والطباعة، ط1.

أضف إلى ذلك بروز الحاجة إلى تكثيف الاقتصاديات الخليجية وفق مرحلة تتسم بنمو طبيعي و الحاجة إلى الاستخدام الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة فبدلا من الازدواجية في صناعات مكلفة في إطار كل دولة على حدة يتم قيام هذه الصناعات في إطار السوق الخليجي ككل و ضمن توزيع مناسب للأدوار و الاختصاصات و الأعباء المالية.[1]

✓ **عامل صراع القوى العظمى في المنطقة**

يعد هذا العامل أحد أهم العوامل التي لعبت دورا كبيرا في إنشاء المجلس، فهذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا لأمن و استقرار الدول الست خاصة على اثر زيادة حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيايتي بعد غزو الأخير لافغانستنان و صراعهما حول الخليج تحت مسمى امن الخليج.

و هذا ما يمكن اعتباره من أهم العوامل التي عجلت بالبحث عن البديل الخليجي لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها الدول الست خاصة إذا عرفنا أن حلف شمال الأطلنطي كان يبحث في نفس الفترة ترتيبات إنشاء قوات الانتشار السريع وما يتطلبه دلك من ضرورة الحصول على تسهيلات و قواعد عسكرية على الطريقة الأمريكية في دول منطقة مما يعني جر هذه الدول إلى فخ الاستقطاب و يعرضها للتوتر.

ثانيا- العوامل المساعدة:

✓ **عامل الانقسام و التصدع العربي**

فبعد أن شهد العالم العربي أروع فترات التعاون و الوفاق و التلاقي و التلاحم بين دوله إبان حرب 1973م وبعدها حتى أصبح العرب امة واحدة متماسكة شهد العالم العربي بعد ذلك مرحلة من أسوا مراحله التاريخية حيث ساده التشرذم و التناحر و ذلك عقب مبادرة السلام المصرية و ما تلي ذلك من انقسام بين الدول العربية بين مؤيد لجمهورية مصر العربية و معارض لها ومن تدخلات إسرائيلية في لبنان و اندلاع للحرب العراقية الإيرانية و عدم فعالية الجامعة العربية بحكم عوامل التناحر بين أعضائها.

[1] عرفة خديجة، (2006) ،"**الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**"،الإمارات،أراء حول الخليج،ع20،ص3.

لهذا كان من الطبيعي أن يقوم مجلس للتعاون بين الدول الست لمواجهة مختلف الأخطار و التحديات في ظل الانقسام العربي و تصدعه ناهيك أن قيام مثل هذا التجمع الإقليمي من شانه أن يخدم التضامن العربي لما تملكه الدول الست المؤسسة من قدرة على التأثير في مجريات الأمور العربية وما تحظى به من رصيد طيب و ايجابي لدى اغلب الأطراف العربية مما يجب استثماره لراب الصداع و الانقسام العربي.[1]

- ✓ **عامل الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 م**

كان الغزو السوفييتي لأفغانستان في أواخر عام 1979 م حدثا له معنى كبير بالنسبة لدول منطقة الخليج و ذلك بما يعنيه من اقتراب سوفيتي من منطقة الخليج العربي و منابع النفط و هذا ما يعني زيادة عوامل التهديد والأخطار الخارجية التي تهدد امن و استقرار المنطقة خاصة إذا عرفنا ما يلي:

-أن الغزو السوفيتي لأفغانستان دل على أن موسكو لا تتردد في إرسال قوات عسكرية خارج حدودها إذ رأت أن مصلحتها في ذلك، على الرغم من ترديدها لنغمة مبادئ السلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.[2]

- إن الاتحاد السوفياتي استطاع أن ينقل و بسرعة و في غضون أيام قليلة خمسين ألف جندي إلى أفغانستان عن طريق الجو مما يدل على انه لديه القدرة وبسرعة مذهلة على نقل قطعه البحرية إلى أية منطقة من مناطق الصراع الدولي التي تعتبر منطقة الخليج العربي واحدة منها إن لم تكن أهمها.

كل ذلك دفع بالدول الخليجية الست نحو زيادة العمل المشترك بالتنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه التحديات والاحتمالات، وذلك بإنشاء مجلس للتعاون بينها.

2/ أهداف مجلس التعاون الخليجي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون في جميع المجالات القائمة بين شعوبها وصولا إلى وحدتها.

[1] عرفة خديجة، **المرجع السابق**.

[2] ظافر لكريم السيد عبد اللطيف الغربللي,**الدعوة قمة نظام للتعاون الأمني علي جانب خليج الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن** فيه الطبعة الأولى الكويت, مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية, 2000.

- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين :الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والعلمية والصحية والإعلامية والسياحية والثقافية والتعليمية والتشريعية والإدارية والجمارك والمواصلات.
- دفع عملية التقدم العلمي والثقافي في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع بحوث عملية، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
- تنسيق الجهود الخليجية في المجال الأمني من خلال التشاور والتباحث والذي يتم على مستوى وزراء الدفاع والداخلية في كافة دول المجلس.

3/ دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في أمن الخليج العربي:

1/ محاولات تعزيز القدرة العسكرية لدول المجلس من خلال شراء صفقات من السلاح التقليدي المتطور.وقد أنفقت هذه الدول مبالغ طائلة في هذا الاتجاه ولكن مشكلة الندرة السكانية قلصت فاعلية التسلح كأداة لحماية تلك الدول.

2/ ولما كانت القدرة الذاتية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية غير كافية بمفردها لتأمين وضمان وحماية تلك الدول وحماية أمنها،فإنها قد اتجهت إلى إقامة تحالفات مع القوى الغربية أمنها، قد اتجهت إلى إقامة تحالفات مع القوى الغربية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا وفرنسا.وشملت علاقات التحالف تلك سياسات وبرامج التسلح فضلا عن الوجود البحري والجوي لهذه الدول في مياه الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي وقاعدة **"دييغو غارسيا"**، وتكثيف ذلك الوجود العسكري الغربي في أوقات الأزمات وتامين تسهيلات في بعض المنشآت والقواعد المحلية لتسهيل مهام تلك القوات. ولما كانت هذه العلاقات الوثيقة في مجال الأمن قد أحدثت إثرها في حالة الأزمة العراقية الكويتية في بداية الستينات حيث كان لبريطانيا دور ملحوظ في إنهاء تلك الأزمة.كما كان للوجود العسكري البريطاني دور مؤثر في صياغة أمن منطقة الخليج حتى بدايات السبعينات.ثم كانت الحماية البحرية الأمريكية لناقلات النفط الكويتية أثناء المراحل الأخيرة من كل ذلك كان للوجود العسكري الأمريكي البريطاني الفرنسي ضمن الائتلاف الدولي المناقض للعراق أثناء أزمة

الخليج الأثر الاكبر في إنهاء الأزمة بطريقة أدت إلى الحفاظ على امن الكويت والسعودية وتدمير قدرات العراق من الأسلحة فوق الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.[1]

3/ قادت أزمة الخليج الأخيرة إلى علاقات امن جديد بين دول مجلس الدول الخليج العربية من ناحية واهم الدول العربية الإستراتيجية من ناحية أخرى-وبخاصة مصر وسوريا-ضد العراق إذا كانت مصر وسوريا طرفين فاعلين مهمين في الإدارة الأزمة الأخيرة.

ونشأ تعاون امني استراتيجي جديد اخذ شكل وجود عسكري محسوس للدولتين أسهم بفاعلية في تحرير الكويت.وبعد انتهاء الحرب تم توقيع (إعلان دمشق) بين الدول الثماني في6 مارس آذار عام1991 ،وظهرت تحالف عسكري بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست .

5/ تحمست دول مجلس التعاون لخطة تكوين جيش خليجي موحد يتألف من قوة عسكرية قوية رادعة قوامها مائة ألف جندي،ولكن هذه الخطة لم تقر في قمة مجلس التعاون الخليجي بالكويت في ديسمبر كانون أول علم 1991 وتم إرجاؤها ويبدو أنها تواجه مشكلات من أهمها ندرة سكان هذه الدول وعدم ثقتها في قدرة القوة وحدها كأساس لحماية امن كل منهما،أما المملكة العربية السعودية فهي تؤمن أن أفضل ترتيبات لحماية آمنها ينبغي أن تكون ترتيبات سعودية تتمثل في إعادة بناء جيشها ليصبح أكثر عددًا وأفضل أعدادًا وتسليحًا وعدة.

6/ ولقد اتبعت الدول الخليجية العربية الست أعضاء مجلس التعاون سياسية احتواء الخلافات والمنازعات الحدودية ومحاولة كتمها والحيلولة دون تفجير في تقنين علاقاتها في شأن مسألة الحدود كما فعلت السعودية وعمان مؤخرا بتبادل وثائق التصديق على اتفاقية الموقعة بينهما في عام 1991 في ذلك الشأن، فإن مشكلة النزاع بين قطر والبحرين تظل عامل توتر وقلق وتهديد لم تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من القضاء عليه .[2]

المطلب الثالث: مؤسسة درع الجزيرة و دورها في تثبيت الأمن الخليجي

[1] السويداني صابر محمد (2007)،**"الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل"**، آراء حول الخليج، العدد، 42،ص27.

[2] السويداني، صابر محمد،**المرجع السابق**.

قوات درع الجزيرة المشتركة هي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان) وتم إنشائها عام 1982. بهدف حماية أمن الدول الأعضاء مجلس التعاون الخليجي وردع أي عدوان عسكري. يقود القوات في الوقت الحالي اللواء السعودي حسن بن حمزة الشهري.

يقع مقر قوات درع الجزيرة المشتركة في المملكة العربية السعودية, و تحديدا في مدينة الملك خالد العسكرية في محافظة حفر الباطن, قرب الحدود بين دولة الكويت و جمهورية العراق.

1/ القوة:

تتألف قوات درع الجزيرة من فرقة مشاة آلية (المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي) وتتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة يقدر بحوالي 5 آلاف جندي من عناصر دول مجلس التعاون الست (السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان). أغلب جنود القوة هم من السعودية مع أعداد أصغر من باقي الدول. وبهذه القوة فإن القدرة القتالية لقوات درع الجزيرة تؤهلها فقط لخوض حرب دفاعية. استراتيجيا تشكل قوات درع الجزيرة قيمة إستراتيجية محدودة من الناحية الأمنية وهي غير قابلة للتصدي لأي عدوان واسع النطاق, وفي عام 2010 تجاوزت القوة عتبة الثلاثين ألف عسكري من ضباط وجنود بينهم نحو 21ألف مقاتل.[1]

2/ المشاركات:

- **الغزو العراقي للكويت:**

[1] سوكولوسكي ريتشارد وآخرون (2004), **"امن الخليج العربي.. تحسين مساهمات الحلفان العسكرية"**, ترجمة الطاهر بوساحية, الطبعة الأولى, , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, أبو ظبي, 2004.

قبيل الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس سنة 1990. كانت قوات درع الجزيرة المتواجدة في حفر الباطن تتألف من لواء سعودي ولواء مشترك من باقي قوات دول مجلس التعاون الخليجي والقدرة القتالية لهذا القوات هي الدخول في حرب دفاعية. في حين تألفت القوة العراقية المهاجمة للكويت من سبعة فرقة عسكرية من الحرس الجمهوري ولم تقم قوات درع الجزيرة المتواجدة في حفر الباطن بأي رد عسكري على الاجتياح العراقي للكويت. مما أظهر رمزية وفشل قوات درع الجزيرة. في حماية أحد أعضاء. تحالف درع الجزيرة من عدوان مباشر ويشير مدير العمليات الحربية بالجيش الكويتي اللواء الركن فالح عبد الله الشطي بأن قائد درع الجزيرة أتصل به مع شروق شمس يوم الخميس2 أغسطس ليخبره بعدم استطاعه تنفيذ طلبه بالتحرك إلى الكويت بسبب عدم وجود أوامر بالتحرك.

- **حرب الخليج الثانية:**

بسبب عجزها الشديد خلال فترة الاستعدادات لحرب الخليج. قرر الأمير خالد بن سلطان تفكيك القوات وإعادة كل أجزاءها إلى وحدتها الوطنية.

- **الغزو الأمريكي للعراق:**

في عام 2003. قرر وزراء الدفاع والخارجية للدول مجلس التعاون في اجتماع عقدوه في جدة نقل قوات درع الجزيرة إلى الكويت أثناء حرب العراق بناء علي طلب الكويت التي اتخذت إجراءات احترازية. [1]

- **محاولة التخريب في مملكة البحرين:**

1- في عام 2011 وخلال فترة الاحتجاجات الشعبية. طلبت حكومة مملكة البحرين الاستعانة بقوات درع الجزيرة وقالت الحكومة أن القوات جاءت لتأمين المنشآت الإستراتيجية. من جهة أخرى اعتبرها البعض وخصوصاً إيران بمثابة غزو للبحرين. فيما ردت البحرين على لسان وزير خارجيتها خالد بن أحمد آل خليفة. أن قوات درع الجزيرة لن تبارح البحرين حتى يذهب الخطر الإيراني. وقد تقدمت إيران بشكوى في مجلس الأمن بشأن إرسال درع الجزيرة إلى البحرين. وقد اتُهمت القوات بارتكاب جرائم خلال تدخلها في البحرين منها منع الطاقم الطبي من تقديم العلاج للجرحى وقتل المدنيين.

2- شاركت السعودية بأكبر عدد من الجنود (1,200 جندي) وبعدها الإمارات (800) ولم ترسل الكويت قوات برية وأرسلت قوات بحرية بقيادة المقدم ركن بحري **عبد الكريم العنزي** الذي صرح بأن

[1] الاشعل, عبد الله (2003), **"تشر قوات درع الجزيرة في الكويت تجسيد واضح لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك"**, شؤون خليجية, العدد 33, ص 30-36.

قوته جاهزة للدفاع عن البحرين وأن الدفاع عن البحرين مثل الدفاع عن الكويت. ويعود السبب في عدم إرسال الكويت أي قواتبريّة على حد قول الحكومة في تفضيل الكويت القيام بدور دبلوماسي وشعبي لتهدئة الأوضاع بدلاً من إرسال قواتبريّة.

3/ أهداف مؤسسة درع الجزيرة:

1- رفع الجاهزية القتالية
2- التخطيط والاحترافية في التنفيذ
3- القدرة على ممارسة إجراءات القيادة و السيطرة على الوحدات المختلفة في مسرح العمليات
4- حماية الممران الحيوية و المياه الإقليمية
5- الدفاع عن حدود المملكة
6- اكتساب المهارة اللازمة
7- ردع أي عدوان أو عمليات إرهابية محتملة قد تعيق الملاحة في الخليج العربي.

4/ درع الجزيرة وتفعيل دورها في تثبيت الأمن الخليجي:

1/ إن إنشاء" قوة درع الجزيرة "كان حلًما في نفوس الجيل الأول أو الجيل المؤسس للنهضة الخليجية والذي كان التعاون العسكري بين بلدان الخليج العربي أهم أهدافه وقد علق البعض على ذلك بالقول" :إذا كان مثل هذا الحلم بدأترفًا في الماضي، فقد أصبح ضرورة ملحة في زمن زادت الأطماع بمنطقتنا أكثر ، حيث يعاد رسم خريطة العالم وفقًا لأهواء القوى العظمى، وحيث أصبحت كواليس الاستعمار العسكري تطل بؤسها من أقبية التاريخ القديم، لقد أعادتنا التغيرات التي طرأت في العالم مؤخًرا إلى مفاهيم كنا نعتقد أنها أصبحت قديمة ، فبعد عقود كنا نؤمن بها، بان المعيار الحقيقي لقوة أي دولة أو أي حلف أو تجمع سياسي استراتيجي هو قوة اقتصادية ، وقوة الميزان التجاري.

2/ قدمت خبرة" درع الجزيرة "نموذجًا يمكن الاحتذاء به من قبل تجمعات إقليمية أخرى ، خصوصًا على المستوى العربي، وهو ما قد يكون موضع معرضة من قبل قوى خارجية ترغب في تجنب اية جهود جادة في المنطقة قد توفر لها مكانة كبيرة في التوازنات الدولية والإقليمية بشكل يؤثر على مسار الأحداث بالمنطقة وبالسبل التي يتم التعامل مع صراعاتها المزمنة، فض ً لا عن موازين القوى الإقليمية وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى تصريحات رئيس هيئة الأركان بقوة دفاع البحرين،) اللواء الركن – دعيج بن سليمان آل خليفة (

بمناسبة انعقاد الاجتماع الثالث للجنة العسكرية العليا، بمشاركة رؤساء الأركان بالقوات المسلحة بدول مجلس التعاون للدول الخليجية العربية، في النصف الثاني من سبتمبر 2005 ، حيث أكد أن التكتل الدفاعي بالخليج،" يندر بين التكتلات العسكرية أو السياسية وذلك على صعيد ما تم إنجازه في الجانبين الأمني والاستراتيجي.

3/ إن أي توجه نحو تفكيك قوة" درع الجزيرة "بمعنى تلاشيها بشكل مباشر قد تكون له العديد من الآثار السلبية على دول مجلس التعاون الخليجية العربية في المجال العسكري ومن قبيل ذلك ضعف مستويات التنسيق الدفاعي بين أطرافه، وانخفاض مستوى التجانس بين القوات المتنامية إلى دوله، ويضاف إلى ذلك تعاظم الاعتماد على القوى الأجنبية في توفير الحماية لأي من دول مجلس التعاون في فترات الأزمات، بما لذلك من آثار سلبية على الأوضاع الداخلية وأمام مواطنيه من جانب وصورة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، القدرة على المناورة الدبلوماسية في القضايا التي قد تضعها في مواقف متعارضة مع مواقف القوى الخارجية التي توفر) بشكل مطلق (صمام الأمان لدول المنطقة في مواجهة التهديدات العسكرية الخارجية، وعلى وجه التحديد التهديدات الإقليمية التي تتمحورحالي ًا بشكل رئيسي حول القوة العسكرية الإيرانية.

4/ في المقابل فإن عملية" **إعادة الهيكلة** "إذا م تمت بشكل جدي يمكن أن تعطي دفعة لجهود العمل العسكري المشترك، شريطة مراعاة عدد من التوصيات التي تجنبها الوقوع في الإشكاليات التي تواجهها القارة الإفريقية مع تجربة" القوات الجاهزة للتدخل "، ومن بين أهم التوصيات يمكن الإشارة إلى ما يلي :

أ) تحديد عدد القوات التي تخصصها كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لدرع الجزيرة، وأماكن تمركزها في دولها.

ب) دورية عمليات التدريب والمناورات المشتركة بين كافة الوحدات، وهو ما تم الموافقة عليه في القمة 27ديسمبر2006

ج) إيجاد آلية محددة لاستدعاء وحدات قوات درع الجزيرة في فترة زمنية محددة مع تأمين النقل والدعم اللوجستي لذلك.

في الوقت الذي تشير فيه كافة التقارير والمؤشرات الدولية إلى أن المستقبل سينتقل شيئ ًا فشيئ ًا من النفط إلى الطاقة النووية أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي من خلال القمة التي عقدت في ديسمبر عام 2006 ، بمدينة الرياض من أجل استخدامها في الأغراض السلمية وبخاصة في مجالي إنتاج الطاقة الكهربائية وتحليت المياه

بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى، وكانت دول عربية قد سبقتها إلى هذا الخيار في ظل تصالح دول العالم مع الطاقة النووية والاتجاه بقوة إلى علومها باعتبارها هي البديل للنفط كمصدر اقتصادي مهم للتنمية بميادينها المختلفة.[1]

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة التي تمس الأمن الإقليمي الخليجي

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية (الهجرة غير الشرعية الإرهاب .....)

عند توصيف البيئة العالمية الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة فإننا سنقترب من فرضية أساسية مفادها أن: "تطور الإنسانية يثبت قدرة كبيرة على صنع التغيير والتحول"، وهذا هو الفارق بين كل حقبة وحقبة زمنية أخرى، فإذا كان هذا التغير يمس مواطن القوة في العلاقات الدولية فسيؤثر على موازين القوى في النظام الدولي وترتيب الوحدات ومنظومة القيم فيه، وهو ما يجعلنا نعيد النظر في الكثير من المعطيات، ومن بينها الأمنية.

فالراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالمية في العقود الثلاث الأخيرة، سيرى أن هناك تحول قد لحق بطبيعة المخاطر التي تُهدد الأمن العالمي من النمط التقليدي الذي يُركز على الدولة كفاعل مُهدد، وعلى الطبيعة العسكرية للتهديد إلى أنماط جديدة عديدة، ومن بينها التهديدات اللاتماثلية، والتي سنحاول توضيحها وتبسيطها في هذا العنصر.

- **تعريف التهديدات اللاتماثلية:**

وتُسمى أيضاً بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى.

ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح "التهديدات اللاتماثلية" عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول .

1 سوكولوسكي ريتشارد وآخرون، **المرجع السابق.**

وبمستوى أعلى من التهديد يُشار في الكثير من الدراسات إلى الحرب اللاتماثلية **AsymmetricWar**؛ وهي النمط الغالب في حروب اليوم لذلك تُسمى بـــ **"حروب العصر"**، بحيث تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال، ويُمكن قراءتها على ثلاث مستويات؛ فهناك المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل...، وما إلى ذلك)، والمستوى الاستراتيجي العسكري (حرب العصابات، الحرب الخاطفة، ...، وغيرها)، والمستوى الاستراتيجي السياسي (حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني).[1]

ولقد استعمل هذا المصطلح في الكثير من الدراسات الأنجلوساكسونية، مثل دراسة: **"ستيفن لمبكيز"Steven Lambakis**، **"جيمس كيريس" James Kiras** و **"كريستين كولت"Kirstin Kolet** في دراسة موسومة بـ: Understanding Asymmetric Threats to the USA و**"دايفيدبيوفلو" David Buffaloe** حول "تعريف الحرب اللاتماثلية" **Defining Asymmetric Warfare**.

وتم استعمال هذا المصطلح في الولايات المتحدة لتوصيف المخاطر الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو التالي:

- التهديدات الجديدة التي تتميز بعنصر المفاجأة والحركية والغير مألوفة.
- الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن الأمريكي.
- غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن الأمريكي.

الشكل (03): جدول يُبين أبرز أوجه الاختلاق بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية[2]

نوع التهديد مؤشر الاختلاف	التهديدات التماثلية	التهديدات اللاتماثلية
من حيث مضمون كل مفهوم	هي التهديدات التقليدية التي تحمل بُعد عسكري تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق	تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتُعبر عن النمط الجديد

[1] جارش عادل(2017) ، باحث دكتوراه في المدرسة العليا للعلوم السياسية (الجزائر), **"مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"** https://democraticac.de/?p=43831

[2] جارش عادل، **المرجع السابق.**

	أهدافها.	من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.
من حيث المصدر	الدولة	فاعل من غير الدولة: جماعات الإرهابية، وجماعات تمرد، عصابات جريمة منظمة...، وغيرها.
من حيث الخصائص	يكون العدو واضح ويمكن تحديده بسهولة واستهدافه، وعادة ما تكون بين أطرف متشابهة كتهديد دولة لدولة ويتشابهان في العديد من النقاط.	تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو،وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى التنظيم وامتلاك الوسائل والأساليب.

أصبحت التهديدات اللاتماثلية تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية، ويتعلق ذلك خاصةً بمثلث الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي من أبرز المشاكل التي تُخل بالسلم والأمن العالمي اليوم نظرا لحركتها وصعوبة مواجهتها.

II/ الظاهرة الإرهابية:

يتسم العرب في منطقة الخليج العربي بعقلية إسلامية مختلفة عن عقلية معظم المسلمين الآخرين نتيجة للعيش في منطقة مهد الإسلام، فكون المرء مسلما لا يعد تجربة دينية صوفية لبعض المسلمين في أقاصي الأرض، وإنما تجربة يومية مألوفة أقرب ما تكون إلى عملية آلية كالتنفس، ويعتبر إطلاق الصفات على عرب الخليج الذين واكبوا الحداثة بأنهم " :علمانيون " بقبولهم الكثير من أفكار المجتمع الغربي العلماني وأساليبه الاستهلاكية ببساطة أمرا غير صائب إذ أن مجتمع منطقة الخليج .

إن حل المعضلة المتعلقة بكيفية تحقيق الفائدة المرجوة من الحداثة لشعوبها، مع مقاومة العلمنة التي ترافقها، يعتبر الشغل الشاغل لكل الأنظمة الخليجية، فقد تعرضت هذه الدول لتحد متزايد من قبل مجموعة من الراديكاليين بدعوى عدم قيامها بما يكفي ولتحالفها مع العناصر العلمانية الملحدة في الغرب من أجل القضاء على الأسلوب الإسلامي في الحياة.

ويبدو تهديد المنظمات الإسلامية السياسية الثورية المتشددة أكبر تهديد محتمل للاستقرار السياسي في منطقة الخليج.

1- مفهوم الإرهاب:

ا) مفهوم الإرهاب على المستوى اللغوي (اللفظي) :

تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد أرهب، يرهب، إرهابا، وترهيبا ويقال أرهب فلانا :أي خوَّفه وفزَّعه ، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رَّهَب .)أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رَهِبَ) ، يـ ْرهبُ رْهبَ ةً ورُهْبـ َا ورهب فيعنى خافه، ويقال رَهِبَ الشيء رهبا ورهبة أي خافه، ويقال رهب الشيء رهبة، أي خافه، والرهبة في الخف والفزع.[1]

ب) تعريف الإرهاب على مستوى المنظمات الدولية:

من أبرز المساهمات في هذا الخصوص:

- تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة :عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي العام 1980ذكرت :يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي .

-تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998:عرفت هذه في مادتها الأولى في جزئها الثاني الإرهابي على أنه :كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضها، يقع تنفيذا لمشروع إجرائي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعي بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر كما انصرفت الاتفاقية في الجزء الثالث من المادة الأولى إلى تحديد

[1] غراهام ايفانزو وجيفري نوينهام، "قاموس بنغوين للعلاقات"، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، مركز الخليج،2004،ص ص513،514.

الجريمة المنظمة، حيث تعد الجريمة المنظمة من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية .[1]

2-الأصول الفكرية للإسلام السياسي:

أدت عوامل عديدة دورا في صحوة الإسلام السياسي منها:

ا) الاهتمام بالعدالة الاجتماعية: منذ الحرب العالمية الثانية شهدت معظم مناطق العالم الإسلامي درجات دراماتيكية من التغيير والتحديث والتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع، بينما أدت هذه التحولات إلى إثراء بعض القطاعات الاجتماعية، إلا أنها خلقت في بعض الأماكن الأخرى فجوات متنامية بين الثراء والفقر، و بصورة متزايدة بين سكان المدن (الحضر)، معظم الشرائح المحرومة في اللجوء إلى الدين أصلا في العدالة.

ب) الإحساس بالهوية:في العالم الإسلامي، توجهت كل من الحكومات الاستعمارية والحكومات الوطنية الإصلاحية إلى خلق أنظمة قانونية و إدارات مدنية اشتقت من النماذج الغربية.[2]

ج) الشباب والبطالة :في مناطق عديدة من العالم الإسلامي، تعد معدلات أعمار السكان فيها صغيرة" شابة "تحت سن 21 عاما، كما أن ديمقراطية التعليم سمحت لإعداد متزايدة من الطلاب في الوصول إلى تلقي التعليم العالي، ولكن الأغلبية العظمى من هؤلاء المتخرجين لا تجد وظيفة ترضي طموحاتها، فالبطالة متفشية حتى بين الشباب والناس المتعلمين تعلما جيدا نسبيا، فالجامعات في بعض الدول الإسلامية أرض خصبة لتجنيد الدعاة الإسلاميين.

د) **الفشل الاديولوجي** :تتميز مناطق عديدة في العالم الإسلامي بأنظمة سياسية عاشت طويلا وعارضت التغيير والتطور، وبخاصة النموذج الذي قد يجلب التغيير في هياكل السلطة القائمة، وهكذا فالعديد من هذه الأنظمة يعاني فراغا ايدولوجيا، ين المبادئ التي كانت تشرع سلطتها لم تعد موضع ثقة.[3]

- **السلفية الجهادية والإسلام السياسي:**

يحمل مفهوم السلفية نظاما معرفيا شرعيا سلميا خاصا به، لكن السلفية بسبب الجهاد في أفغانستان و مرورا بما عرف بالصحوة ثم حوادث الحادي عشر من سبتمبر; و أخيرا ثورات الربيع العربي أخرج

[1] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **الموسوعة السياسة**، الجزء الأول من أ إلى ث، مادة (الإرهاب)(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت ن)، ص153.

[2] حمد يوسف، **"تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية: أفكار للنقاش"**،السياسة الدولية،العدد 199،2015، ص60-65.

[3] حمد يوسف،**المرجع السابق**.

عنها وحاد عن مسارها السلمي عدة سلفيات أهمها :السلفية السياسية والسلفية الجهادية، مما أربك الترتيبات الأمنية التقليدية للأمن الوطني الخليجي.

تعد ما يعبر عنها بالسلفية الجهادية (هذه التسمية التي أطلقها المستشرق الفرنسي **جيل كيبل** ليست دقيقة لان التيار الجهادي يشترك فيه عناصر سلفية و اخوانية وغير مؤدلجة)تهديدا محتملا لأمن الخليج بسبب الأفكار التكفيرية لقيادتها كما هي الحال في تنظيم الدولة الإسلامية(داعش).

العديد من الأسباب صنعت وأفرزت الحركات الجهادية عموما، كحالات الإحباط الاجتماعي، وضعف تأثير المرجعيات الدينية المعتدلة، ولكن تكمن الأسباب الأساسية في الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001واحتلال العراق عام 2003 و السياسة الطائفية للميليشيات المسلحة في العراق[1].

في أثناء حرب الخليج الثانية توترت العلاقات بين الحكومة السعودية والإخوان المسلمين بسبب تأييد بعض أعضاء جماعة الإخوان لنظام صدام حسين في غزوه للكويت ، فأدى هذا التوتر إلى مغادرة بعض رموزهم السعودية إلى مواقع جديدة كان أهمها دولة قطر التي استثمرت مع وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة عام 1995 ، في تيار الإسلام السياسي.

وقد استشعرت دول الخليج الموقف القطري الداعم لتيار الإسلام السياسي، وعدته خروجا عن مفهوم الأمن السياسي المشترك لدوله، وهو ما أدى إلى أزمة عابرة في العلاقات الخليجية.

لقد علمنا التاريخ أن محاربة الفكر لا تكون إلا بالفكر، وقد تؤجل الحلول الأمنية أو تجمد الإرهاب والعنف لكنها لا تستأصله، من هنا تأتي حيوية تصميم مقاربات شاملة فكرية وثقافية وإعلامية تستند على تنشيط الحوار الفكري الأفقي والراسي بين النخب وقواعدها من المجتمعات الخليجية.

لان حال وجود توافق فكري و انسجام في الرؤى والمواقف يصبح النسيج الاجتماعي الخليجي عصيا على اختراق الفكر الراديكالي المتطرف، ما لا يلاحظ حاليا، أن الحوار حول الإرهاب لا يزال إلى حد كبير شأنا سياسيا ونخبويا صرفا، بينما العنف يعد ظاهرة اجتماعية سياسية يتطلب أن تكون شرائح المجتمع الشعبية مشاركة ومفعلة في الحوارات.[2]

[1] أحمد يوسف التل، **"الإرهاب في العالمين العربي والغربي"**،(عمان :دائرة المطبوعات والنشر، ،1998)،ص2.

[2] أحمد يوسف التل ،**المرجع السابق.**

3/ دول الخليج وعدوى الإرهاب من الجوار الإقليمي:

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ضرب الإرهاب السعودية بقوة كردة فعل لانضمامها للتحالف ضد الإرهاب ولأسباب تتعلق بنشوة المزاج الإرهابي واستثمار ما َعدُّه منظِّرو الجهاد نجاح الغزوة الأولى على أميركا. لكن السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في محاصرة الأنشطة الإرهابية على أراضيها خلال السنوات الماضية، من خلال الحلول الأمنية والفكرية والمالية، وما تعلمه المخططون الأمنيين من هذه التجربة من إعداد لاستراتيجيات أمنية وقائية أسهمت في إحباط العديد من المخططات قبل تنفيذها.

ورغم نجاح الخليجيين في احتواء وردع الإرهاب الداخلي، إلا أن المخاوف تكمن في إمكانية تمدد عمل وفكر الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق واليمن إلى أراضيها في ظل وجود أعداد كبيرة من الخليجيين ضمن هذه التنظيمات وخاصة ضمن مجالس الشورى والقيادة. وتزداد المخاوف في ضوء ما نشره التنظيم لخريطة ما أسماها: دولة الخلافة الإسلامية في الشام والعراق، والتي تظهر فيها دولة الكويت باعتبارهاجزء ً ا من دولة الخلافة، وكذلك ما يدعيه الحوثيون من أن مكة المكرمة هي حدهم الشمالي. [1]

ويبدو أنه كإجراء استباقي للحد من انتقال عدوى فكر وممارسة هذه التنظيمات إلى الداخل السعودي فقد أعلنت وزارة الداخلية السعودية في بيان لها في 7 مارس/آذار 2014 أن "تنظيم القاعدة" وتنظيم "القاعدة في جزيرة العرب"، وتنظيم "القاعدة في اليمن"، و"داعش"، و"جبهة النصرة"، و"حزب الله" وجماعة "الإخوان المسلمين"، و"جماعة الحوثيين"، تنظيمات إرهابية، يُحظَر الانتماء إليها ودعمها، أو التعاطف معها.

ولم تكتفِ السعودية بهذا الإعلان بل وبادرت واستضافت في سبتمبر/أيلول 2014 مؤتمر جدة للتحالف الدولي ضد "داعش" الذي شاركت فيه عشر دول عربية وخليجية إضافة إلى أميركا، وتلاها أن شارك عدد من دول الخليج بطائراتها، وطياريها في الغارات الجوية ضمن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية على مواقع داعش في العراق وسوريا.[2]

4/ أهم الأحداث الأمنية التي عرفتها منطقة الخليج:

الأحداث التي عرفتها منطقة الخليج منذ 2010، لا تقل خطورة عما عرفته السنوات الماضية حتى وإن تراجعتنسبيً ا من حيث العدد. لكن من حيث قوة العمليات ففي اعتقادي أن 2016م، سجلت عمليات

1 مراد, هاني, (2008), **"الإرهاب و امن الخليج"**, مركز الخليج للأبحاث والدراسات, مجلة اراء الخليج,العدد41,2008.

[2] مراد, هاني,**المرجع السابق**.

من حيث مضمونها لا يمكن الاستهانة بها. فهي تحمل جملة من الرسائل وفي كل عملية نتأكد من طبيعة وحجم التحديات، فاستمرار الأزمات يدفع بموجة المخاطر الأمنية إلى عمق دول الخليج وبشكل كبير.

وسأحاول في هذه النقطة استعراض أهم ما حدث وأبرز ما عرفته دول الخليج خلال 2016م:

1- حرق السفارة السعودية بإيران مع بداية 2016م، وكان مؤشراً خطيراً ينذر بتحولات خطيرة، فالعملية لا توجد لها تبريرات وفق الأعراف والعهود، فهذه الحادثة تصنف في خانة التصعيد والاستفزاز.

2- شهدت السعودية عدة عمليات انتحارية في يوم 29 رمضان / 4 يوليو 2016 م، أهمها عملية تفجير المدينة المنورة في موقف سيارات تابع لمركز قوات الطوارئ بجوار الحرم النبوي، كما وقعت في اليوم نفسه هجمات متفرقة أخرى في السعودية إحداها استهدفت القنصلية الأمريكية في جدة تلاها محاولة تفجير مسجد بمحافظة **القطيف** بالتزامن مع تفجير المدينة المنورة، وجاء هذا التفجير بعد هجومي مطار **أتاتورك** بتركيا وتفجيرات بغداد.

3- يوم 27 أكتوبر 2016م، إطلاق صاروخ **بالستي** كان يراد من خلاله استهداف مكة المكرمة تم استهداف الصاروخ على بعد 65 كلم وهذا راجع لليقظة الأمنية التي حالت دون تحقيق الهدف والناجم عن إدراك المملكة لطبيعة هذه التحديات والمخاطر الأمنية.

4- في 11 أكتوبر 2016م، وجهت الأجهزة الأمنية السعودية ضربة استباقية جديدة قصمت ظهر الإرهاب، إذ أفشلت مخططاً قاده 4 مقيمون (باكستانيان وسوري وسوداني) لاستهداف مدينة الملك عبد الله الرياضية (**إستاد الجوهرة**) في جدة بعملية إرهابية خلال مباراة جمعت المنتخبين السعودي والإماراتي، كما ضبطت خلية إرهابية في محافظة شقراء خططت لاغتيال رجال أمن.

وكشفت وزارة الداخلية السعودية عن قائمة مطلوبين تضم 8 سعوديين وبحريني واحد، تورطوا في جرائم إرهابية طالت رجال أمن في كل من **القطيف** و**الدمام** شرق السعودية، والتي تسمى بخليه «**العوامية**» وأدت إلى «استشهاد» 6 رجال أمن وإصابة 3 من أفراد قوات أمن المنشآت .

5-أما في الكويت فالأجهزة الأمنية نفذت 3 عمليات أمنية، الأولى أدت إلى اعتقال رجل كويتي كان يخطط لتفجير مسجد، والثانية انتهت بـ"ضبط وإحضار" كويتي آخر متهم بالإرهاب من الخارج.

أما العملية الثالثة، فقد أسفرت عن ضبط خلية إرهابية مرتبطة بداعش، تضم 4 أشخاص يحمل اثنان منهم الجنسية الكويتية في حين أن الشخص الثالث "خليجي" والرابع من "الجنسية الآسيوية".[1]

6- قال المتحدث الأمني بوزارة الداخلية السعودية، إن الجهات الأمنية المختصة ومن خلال متابعتها للتهديدات الإرهابية التي تستهدف أمن المملكة ومقدراتها وتعقب القائمين عليها، فقد تمكنت من خلال عملية أمنية تمت على مراحل استمرت لعدة أشهر من إحباط عمليات إرهابية كلفت بتنفيذها شبكة إرهابية مكونة من ثلاث خلايا عنقودية ترتبط بتنظيم "داعش" الإرهابي .[2]

إن القراءة الأولية التي يمكن أن نطرحها من خلال استعراض بعض هذه العمليات والتي تشكل من ناحية أولى تحولاً خطيراً في منحنى العمليات الإرهابية من حيث التوقيت الذي يتم اختياره وتشابك وترابط خلفيات هذه الجماعات مع جملة من التحديات ومصادر تهديد تناولناها سابقا من جهة. وطبيعة الأماكن والأهداف المعنية بهذه العمليات الإجرامية من جهة أخرى.

فهذه العمليات تدفعنا للقول أن:

-تمدد الخطر الطائفي الذي ترعاه أطراف خارجية وفق المؤشرات أضحى يشكل أبرز هذه التحديات ويدفع بدول مجلس التعاون إلى البحث في الخيارات الإستراتيجية المتاحة للتعامل مع هذا الواقع.

-داعش لا يشكل فقط تحد وإنما واقع يستلزم اتخاذ تدابير استئصاليه وجذرية.

-الأزمات الإقليمية وعلى رأسها الملف اليمني وما يفرضه من انعكاسات على واقع الأمن الإقليمي الخليجي.

فمن خلال استعراض ما شهدته دول مجلس التعاون الخليجي من عمليات إرهابية سنة 2016م، ومقارنتها بـ 2015 فإننا نقول بأن حدة المخاطر الأمنية في منحى تصاعدي وما دام أن حالة اللاأمن واللااستقرار سمة المنطقة فلا ننتظر تراجع لهذه التهديدات الصلبة.

إذا أردنا أن نوضح الصورة بشكل أفضل وأن ننظر للأمور من زوايا مختلفة فلنطرح السؤال التالي:

كيف تعاملت دول الخليج مع هذه العمليات الإرهابية ولمواجهة التحديات الأمنية؟

حسب المتابعة لتطور الأوضاع الأمنية في المنطقة ومن خلال تتبع مسار العمل الأمني في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة جملة المخاطر الأمنية نلاحظ ما يلي:

[1] الدويري جمال محمد2011،"**أمن الخليج العربي والثورات العربية**" ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني al-tagheer.com/arts11717.html

[2] الدويري جمال محمد، **المرجع السابق.**

- إدراك مجلس التعاون الخليجي لحجم الخطر جعلها تتبنى إستراتيجية أمنية تعتمد بالأساس على التعاطي مع أي تهديد بحزم وهو ما تبرزه العمليات الأمنية ومحدودية العمليات الإرهابية.
- *اعتماد دول المنطقة على الرد السريع وراء كل عملية دفع بتقدم الخطط الأمنية ونجاعتها.[1]
- *الاعتماد على العمليات الاستباقية وهي التي مكنت من تجنب عمليات إرهابية خطيرة وتفكيك العديد من الخلايا النشطة وخلايا نائمة وخلايا التجنيد، كما مكنت من حجز كميات معتبرة من الأسلحة وتوقيف مطلوبين في قضايا الإرهاب من جنسيات مختلفة.
- *تشديد الرقابة الحدودية.
- *تكثيف التحركات على محاور عدة في إطار بناء شراكات والبحث على آليات المواجهة مع شركاء دوليين فاعلين في إطار الحرب على الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة.
- *في ظل إستراتيجية غربية تتسم بالضبابية اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي على الحزم في الرد والتعاطي مع هذه التحديات.

من خلال العمليات التي عرفتها دول الخليج وعلى ضوء ما تعرفه المنطقة من تحولات متسارعة وعلى الرغم من الجهود الأمنية، سيظل الإرهاب تهديدًا قائمًا بسبب الاضطرابات التي تعم المنطقة.

كما أن غياب إستراتيجية دولية تركت فجوة كبيرة استغلتها الجماعات الإرهابية وهذه العوامل مجتمعة تدفع دول الخليج إلى اتخاذ دور متقدم في معالجة القضايا الإقليمية وصد المخاطر المتأتية من المعالجات الخاطئة لعدة قضايا إقليمية، فالخطر الإرهابي وما يشكله من تهديد لا يعد أصل المشكلة بل يعتبر من الأعراض التي تنامت جراء التدخلات الأجنبية في المنطقة والتي لم تفض إلى حلول وإنما أدت إلى بروز مخاطر فتاكة ببنية المجتمعات والدول، وهذا ما يفرض على دول الخليج إتباع نهج شامل للتعامل مع هذه التهديدات والتأثيرات السلبية التي خلفتها.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن قياس شدة هذه المخاطر وتحديدها في المؤشرات الآتية:

[1] مصطفى العاني, **"التطرف و الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي: المظاهر و أساليب المواجهة"**.الخليج في عام 2014-2015 المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث 2015, ص129.

[2] مصطفى العاني ,**المرجع السابق.**

- نلمس من خلال العمليات الإرهابية في المنطقة والتي تدل على أن التحديات التي حددناها سابقًا بأنها صادقة وتأخذ اتجاهًاتصاعدي ًا.

- دائرة المخاطر الأمنية وأشكالها هي آخذة في الاتساع مثل ما تأخذ أبعادًا أكثر خطورة.

- تنامي خطر الإرهاب العالمي والذي يأخذ أبعادًا متعددة فداعش هو تحصيل حاصل لجملة الأزمات الإقليمية المتفجرة والتي لم تحظ بمعالجات جذرية.

إن قياس شدة المخاطر ومن خلال الأحداث التي عرفتها المنطقة في السنوات الست الأخيرة مقارنة بالتحولات العالمية فإن المنطقة تعرف مخاطر أمنية تتسم بالشدة والتشابك في ظل مشهد إقليمي يتسم بالضبابية.[1]

5/ السيناريوهات المتوقعة لـ 2018 وسبل المواجهة:

- **السيناريو الأول:** دول مجلس التعاون قد تتعرض لعمليات أشد خطورة فإذا كانت 2016م، عرفت تفجيرات بالحرم النبوي الشريف والذي له بعد ديني وروحي ومحاولة استهداف مكة المكرمة وإحباط عمليات عديدة. فإن 2017م، قد تعرف فيه هذه الدول تصاعدًا في العمليات الإرهابية واتساع رقعته وقد يلجأ لاستهداف حيوية.
- **السيناريو الثاني:** متعلق بطبيعة الإدارة الأمريكية الجديدة في حال ما نفذ **دونالد ترامب** لوعوده الانتخابية بإنزال من 20الى 30 ألف جندي أمريكي للقضاء على داعش واستهداف المواقع النفطية التي يسيطر عليها التنظيم ومراجعة الاتفاق النووي الإيراني، ستدفع بتمدد التنظيم في المنطقة من خلال اتخاذه شكل خلايا صغيرة ويتخذ من أسلوب الذئاب المنفردة كمنهجية في تنفيذ العمليات وهذا سيشكل خطًرا آخًرا.
- **السيناريو الثالث:** البحث عن آليات معالجة وتسوية للملفات العالقة بالمنطقة وتوحيد الجهود بما يتماشى ومصلحة دول الخليج قد يدفع إلى تراجع نسبي لكن يظل الخطر قائًما.

وفي اعتقادي السيناريو الأول والثاني الأقرب لطبيعة ما هو موجود وما يحاك في كواليس لعبة الأمم.[2]

وبناء ًعلى هذه السيناريوهات المطروحة فإن سبل المواجهة المتاحة وكخيارات إستراتيجية ممكنة يستلزم إدارة المخاطر وفق:

---

[1] - أنور عبد الرحمن، **"تحديات الأمن في الخليج".** أخبار الخليج البحرينية,28-11-1428هـ.

[2] يحي حلمي رجب، **"أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية"**، الجزء 2. العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، مصر ، 2006

- تعزيز التماسك الداخلي.
- تتطلب التهديدات رداً مشتركًا فالتنظيمات الإرهابية تستغل الثغرات القانونية وعليه يتوجب تعزيز الترسانة القانونية بما يسد الطريق على هذه الفيروسات.
- تعزيز المقاربة السعودية التي اتخذت تدابير بموجبها صعوبة تحويل الأموال التي يمكن أن ينتهي بها المطاف بأيدي الجماعات الإرهابية.
- تقوية مجلس التعاون الخليجي وتبني إستراتيجية موحدة حيث تحتاج دول الخليج إلى نهج شامل للتعامل مع هذه التهديدات والتأثيرات السلبية.
- فك شفرة الأزمات والبحث عن آليات صناعة الاستقرار.
- ضرورة بناء بيئة رافضة لهذه التيارات الإرهابية.
- الإرهاب يحارب بالدرجة الأولى بالمعلومة الدقيقة وعليه يتوجب على دول الخليج إنشاء مركز قياس وتحليل المخاطر الأمنية.

إن دول الخليج اليوم وبرغم المشكلات الإقليمية والدولية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الصلبة منها واللينة وتحجيمها بفضل تبني استراتيجيات تفاعلية واعتماد إصلاحات هيكلية تمس مستويات عدة وذلك من خلال التعاون والتنسيق الداخلي والبيني.

فهندسة الأمن الخليجي في خضم النزاعات الإقليمية والدولية يستوجب اتخاذ إجراءات وخطوات استباقية تقوم على قطع الطريق لأي تهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

فالحقيقة الهامة التي لا يجب إغفالها والتي مفادها أن ظاهرة الإرهاب تحتاج إلى مواجهة شاملة وأن أمن الخليج لا يكتمل إلا إذا تم فك شفرات الأزمات المحيطة بالحزام الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي وبناء مقاربة متكاملة وتفاعلية.[1]

6/ دول الخليج العربي وتحديات الإرهاب:

لا تزال منطقة الخليج مضطربة من الناحية الأمنية ،ويبقى التطرف الديني والإرهاب هماً أمنياً رئيساً لدول الخليج العربي، ولا يقتصر التطرف الذي يؤدى إلى العنف السياسي في دول الخليج على التنظيمات الراديكالية السنية فقط، بل يشمل جماعات شيعية متطرفةٌ نسب إليها معظم أعمال العنف أيضاً وقدمثّل **"الربيع العربي"** تهديداً جدياً للوضع الإقليمي الراهن، وتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة العربية والشرق

[1] يحي حلمي رجب، **المرجع السابق**.

الأوسط. وهو ما حدث في البحرين وعمان، وما قد يفضى إليه ذلك من تأثيرات خطرة جداً في الاستقرار السياسي ونظم الحكم الملكية والتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. ثم ساد تصور، لا سيما بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، تقوده السعودية والإمارات والكويت وإن بدرجة أقل، مؤداه أن الربيع العربي يحمل تهديداً بتمدد نفوذ الإخوان المسلمين إلى منطقة الخليج، وإطاحتها نظمها الملكية كما أدى "الربيع العربي" إلى زيادة اختلال ميزان القوة لمصلحة دول المحيط، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية أكثر من مرة. ووجدت دول الخليج العربي نفسها، باستثناء قطر، أخيراً في معسكر واحد مع مصر والأردن ضد معسكر يضم دولاً وحركات إسلامية تتزعمه تركيا، وفى مواجهة المعسكر الإيراني. ولا تزال النزاعات المسلحة في سوريا واليمن وليبيا، ودخول بعض دول الخليج فيها، تخلق تداعيات كبيرة على الأمن الإقليمي، من ناحية انتشار السلاح، وزيادة الاحتقان الطائفي، والسماح للمنظمات الإرهابية بإعادة الانتشار والتمركز في المنطقة أو الاحتماء فى مناطق معينة في دولها خارج نطاق السيطرة الحكومية.

ويدفع البعض بأن الضمانات الأمنية الغربية، والأمريكية بالخصوص، عامل مهم لاستقرار المنطقة في غيبة هيكل أمنى جماعي، فالولايات المتحدة تعد المحور الرئيس الذي تدور حوله عملية تنظيم البنية الأمنية في منطقة الخليج. وفي وقت يعد فيه التهديد الإرهابي التهديد الرئيس لدول الخليج العربي، فإن القوات الجوية والبحرية ووحدات مكافحة الإرهاب الأمريكية وإمكاناتها في الانتشار السريع تظل رادعاً قوياً. كما أن وجود مقرات وقواعد بعض القيادات العسكرية الأمريكية في المنطقة يمنح الولايات المتحدة القدرة على دمج عملياتها بصورة مباشرة مع قوات دول الخليج العربي. ومع ذلك، يبدو أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة عطل مجلس التعاون من أداء أي دور في مسألة أمن المنطقة؛ فقد انخرط كل أعضائه في اتفاقات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة، وغيرها من القوى الغربية. وعلى الرغم من أن مجلس التعاون أصبح لاعباً إقليمياً أكثر استقلالية وفاعلية، فلا تزال الولايات المتحدة تمثل القوة الحاسمة لضمان استقرار المنطقة وثمة إمكانية أن يخلق الوجود العسكري الأجنبي رأياً عاماً خليجياً مضاداً. بعبارة أخرى، يمكن أن يكون الوجود العسكري الأجنبي باعثاً على عدم الاستقرار في المنطقة. ولكن دول الخليج العربي أضحت بما تمتلكه من موارد سياسية واقتصادية تستطع حماية استقرارها، وتطوير هيكل ذاتي للأمن الجماعي المنشود قادر على مواجهة مصادر عدم الاستقرار في المنطقة.[1]

[1] حمد أبو الروس, **"الإرهاب التطرف والعنف"**، الإسكندرية دار المكتب الجامعي الحديث 2011.

نلاحظ أن منطقة الخليج العربي قد واجهت تحديات إرهابية كبيرة وشهدت تطورات هامة مما جعل لظاهرة الإرهاب انعكاس على مضمون الخطاب السياسي الخليجي، رسميًّا وشعبيًّا؛ وسعت دول الخليج العربي إلى تفعيل آليات تحرك إقليمي ودولي في مواجهة الإرهاب، وكان يبدو أن البيئة الجيوسياسية في العالم العربي وتحديدًا في منطقة الخليج باتت مهيأة لتشكيل تحالفات إقليمية، لا سيما بعد التغيرات الملموسة في وزيادة التهديدات للأمن القومي العربي. ويعود التنسيق الأمني بين دول الخليج العربي، ولكن ليس بالصورة التي فرضتها التحديات الراهنة، إلى بدايات التأسيس لمجلس التعاون الخليجي، وهي استجابة فرضتها التحديات والمخاطر الأمنية التي شهدتها هذه الدول.

إذن يتلخص من ذلك نتائج ومقترحات عملية لدعم الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في هذا الصدد بشكل عالي المستوى بشأن التهديدات والتحديات الجديدة وذلك يمكن أن يكون أساساًمفيداً ، وينبغي لهذا الغرض، وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير التعاون لدول الخليج العربي، ومجلس وزراء الداخلية العرب، ورابطة العالم الإسلامي.

يمكن القول بأن الإرهاب أصبح يشكل خطًرا على الأمن الإقليمي الخليجي،[1]

المطلب الثاني: التهديدات الهجينة (داعش)

يعود استعمال عبارة **"هجين" Hybrid** أو **"خليط"** إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان، ففي سنة 2005 كتب الجنرال **"جيمس ماتيس" James Mattis** الذي شغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية في مجلة **"الإجراءات"** التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: الإرهاب وتجارة المخدرات.

وجاء في هذا التحليل أن الخصوم غير النظاميين يسعون إلى استغلال الأفضلية التكتيكية في وقت ومكان يختارونه بأنفسهم بدل الخضوع إلى قواعدنا، إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الآثار التكتيكية الصغيرة ثم يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف العزم الأمريكي، وهكذا تظهر عملية اندماج بين طرق ووسائل حربية مختلفة تُشكل تهديد هجين وبمستوى متقدم تؤدي إلى "حرب هجينة".[2]

[1] حمد أبو الروس المرجع السابق.

[2] عبد النور بن عنتر، **"تهديدات هجينة"**، تم تصفح الموقع يوم:2019/02/20 الرابط :
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%

ويعرف **"فرانك هوفمان"F.Hoffman**التهديدات الهجينة: بأنها تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام العشوائي.

"Hybrid threats incorporate a full range of different modes of warfare including conventional capabilities, irregular tactics and formations terrorist acts including indiscriminate violence and coercion, and criminal disorder".

وتتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجه وتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين " داعش" أو ملي ُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق.

وتُمثل التهديدات الهجينة تحدي جد عويص لأمون الدول والأمن العالمي، وهي أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً من التهديدات اللاتماثلية، وأشمل منها.[1]

II/ داعش (تنظيم الدولة الإسلامية)

برزت مخاوف خليجية -مبررة ومشروعة- بشأن المخاطر التي بات يشكّلها تنظيم "داعش" على أمن منطقة الخليج عمومًا، وأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص.

وتزايدت هذه المخاوف في الآونة الأخيرة؛ في ضوء التمدد المفاجئ والسريع لـ"داعش" في مناطق جغرافية جديدة في كل من العراق وسوريا، وتبني التنظيم لتفجيرات إرهابية راح ضحيتها عشرات المدنيين وأصيب جرَّاءها المئات في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

في ضوء هذه التطورات الدراماتيكية المتسارعة، يجتهد هذا التقرير في تسليط بعض الضوء على المخاطر التي أصبحت تتهدد أمن دول الخليج من قبل تنظيم "داعش" المتطرف، واستجلاء المعطيات والعوامل التي حولت هذا التنظيم من كونه يمثِّل تهديدًا محتملًا للأمن في الخليج، ليصبح خطرًا داهمًا على هذا الأمن، وصولًا إلى تبيان ملامح الاستراتيجيات الخليجية الضرورية للتصدي لهذا الخطر المحدق خلال الفترة المقبلة.

[1] عبد النور بن عنتر،**المرجع السابق.**

1/ نشأة تنظيم الدولة الإسلامي"داعش:"

يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي عُرف اختصاراً بـ **داعش**، وهو تنظيم مسلَّح يتبع فكر جماعات السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه -حسب اعتقادهم- إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان. وزعيم هذا التنظيم هو **أبو بكر البغدادي.**

لقد انبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه وبناه **أبو مصعب الزرقاوي** في عام 2004 شجبت الزعامات الدينية الإسلامية حول العالم بشكل واسع ممارسات داعش وأفكارها، محاججين بأن التنظيم حاد عن الصراط الحق للإسلام وأن ممارساتها لا تعكس تعاليم الدين الحقة أو قيمه. كما وصفوهم بالتكفيريين والخوارج المملكة العربية السعودية كانت أول من أدرج التنظيم كمنظمة إرهابية ومن ثم الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والولايات الأمريكية المتحدة، والهند، وإندونيسيا، وإسرائيل، وتركيا، وسوريا، وإيران وبلدان أخرى. تشارك أكثر من 60 دولة بشكل مباشر أو غير مباشر في العمليات العسكرية على داعش.

ابتداءً من عام 2014، وتحت قيادة زعيمها **أبو بكر البغدادي**، انتشر تنظيم داعش بشكل ملحوظ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، وتم لها وجود كبير في المحافظات السورية من **الرقة وإدلب** و**دير الزور وحلب** بعد الدخول في الحرب الأهلية السورية، إلا أن هذا التقدم توقف بعد إنشاء تحالف من عدة دول لمحاربة التنظيم يشمل دولًا عربية وإسلامية وأجنبية من بينها السعودية وإيران، وما بين أغسطس 2014 وأبريل 2015، خسر تنظيم الدولة (داعش) ما بين 25% إلى 30% من الأراضي التي سُيطر عليها في العراق يسيطر أفراد تنظيم الدولة الإسلامية على مساحة كبيرة من مدينة **الفلوجة** العراقية ابتداءً من أواخر ديسمبر 2013 وبداية 2014 حتى خسارتها في 2016.[1]

[1] حسن أبو هنية,(2015) باحث متخصص في شؤون الجماعات الجهادية, **"البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية"**http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112363816513973.html

وكان لتنظيم الدولة (داعش) صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة حتى شباط/فبراير عام 2014، حيث أنه بعد صراع طويل على السلطة استمر لمدة ثمانية أشهر، قطع تنظيم القاعدة كل العلاقات مع جماعة داعش، حيث تعتبر القاعدة داعش تنظيماًوحشي ًا" وما قيل "الاستعصاء سيء السمعة."

كان الهدف الأصلي لداعش هو إقامة الخلافة وفق ما يدعون , في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق. وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا. وقد أعلنت الخلافة يوم 29 يونيو من عام 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي، الآن يعرف باسم أمير المؤمنين إبراهيم الخليفة -أصبح يلقب بالخليفة، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى "الدولة الإسلامية" فقط.[1]

خريطة توضح مناطق نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و سوريا

المصدر institute for the study of war+RT

2/ مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية:

وفقا لدراسة أجرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عام 2015 فإن لداعش خَمُس مصادر رئيسية للدخل وهي كالآتي (مرتبة حسب الأهمية):

[1] حسن ابو هنية, **المرجع السابق**.

- العائدات من احتلال الأراضي (بما في ذلك السيطرة على البنوك، مكامن النفط والغاز، الضرائب، الابتزاز والسرقة من الأصول الاقتصادية)
- الاختطاف للحصول على فدية
- التبرعات من خلال المنظمات غير الربحية
- الدعم المادي المقدم من قبل المقاتلين الأجانب
- جمع التبرعات من خلال شبكات الاتصالات الحديثة

منذ عام 2012 وداعش تُنتج تقارير سنوية وتكشف من خلال وسائط رقمية عن كل عملياتها؛ وتتبع في ذلك نهج وأسلوب تقارير الشركات وذلك على ما يبدو في محاولة منها لتشجيع المانحين المحتملين.[1]

المصدر	النسبة المئوية	ملاحظات
النفط والغاز	% 55	تناقص
المخدرات وغسل الأموال	% 15	تزايد
غنائم الحرب و السرقة	% 10	تزايد
الضريبة والغارمات و الترانزيت	% 12	تزايد
السرقة و الخطف و الفدية	% 4	تناقص
التبرعات و الهيئات	% 2	تناقص
باقي المصادر	% 2	-
المجموع	% 100	

تقرير المصادر التمويلية لتنظيم داعش الإرهابي مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد" , ص 11

3/ أسباب تهديد تنظيم "داعش" للأمن الخليجي:

- بعد سيطرته على مدينة الرمادي بمحافظة **الأنبار**، بات "داعش" مصدر تهديد مباشر للأمن الوطني لثلاث دول جوار تتشارك حدودًا طويلة مع العراق، هي: السعودية، والأردن، والكويت.
- ترجيح مزيد من التغلغل العسكري الإيراني في العراق، وبموافقة أميركية علنية وصريحة، خاصة مع الانهيار الكبير للجيش العراقي في الرمادي على نحو ما حدث في الموصل في صيف 2014؛ فقد أشارت معلومات استخباراتية كردية إلى انهيار 6 آلاف عنصر من القوات العراقية أمام 150 مقاتلًا من تنظيم "داعش" في الرمادي.

[1] انظر: أحمد محمد أبو زيد، **"من التبرعات إلى النفط: كيف تحول "داعش" إلى أغنى تنظيم إرهابي في العالم؟"**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، على الرابط:
http://www.rcssmideast.org/Article/2668/%D9%83%D9%8A%D9%81

- تجاوز مخاطر "داعش" الطابع الأمني البحت، وتحوله إلى مصدر تهديد لهوية الدولة الوطنية في البلدان التي يصل إليها، بما فيها دول الخليج.
- يرابض التنظيم على الحدود العراقية مع السعودية و الأردن و الكويت من جهة الانبار.
- ترجيح تغلغل عسكري إيراني في العراق بدعوى التصدي لتنظيم داعش.
- تركيز داعش على صراع الإيديولوجية المذهبية وبث الفتنة الطائفية.
- اعتماد التنظيم في تنفيذه لمخططاته و عملياته على "آليات عابرة للحدود"

إذ إنه من الملاحَظ أن "داعش" -وخلافًا **لتنظيم "القاعدة"**- يرتكز إلى "أيديولوجية مذهبية" قوامها اللعب على وتر الانقسام وبثُّ الفتنة الطائفية؛ فالتنظيم أكَّد أن هدف أعمال العنف التي قام بها -حتى الآن- في بعض دول الخليج يتمثل في استهداف الشيعة في شبه جزيرة العرب. وقد بدا ذلك جليًّا من استهداف تفجيراته الإرهابية مساجد لأبناء المذهب الشيعي في كل من السعودية والكويت.[1]

وفي الوقت ذاته، ومن باب التمويه الاستراتيجي يعلن التنظيم بين الحين والآخر عن نيته استهداف مواقع حيوية مثل السفارات الأجنبية، وهذا يعزز ما أعلنت عنه الأجهزة الأمنية السعودية في مايو/أيار 2015 عن إحباط مخطط لتفجير انتحاري ضد السفارة الأميركية في الرياض.

وقد عكست ردود أفعال الجهات الرسمية والشعبية إزاء التفجيرات التي تبناها تنظيم "داعش" في السعودية والكويت، درجة عالية من الوعي السياسي والمجتمعي بمخاطر هذا التنظيم على الوحدة الوطنية في المجتمعات الخليجية؛ حيث صرَّح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الكويتي، **الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح**، بأن بلاده في "حالة حرب" مع التنظيمات المتطرفة أمثال "داعش". كما اعتبر كُتَّاب رأي كويتيون أن ما تعرضت له بلادهم من تفجير إرهابي على يد **"داعش"** يشبه إعلان الحرب على الدولة والمجتمع.

ومن منظور استراتيجي أوسع، يتعاظم تهديد تنظيم **"داعش"** لأمن واستقرار دول الخليج خصوصًا والدول العربية عمومًا، إذا أخذنا بعين الاعتبار تقاطع أيديولوجية التنظيم المذهبية مع ما يشير إليه العديد من

[1] محمد بدري عيد (2015), باحث مختص بالشؤون الخليجية, **"داعش" وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم"**, http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/201578113412585748.html

التقارير والدراسات الغربية، وتؤكده الشواهد العملية على الأرض، من وجود مخططات لتفتيت المنطقة على أسس طائفية ومذهبية وإثنية. وتبدو من الأهمية بمكان في هذا السياق، الإشارة إلى مخطط تنظيم"داعش"، الذي يرمي إلى تقسيم السعودية إلى 5 "ولايات".

لقد أسهم التوسع النوعي لتنظيم "داعش" في سوريا عقب سيطرته على مدينة تدمر وآبار الغاز القريبة منها، في اتساع نطاق المساحة الواقعة تحت سيطرة التنظيم إلى ما يعادل نصف مساحة البلاققريبا؛ حيث أصبح ميزان القوى يميل لصالح التنظيم المتطرف على حساب الفصائل السورية المعارضة وكذلك قوات النظام السوري؛ ما يؤدي إلى تزايد احتمال وقوع اشتباكات ومواجهات بين مختلف هذه الأطراف. ومن شأن ذلك إطالة أمد الأزمة السورية وعدم حسمها، وهو ما لا يصب في صالح الأمن الخليجي الجماعي؛ إذ تسعى دول مجلس التعاون لإيجاد حلول لهذه الأزمة، بحيث تستعيد سوريا عافيتها، سياسيًّا وعسكريًّا، باعتبارها أحد مرتكزات الأمن الخليجي والعربي.[1]

4/ بعض الأعمال الإرهابية التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية[2]:

العملية	التاريخ	المكان	القتلى
حادثة الدالوة	3 نوفمبر 2014	الدالوة، الأحساء السعودية	8 قتلى
تفجير انتحاري استهدف مسجدًا	26 يوليو2015	الكويت	27قتيلًا و227 جريحًا
تفجيرات مسجدي بدر والحشوش	20 مارس 2015	صنعاء اليمن	30 قتيل
تفجيرات بغداد 2018	15 يناير 2018	العراق	38 قتيل
هجمات طهران 2017	7 يونيو 2017	ايران	23 قتيل
هجمات السويداء 2018	25 يوليو 2018	سوريا	258

5/ داعش" ومستقبل الأمن في الخليج:

ثمة سيناريوهان رئيسان بشأن مستقبل تنظيم "داعش" مطروحان للنقاش في دوائر البحث وكذلك في الأوساط السياسية والإستراتيجية الغربية على وجه التحديد.

- **السيناريو الأول:** الانهيار بسبب التفكك الذاتي أو الهزيمة العسكرية

1 محمد بدري عيد، **المرجع السابق**.

[2] **خضيري علي، المستشار السابق في القيادة المركزية للجيش الأمريكي،"شبكة سي أن أن"الإخبارية، تاريخ النشر:2015/5/25،**
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis-ramadi-

يقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها أن "داعش" لا يملك الأسباب الذاتية للاستمرار والبقاء، وأنه على العكس ينطوي على عوامل التفكك والاندثار. ووفقًا لهذا السيناريو يُتوقع زوال تنظيم "داعش" خلال فترة ليست بالطويلة.

ويُرجع أنصار هذا السيناريو أسباب الانهيار المتوقع لتنظيم "داعش" إلى عدة اعتبارات، أهمها: افتقاره لأيديولوجية فكرية متماسكة، وعدم قدرته على بناء وتكريس تواجد سياسي واجتماعي في مناطق تواجده الحالية، واستغلاله للأزمات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والمذهبية، في الانتشار والتوسع، إضافة إلى اتساع الجبهة الدولية والإقليمية المناوئة له لتضم قوى دولية كبرى، مثل: روسيا والصين إلى جانب الولايات المتحدة، إضافة إلى قوى إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، ومنها: تركيا، التي دعت حلف شمال الأطلسي "الناتو" إلى اتخاذ موقف حازم لوقف الخطر المتزايد لهذا التنظيم، وهو مافُهم على أنه دعوة تركية للحلف للتدخل عسكريًّا ضد "داعش".

- **السيناريو الثاني:** الضعف دون التفكك

يقوم هذا السيناريو على افتراض أساسي مفاده استبعاد انهيار "داعش" أو تفككه، ويطرح بدلًا من ذلك احتمال ضعف التنظيم بمرور الوقت كما حدث مع "القاعدة".

ويرى أصحاب هذا السيناريو أن "داعش" مؤسَّس بطريقة لا يحتاج معها للاعتماد على عدد قليل من القادة، ويشبه فريقًا منظَّمًا كعائلة عصابات "المافيا"، مكوَّنًا من العديد من القادة والمقاتلين؛ حيث أصبح شيئًا واضحًا أن القضاء على كبار قادة "داعش"، لن يفكّك التنظيم أو يؤثر عليه بشكل كبير، كما حدث بعد مقتل **"أبو مصعب الزرقاوي"** على سبيل المثال.

وبغضِّ النظر عن السيناريو الفعلي الذي سيؤول إليه مستقبل "داعش"، فإن الأمر المؤكد أنه سيظل يشكّل خطرًا حقيقيًّا على أمن دول مجلس التعاون -فرادى ومجتمعة- إلى أن يتم القضاء عليه.[1]

6/ المخاطر المستقبلية التي قد تواجهها دول الخليج:

[1] توفيق السيف، **"جيراننا الدواعش"**، جريدة الشرق الأوسط4 فبراير /شباط 2015م.

- مخاطر تجنيد "داعش" المتزايد للشباب الخليجي مستخدمًا وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت. ومن أخطر المؤشرات في هذا الشأن، أنه من بين 93 شخصًا اعتقلتهم أجهزة الأمن السعودية ؛ لتكوينهم خلية إرهابية باسم "**جند بلاد الحرمين**"، كان بينهم 77سعوديًا على الاقل، أي ما نسبتة 83%، وهو الأمر الذي يثير مخاوف متزايدة حول مدى قوة "داعش" وحجم تواجده في دول الخليج.
- احتمال تمكن مقاتلي "داعش" الفارين من مناطق تواجده في مناطق النزاع الحالية، خاصة في العراق وسوريا، من الولوج في الداخل الخليجي، دون كشف هوياتهم، لاسيما مع القدرة الفائقة لدى عناصر هذا التنظيم على التحول من مقاتلين مباشرين إلى خلايا نائمة، والعكس.[1]

7/ الاستراتيجيات الخليجية المقترحة لردع "داعش" والتصدي لمخاطره:

- توخي أقصى درجات الحيطة والحذر، والتزام اليقظة الأمنية التامة والمستمرة، خاصة مع تهديد "داعش" باستهداف المكون الشيعي في شبه جزيرة العرب.
- زيادة التنسيق الأمني والاستخباراتي بين دول مجلس التعاون فيما بينها من جهة، وبينها وبين دول الجوار والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة من جهة أخرى، وذلك فيما يتعلق بالمطلوبين أمنيًّا، والمشتبه في انتمائهم للتنظيمات المتطرفة؛ من أجل إحباط أية محاولات لزعزعة الأمن الداخلي.
- تعزيز الوحدة الوطنية، واتخاذ إجراءات قانونية رادعة وحازمة ضد أية محاولات، داخلية أو خارجية، لبث روح الطائفية والتحريض المذهبي.
- تبني خطاب دعوي وإعلامي متوازن، يحذر من المغالاة والتطرف، ويحث في الوقت ذاته على التمسك بوسطية الدين واعتداله وسماحته.
- الاهتمام بزيادة الوعي الديني لدى الشباب، وتوجيه طاقاتهم إلى أعمال مفيدة لهم ولمجتمعهم؛ منعًا للتغرير بهم من قبل التنظيمات المتطرفة عبر مواقع شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة؛ وذلك للحيلولة دون ظهور ما يمكن تسميته بظاهرة "المجاهدون العرب الجدد"، من خلال انضمام بعض الشباب الخليجيين والعرب إلى مناطق الصراع في المنطقة، وخاصة في كل من العراق وسوريا.

[1] أحمد أمين الشجاع، **مجلة البيان** العدد 307 ربيع الأول 1434هـ، فبراير 2013م.

- تسليح القوات البرية الحليفة وتدريبها و استنادها مثل الجيش العراقي وقواتها **البشمركة الكردية** والمعارضة المعتدلة السورية.
- الاعتماد على التدخل العسكري المحدود الذي يقوم على الضربات الجوية و النشاط الاستخباراتي و العمليات الخاصة و تجنب التدخل البري الواسع.
- إقامة تحالف عسكري دوي وإقليمي لغرض مواجهة .[1]

أصبحت البيئة الأمنية الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي تنطوي على تطورات جيوستراتيجية بالغة الخطورة على أمن واستقرار دول الخليج العربي، وفي مقدمتها التوسع الجغرافي لتنظيم "داعش" في الجوار المباشر لدول الخليج لاسيما في العراق وسوريا، ومسّ دوائر أمنها الإقليمي وتتبدى أكثر مخاطر "داعش" في تهديده لهوية الدولة الوطنية في الخليج، عبر تبنّيه "أيديولوجية مذهبية" قوامها العمل على بثّ الفتنة الطائفية وفكّ ُعرى الوحدة الوطنية، إضافة إلى اعتماده آليات عابرة للحدود، وتسخيره التكنولوجيا المتطورة للتجنيد في صفوفه.

المطلب الثالث: التدخلات الخارجية

شكلت قضية التدخل الخارجي واقعا يحكم العلاقات الدولية في كافة العصور بيد أن طبيعة هدا التدخل و الأدوات المستخدمة هي التي تغيرت مع الوقت و دلك وفقا لعوامل عدة في مقدمتها بنية النظام الدولي و طبيعة توازنات القوى و أهداف القوى المتداخلة و طبيعة مصالحها في الدول التي يتم التدخل بها و كذلك طبيعة المؤسسات الدولية القائمة و دورها في النظام الدولي فظروف كل مرحلة هي التي حددت شكل التدخل الأكثر استخداما.

1- مفهوم التدخل الدولي:

- تعريف "شارل روسو Charlie Russo " التدخل الدولي، بأنّه تدخل في الشؤون الداخلية، أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ، أو الحيلولة دون تنفيذ عمل أو خضوع معين، كما أن اللادولة تتدخل

[1] - مصطفى العاني, **"التطرف و الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي: المظاهر و أساليب المواجهة"**.الخليج في عام 2014-2015 .المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث2015 , ص129.

تتصرف عن طريق السلطة، وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة "اقتصادية، سياسية، نفسية، عسكرية، الخ.."، ترجع إلى ما ترغب به الدولة.[1]

- **تعريف "هاردفان جلان Gerhard Van Glahn"** إلى التدخل في ظل القانون الدولي بأنه عمل ديكتاتوري من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى، بغية الإبقاء على النظام السائد فيها أو تغييره، وقد يكون هذا التدخل مشروعاً أو غير مشروع، لكنه عندما يتعلق باستقلال الدولة المعنية أو أراضيها وسيادتها، فيكون هذا التدخل ممنوعاً بموجب القانون الدولي.

2- أشكال و أدوات التدخل في العلاقات الدولية:

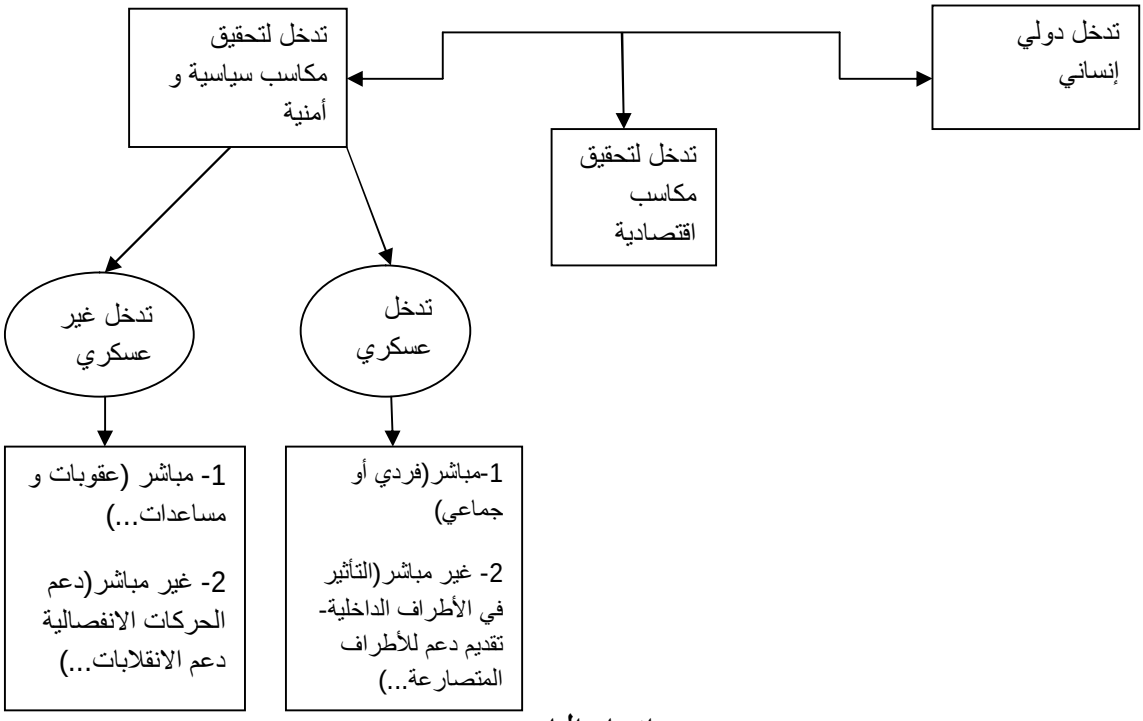

من انجاز الباحثين

تتعرض دول الخليج العربي للعديد من المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي، وهذه التهديدات داخلية وخارجية، وخاصة في الوقت الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط بحالة من عدم الاستقرار، من خلال الحروب وظهور جماعات إرهابية مسلحة أصبحت جزءا أساسيا في معادلة عدم الاستقرار، وبما أن

[1] العزاوي مهند 2010, **"الخليج بين التهديدات الإقليمية و التحديات الإستراتيجية"**, يناير 2010 ,
http://www.islamonline.net

الأمن القومي الخليجي مرتبط بشكل مباشر مع الأمن القومي للدول المجاورة فان هذه التهديدات ستشكل عبئا على الدول الخليجية، في حال عدم التعامل معها بالشكل السليم، وبصورة مباشرة,لقد أصبحت دول الخليج العربي في الوقت الحالي وبسبب المخططات الغربية التي تم تنفيذها بعناية بالغة وبالتعاون مع دول خليجية تنفذ السياسة الأمريكية دولة قطر في مرمى الخطر، ويوميا يتم تهديد أمنها القومي بعد تنامي الدور الايراني في المنطقة بشكل كبير ومحاولاتها السيطرة على المنطقة وفرض سيطرتها على دول الخليج، ولا يمكن أن ننسى ما حدث في مملكة البحرين عام 2011، ودعمها للحوثيين في اليمن.[1]

التهديد المباشر و الأهم حاليا لدول الخليج العربي يتمثل في الجمهورية الإيرانية التي ترغب في تصدير ثورتها إلى دول مجلس التعاون الخليجي وإثارة الكثير من البلبلة في الوقت الحالي وهى ما حاولت أن تفعله في مملكة البحرين عن طريق دعم عناصر شيعية لمحاولة قلب نظام الحكم لمصلحتها، إلا أن التدخل من قبل قوات درع الجزيرة كان له الأثر الأكبر في إحباط ذلك المخطط، إلا أن هناك العديد من المخاطر المصدرة من قبل إيران وأهمها تبعية العراق للسياسة الإيرانية مما يشكل خطرا داهما على المنطقة، بالإضافة إلى التدخل الإيراني بشكل مباشر في اليمن من خلال الحوثيين ومحاولة أن يكون لإيران اليد العليا في تلك الدولة فهي من تمد الحوثيين بالسلاح والعتاد للسيطرة على مقاليد الحكم ويكون لها اليد الطولي فبذلك تكون المهدد الحقيقي للملكة العربية السعودية ومحاولة السيطرة على باب المندب.

3- التدخل الإيراني في اليمن و انعكاساته على الأمن الإقليمي الخليجي:

بينما ينهمك الكثيرون في تحليل التدخلات الإيرانية في اليمن والمنطقة منطلقين من الصراع السني الشيعي فإن تركيبة معقدة من المصالح الإيرانية المنتشرة بمعظم دول الخليج العربي تكتنف مواقفها في اليمن أو سوريا والعراق والبحرين ولا يمكن أن يؤخذ تحليل موقفها في اليمن بمعزل عن كافة هذه التطورات لم تكن إيران وحدها المسئولة عن تغذية فكرة الصراع السني الشيعي إذ حرص قادة المملكة العربية السعودية على إبراز المملكة باعتبارها حامية حمى الإسلام السني في العالم هذا التوجه عزز من طائفيات كثيرة داخل دول الخليج وعلى مستوى العلاقات بين دول المنطقة العربية وعلى مستوى تعاملات هذه الدول مع غيرها من القوى الإقليمية.

[1] خليفة, حسين علاوي (2010), **"نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي و العشرين: دراسة مستقبلية"**, مركز الخليج للدراسات و البحوث, مجلة أراء حول الخليج, 2010.

وفي إطار الثورة السورية حرص الكثيرون وليس النظام السوري وحده على تصوير الصراع باعتباره صراعا بين النظام العلوي الشيعي وبين بقية مكونات المجتمع السوري ومن ثم، فرغم أهميته في تحليل التطورات في اليمن إلا أن مدخل الصراع السني الشيعي يغفل الكثير من الحقائق حول النفوذ الإيراني في الخليج ككل وفي بعض دوله خاصة، والآن يبدو أن تسويغ هذه المقولة في اليمن دون إدراك لطبيعة العلاقات والمصالح بين إيران والأطراف اليمنية وهذا ما يتم التعرض له في النقاط التالية:[1]

- **اليمن في الإستراتيجية الإيرانية:**

موقع اليمن الإستراتيجي والتماثل الطائفي شمال الشمال هما ركائز الإستراتيجية الإيرانية تجاه اليمن، والتي تزداد أهمية لدى الإيرانيين كلما اقتربت لحظة سقوط نظام بشار الأسد في دمشق، حليفها الأبرز.

فقرب اليمن الجغرافي وإطلاله على أهم ممرات الطاقة في العالم ممثلاً بمضيق باب المندب الذي يعبره قرابة 3.2 ملايين برميل نفط يومياً، عدا عن سعي دولة الإمارات لشق قناة الإمارات لنقل النفط إلى بحر العرب وخليج عمان، بديلاً عن مضيق هرمز الواقع تحت السيطرة الإيرانية، كل هذا في حسبان الإستراتيجية الإيرانية.

بل الأهم بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية هو موقع اليمن في خاصرة المملكة العربية السعودية التي يسعى الإيرانيون لتطويقها جنوباً بعدما نجحوا في تطويقها شمالاً بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين في بغداد، وتمدد النفوذ الإيراني فيها بفعل مليشياتها الحاكمة.

هذا عدا عن أن جزءا من إستراتيجية الإيرانيين يقوم على تعويض أي خسارة قد تحدث لنفوذهم بسوريا هنا في اليمن، ومحاولة تكرار تجربة حزب الله اللبناني واستنساخها أيضاً من خلال جماعة الحوثي.

ومما يزيد من خطورة نفوذ إيران في اليمن غيابُ أي إستراتيجية مقابلة لها حاليا، سواءً لخصومها الخليجيين، أو للمجتمع الدولي الذي لا يرى غضاضة في تقاسم النفوذ مع أي قوى تثبت نجاحها في مد

[1] قطيشات ياسر،2011 **"واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي"**، الحوار المتمدن.

نفوذها هنا أو هناك، كما هو الحال بالنسبة للعراق الذي انتهى به المطاف كأفغانستان في السلة الإيرانية حسب الرئيس أحمدي نجاد ذات حديث.[1]

- **لحظة التمدد الإيراني:**

بيد أنه بفعل متغيرات عدة طرأت -محلية وإقليمية- فرضتها مفاعيل ثورات الربيع العربي، وجد الإيرانيون الفرصة سانحة للتدخل بحثاً عن مناطق للنفوذ، وبشكل أكثر وضوحاً.

لذا عقب مجزرة جمعة الكرامة 2011/5/18 والإعلان عن المبادرة الخليجية، بدأت عملية الاستقطاب والتجنيد للمشروع الإيراني في اليمن بشكل أكثر وضوحاً، وذلك بتجنيد واستقطاب شباب وناشطين وتسفيرهم خارج اليمن تحت لافتة إقامة مؤتمرات وورش عمل وندوات يستدعى لها عدد من الناشطين[2] الشباب والأكاديميين ومشايخ القبائل وغيرهم للحضور إلى بيروت أو طهران أو دمشق، وكان في كل مرة يتم اختيار مجموعة منهم وتأهيلهم لما بعدها من دورات إعلامية أو أمنية أو عسكرية أو سياسية.

- **التدخل العسكري الإيراني في اليمن:**

بدأت إيران في استعمال القوة الصلبة منذ 2011وبلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م،مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لهذه الميليشيات في مواجهة القوات الموالية للحكومة الشرعية.

فمن ناحية الإمداد بالأسلحة ،عملت إيران ،بالتعاون مع وكلائها الإقليميين وخصوصا **"حزب الله"** اللبناني ،على إمداد حلفائها في اليمن بعديد من شحنات الأسلحة المتطورة ،وذلك من خلال عمليات التهريب البحرية ،سواء بشكل مباشر عبر رحلات بحرية من الموانئ الإيرانية إلى المياه الإقليمية اليمنية ،أو

[1] فقيرة جلال إبراهيم2007 ، **"اتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، صنعاء"** :معهد الميثاق للدراسات والبحوث والتدريب.

2 البلوي علي،(2011) " **(إيران ..مرحلة جديدة من تهديد الأمن القومي لدول الخليج العربي"** نقلا عن المجلة الاقتصادية الالكترونية http://www.gulfsecurity.org

بشكل غير مباشر عبر سواحل القرن الإفريقي وفي هذا الإطار جرى ضبط عديد من شحنات الأسلحة الإيرانية المتوجهة إلى الحوثيين .ومن أهم هذه الشحنات ما تم ضبطه على السفينة الإيرانية **"جيهان "1**والتي اعترضتها البحرية الأمريكية وقوات حرس السواحل اليمنية في المياه الإقليمية لليمن في يناير 2013م ،والتي احتوت ،وفقا لما نشره الجيش اليمني آنذاك على موقعه على شبكة الإنترنت ،على كميات كبيرة ومتنوعة من الأسلحة والمواد المتفجرة والأجهزة ،والتي شملت صواريخ **كاتيوشا إم** ،122بالإضافة إلى صواريخ أرّ ض-جو ستريلا1و 2تعمل بنظام التتبع الحراري ،لاستهداف الطائرات الحديثة بمختلف أنواعها على مسافة من 4إلى 5كم ،وقواذف **آر بي جي 7**وأجهزة رؤية ليلية إيرانية الصنع ،وأنظمة توجيه للمدفعية لتحديد الأهداف البرية والبحرية على مسافة 40كم ،وأنظمة مدفعية **G9**وأنظمة رؤية **PN14K**تستخدم لتحديد الأهداف والإحداثيات للمدفعية ،ومواد متفجرة مختلفة RDXشديدة الانفجار بلغت كميتهاً 2660كيلوغراما ،وكمية من مادة C4شديدة الانفجار ،وكمية من مادة **"السوربتول"** التي تستخدم في صناعة القنابل والعبوات [1]المتفجرة ،وكواتم صوت وذخائر معدلة للبنادق الآلية وفي 7مارس 2013م أعلنت السلطات اليمنية عن ضبط سفينة أسلحة إيرانية أخرى تدعى **"جيهان 2"**في جزيرة **"السوابع"** اليمنية بالقرب من باب المندب ،إثر قيامها بإنزال شحنة أسلحة إلى قارب صيد يمني لنقلها إلى الميليشيات الحوثية وفي 27فبراير 2016م ،اعترضت البحرية الأسترالية مركبا شراعيا وصادرت منه 2000بندقية **"كلاشنيكوف"** و 100قذيفة صاروخية وأسلحة أخرى .وفي 20مارس من نفس العام صادرت مدمرة فرنسية 2000بندقية "كلاشنيكوف"وعشرات البنادق من نوع **"دراجونوف"** التي يستخدمها القناصة ،وصواريخ مضادة للدبابات ومعدات أخرى .وفي 4أبريل اعترضت البحرية الأمريكية في بحر العرب شحنة أسلحة اشتملت على 1500بندقية **"كلاشنيكوف"** و200قذيفة صاروخية و 21بندقية آلية من عيار 50مللي ،كانت قادمة من إيران ومتوجهة إلى المتمردين الحوثيين في اليمن .وفي 12يوليو ضبطت المقاومة الشعبية اليمنية قارب صيد كان قد تمكن خلال أسبوع واحد من نقل حمولات أسلحة للميليشيات الحوثية من سفينة إيرانية كانت راسية قبالة السواحل الإفريقية في المياه الدولية.

[1] صحيفة (الجزيرة) السعودية، في 27 نوفمبر 2009م. وكان قائد الحرس الثوري الإيراني قد أعلن يوم 29 أغسطس 2009م أن قوات الحرس الثوري ستكثف وجودها في خليج عدن.. **صحيفة (الشرق الأوسط)**،في 30 اغسطس2009 م.

أسهمت إيران في تطوير نظام للألغام البحرية لتحالف الحوثي-صالح .وقد أصابت هذه الألغام سفينة حراسة تابعة للحكومة اليمنية بالقرب من ميناء **"المخا"** بمحافظة تعز وقارب صيد بالقرب من **"ميدي"** في مارسّ 2017م .كذلك وفرت إيران أو وكلاؤها التكنولوجيا التي استخدمها الحوثيين في شن هجوم بالقوارب الموجهة عن بعد على إحدى السفن الحربية السعودية في البحر الأحمر في يناير2017.

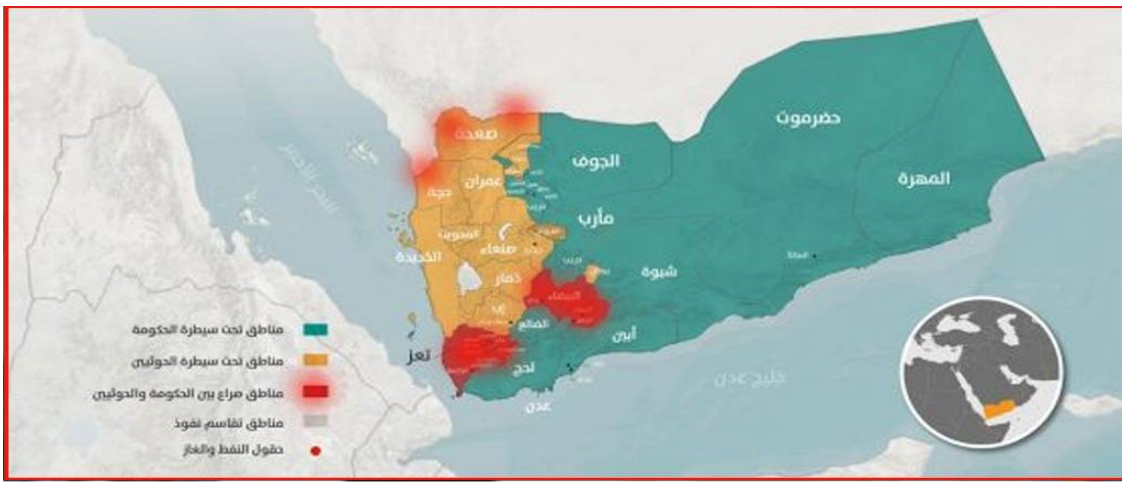

خريطة تبين مناطق الصراع بين القوات الحوثية و قوات النظام[1]

المصدر مونت كارلو الدولية

أما بالنسبة إلى التدريب العسكري فقد عملت إيران على تدعيم قدرات ميليشيات الحوثيين وحلفائهم من خلال تزويدهم بالمهارات التي يفتقرون إليها،مثل التخطيط الاستراتيجي،وإكسابهم بعض المهارات العسكرية المتخصصة اللازمة للتعامل مع الأسلحة المعقدة والإستراتيجية .وفي هذا الإطار أشار عديد من التقارير،نقلا عن مسئولين أمنيين أمريكيين وغربيين،إلى قيام وحدات من الحرس الثوري الإيراني بتدريب الميليشيات الحوثية ورفع جاهزيتها القتالية وقد شمل ذلك قيام الحرس الثوري الإيراني و**"حزب الله"** اللبناني بتدريب الحوثيين على استخدام الأسلحة المتقدمة التي استولوا عليها من القواعد العسكرية اليمنية إبان سيطرتهم على العاصمة صنعاء.

[1]" **تقرير يكشف اعتراف طهران بتدريب الحوثيين وتزويدهم بالصواريخ الباليستية**"، تجده في:
http://www.hafryat.com/blog تاريخ الدخول: (28 مارس2019).

النوع	المواصفات الفنية والتكتيكية	ملاحظات
بركان-1 بركان-2	باليستي، مداه 800 كم، برأس حربي شديد الانفجار مداه 1000كم	يزعم الحوثيون تطويره من الصاروخ الروسي **سكود** تتوفر له 20 قاعدة إطلاق
قاهر-1 قاهر-2	باليستي، أرض-أرض، مداه250كم مداه 400 كم	طوَّر محليّاً من الصاروخ الروسي سام-2 أرض/جو، لدى اليمن 800-1000 صاروخ
توشكا	باليستي، مداه 120كم، برأس حربي شديد الانفجار، يزن 500كلجم	روسي
هواسونغ-5	باليستي، مداه 320 كم	كوري
زلزال1	صاروخ مدفعية ثقيلة، قصير المدى 150كم	إيراني
زلزال-2	تكتيكي، برأس حربي، مداه 210 كم، يزن 600كجم	مطور من الصاروخ السوفيتي FROG-7

جدول (1) مجموعة الصواريخ المعلن عنها التي يتحكم فيها الحوثيون[1]

4- مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الدور الإيراني في اليمن:

تمارس مواقف الأطراف الدولية والإقليمية تأثيرُ مهما على الدور الإيراني في اليمن ،سواء تقييدا لهذا الدورً وخصما منه في حالة المواقف المعارضة له ،أو تدعيمً ا وتشجيعا لهذا الدور في حالة المواقف المساندة له أو المتساهلة معه.

- **موقف المملكة العربية السعودية:** يعد الموقف السعودي الموقف الأكثر معارضةً وحزما تجاه الدور الإيراني في اليمن .وقد لعب هذا الموقف دورا محوريا قويا في وقف تغلغل النفوذ الإيراني في اليمن ،إذ عملت السعودية على مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن ،وكثفت جهودها لمحاصرة هذا النفوذ من خلال زيادة حضورها السياسي والعسكري على الساحة اليمنية فعلى المستوى السياسي، سعت السعودية إلى تطبيق المبادرة الخليجية من أجل ملء الفراغ السياسي.

[1] حمدان نايف**"مصادر عدم الاستقرار في الجمهورية اليمنية,"** رسالة ماجستير,كليه الاقتصاد و العلوم السياسية , 2015.

علاوة على ذلك ،كثفت المملكة العربية السعودية مساعيها الرامية إلى حشد الجهود الدولية والإقليمية لعزل إيران ومواجهة أنشطتها التدخلية ومساعيها الرامية إلى بسط النفوذ والهيمنة في الجوار الإقليمي .وفي هذا الإطار نجحت السعودية في عقد » ّ قمة الرياض« في مايو 2017م ،بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من الدول العربية، التي كان أحد أبرز اهتماماتها التصدي للأنشطة الإيرانية في المنطقة باعتبارها تتسبب في انتشار الفوضى والنزاعات الطائفية والإرهاب.[1]

- **موقف تركيا:** بشكل عام يعد موقف تركيا معارضا لدور إيران وأنشطتها التدخلية في اليمن وذلك في ظل ما تتسم به العلاقات بين الطرفين من تنافس ذي خلفية تاريخية على الزعامة الإقليمية وفي هذا الإطار ،رفضت تركيا التوجهات والسياسات الإيرانية في المنطقة، ووجهت إليها انتقادات شديدة .ففي مارس 2015م،اتهم الرئيس التركي،**"رجب طيب أردوغان"**،إيران بـ محاولة الهيمنة على المنطقة من خلال دعم الجماعات الشيعية في العراق وسوريا واليمن ،مضيفا أن إيران لديها أجندة طائفية،وأنها أسهمت في تحولّ الصراع في اليمن إلى صراع طائفي ،وأنه يجب على إيران أن تغير توجهاتها،وعليها أن تنسحب من اليمن،وكذلك من سوريا والعراق وفي أبريل2017م،اتهم الرئيس التركي إيران بانتهاج سياسة انتشار وتوسع فارسية،وبأن لديها حسابات خاصة تتعلق بسوريا والعراق واليمن ولبنان،وتسعى للتغلغل في هذه المناطق من أجل تشكيل قوة فارسية في المنطقة لكن هذه الانتقادات تراجعت في ظل التقارب بين تركيا وإيران نتيجة لبعض التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة،وعلى رأسها التطورات المتعلقة باستفتاء انفصال إقليم كردستان العراق في سبتمبر 2017م،والتي استدعت توافق البلدين، باعتبار أن القضية الكردية تندرج ضمن أبرز اهتماماتهما المشتركة .[2]

[1] عمر البشير الترابي, **"مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي"** مجلة السياسة الدولية, بيروت (1325), ديسمبر 2012م.

[2] سعد لحقي توفيق, **"السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج"** مجلة العلوم السياسية بغداد, عدد خاص بالذكرى 50 لتدريس ع.س في العراق 2013.

5- انعكاس التدخل الإيراني في اليمن:

➢ انعكاس الدور الإيراني في اليمن على توازن القوى في الإقليم:

يمكن تصور التأثير السلبي للدور الإيراني في اليمن -سواء بشكل مباشر أو غير مباشر -على توازن القوى في الإقليم ،إذ تسعى إيران من خلال أنشطتها التدخلية على الساحة اليمنية إلى زيادة قوتها ونفوذها على حساب الدول الأخرىّ في المنطقة إلى الحد الذي تصبح معه قادرة على دفع هذه الدول إلى القبول بهيمنتها .وذلك من خلال توثيق تحالفها مع الحوثيين ودعمهم عسكريا ،بشكل يعزز من قدرة إيران وحلفائها على شن الحروب غير المتماثلة،أو القيام بأنشطة إرهابية ضد دول الجوار الإقليمي لليمن،أو تهديد الملاحة في مضيق المندب ،على نحو يفضي إلى حدوث نوع من توازن الرعب بدً لا من توازن القوى ،مما يسهم في الإضرار بالأمن الإقليمي ومن ناحية أخرى ،من المفترض أن تفضي التدخلات والأنشطة الإيرانية على الساحة اليمنية إلى الإخلال بتوازن القوى في الإقليم ،من خلال احتمالين ،الأول :من خلال ضمّ اليمن ،بموقعه الاستراتيجي المهم وحجمه الديموغرافي الكبير نسبيا إلى الجانب الإيراني وذلك في حالة نجاح هذه التدخلات والأنشطة في تمكين الحوثيين في قمة السلطة، على غرار ما حدث في حالة العراق بهيمنة القوى القريبة من إيران على العملية السياسية وبالتالي تعزيز تأثير إيران ،ليس فقط في المجال الحيوي لدولّ الخليج ،بل وفي دوائر جوار جغرافيّ واستراتيجي أخرىُ مهمة لهذه الدول ،كمنطقة القرنّ الإفريقي ،باعتبار أن اليمن يشكل بوابة لشبه الجزيرة العربية نحو هذه المنطقة والثاني :من خلال إخراج اليمن من معادلات توازن القوى في المنطقة على غرار ما حدث في الحالة السورية ،وذلك في حالة ما إذا استمرت التدخلات الإيرانية السلبية ،وأفضت إلى إطالة أمد الصراع في اليمن بتصعيد الدعم العسكري للحوثيين،مما يترتب عليه انهيار مقوً مات الدولة اليمنية تماما ،وبالتالي خسارة دول الخليج العربية لعمق استراتيجي مهم ،بل وتحول هذا العمق إلى مصدر خطر وتهديد لهذه الدول ،وهو ما يصب في مصلحة إيران ،بحكم أن أي خسائر لدول الخليج العربية تشكل مكاسب بالنسبة إلى الجانب الإيراني في ميزان القوى الإقليمية علاوة على ذلك ،من شأن استمرار التدخلات الإيرانية في اليمن أن يضر بشكل غير مباشر بتوازن القوى في المنطقة.

ملخص الفصل الثاني :

تعد منطقة الخليج العربي منذ القدم ذات بعد إستراتيجي تكمن في كونه نقطة تماس والتقاء بين ثلاث قارات إذ يصل بين أوربا وآسيا ويربط بين غرب العالم العربي من خلال اتصاله المباشر بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية كونه يحتوي على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما المنطقة.

إن منطقة الخليج العربي أصبحت تشكل بدورها تحديا أمنيا حق للدول الخليجية، طالما أن بعضها تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، أدت إلى ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة أبرزها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

فهذه التهديدات الأمنية الجديدة لا ترتبط بضفته الجنوبية فقط كونها المعقل الرئيسي لهذه التهديدات لكنها تهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية ، فهي ليست تهديدا لمصالح هذه الأخيرة في الخليج بل تهديد لهذه الدول في إقليمها وخير دليل على ذالك هجمات إيران.

لقد مثلت الأزمة اليمنية و السورية نقطة محورية لأمن منطقة الخليج، من خلال التحولات التي تعرفها هذه المنطقة ومعاناتها من عدة إشكاليات أمنية لها أبعاد سياسية واقتصادية و استراتيجيه، قد أثرت بشكل سلبي على أمنها واستقرارها ، فهذه المنطقة باتت أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب.

أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة لا تعترف بالحدود ولا بالأوطان، بل باتت تدخل في إطار التهديدات الأمنية المعولمة، بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن و انعكاسها على مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة التي لم تعد قادرة على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بمفردها والذي نرجعه لنقص التنسيق وتبادل المعلومات بين دول المنطقة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:المقاربة الأمنية المنتهجة من طرف دول الخليج لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

عرفت منطقة الخليج العربي جملة من التهديدات الأمنية التي حتمت على دوله إيجاد السبل اللازمة لمواجهتها خاصة تلك التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب ، لذا جاء هذا الفصل مركزا بدرجة أولى على السياسات التي تمكنها من مواجهة الأخطار وتحمل الالتزامات، لتركز على واقع التعاطي الأمني في الخليج العربي مع التهديدات الأمنية من خلال وحدات المركب الأمني وامتداد ذلك إلى دور القوى الكبرى في المنطقة انطلاقا من المقاربة الأمنية التي باتت تتيح لها تنسيق سياسات أمنية مع دول الخليج العربي في ظل وجود رؤية خليجية مشتركة كنتيجة للعلاقات السياسية البينية، ليخلص الفصل ككل إلى واقع التهديد الأمني من منظور تكاملي بالبحث في مداخل تفعيل العمل التكاملي في شقه الأمني.

المبحث الأول: المقاربة الصلبة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: العمل العسكري (الحرب)

- **القوة العسكرية:** تعد أداة من أدوات القوة الوطنية للدولة،والتي يمكن تحريكها ضد التهديد لأمن الدولة حالات النزاع أو الدفاع أو خوض الحروب ا لعسكرية والبعض ينظر للقوة العسكرية على أنها مرادف لمفهوم القوة، وبالتالي يمكن تعريف أنها (القدرة علي تأثير في سلوك الدول الأخرى عن طريق استخدام أو تهديد باستخدام القوة والقدرة علي الإكراه الدول الأخرى علي تهديد الدول أخرى من خلال توظيف الوسائل العسكرية ولقد حققت القوات المسلحة في دول المجلس قفزات هائلة في عمليات التسلح والتدريب العسكري فاقت الكثير من الدول المتقدمة من خلال التعاون الاستراتيجي مع الدول الكبرى.
- **الإنفاق العسكري:**هو احد البنود الرئيسية المخصصة في ميزانية الدفاع للدولة من اجل بناء القوات المسلحة ومن الملاحظة ارتفاع الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مدفوعا بصفاقات عسكرية شملت القوات المسلحة وتشير المصادر العسكرية إلي أن هذا الإنفاق قد ارتفع عام 2013 إلي 5 مليارات دولار والكويت إلي 4.5 مليارات[1]

[1] الغامدي العميد الركن/ خالد، مدير الاستخبارات والأمن في قوات درع الجزيرة كلمة ألقاها خلال ندوة : " **درع الجزيرة ومكتسبات العمل العسكري الخليجي**"،(الدوحة: كلية أحمد بن محمد العسكرية(، 51من إبريل/نيسان 518.

الدولار والسعودية 45 مليار وفي البحرين من إلي 721 مليون دولار وفي قطر إلي 3 مليار دولار وفي الإمارات العربية المتحدة إلي 16 مليار دولار.

الدولة	أعداد القوات العسكرية في الخدمة	الناتج المحلي الإجمالي 2014م بليون $ أمريكي	ميزانية الدفاع 2014م بليون $ أمريكي	الناتج المحلي الإجمالي 2015م بليون $ أمريكي	ميزانية الدفاع 2015م بليون $ أمريكي
البحرين	8,200	33,9	1,33	30,9	1,53
العراق	64,000	224	18,9	165	21,1
الكويت	15,500	173	4,8	122	4,43
عمان	42,600	77,8	9,62	60,2	9,88
قطر	11,800	210	5,09	192	-
السعودية	227,000	746	80,8	632	81,9
الإمارات	63,000	399	14,4	339	-

أحجام القوات العسكرية والإنفاق العسكري في دول الخليج (viii)[SSII-2016][1]

ثمة مجموعة من الملاحظات يمكن استقراؤها من البيانات المذكورة بالمنحنى أعلاه، ومنها أن الإنفاق العسكري شهد زيادة كبيرة مع ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2003، فمجموع ما أنفقته دول الخليج الست في 2014 يصل إلى 130.4 بليون دولار، وهو يعادل ثلثي ما أنفقته السعودية فقط في عام 2010 بنحو 45.2 مليار دولار. وأتى الإنفاق على السلاح في إطار تصريف عوائد النفط في الأطر الخارجية، مثل الاستثمارات الخارجية في أمريكا وأوروبا، وتراكم المدخرات الخليجية في بنوك أمريكا وأوروبا، إلا أن السعودية والإمارات كانتا الأكبر من بين دول الخليج في الإنفاق العسكري، فالسعودية قفزت قيمة إنفاقها العسكري من 18.7 مليار دولار في 2003 إلى 62.6 مليار دولار في 2016، إلا أن عام 2015 كان الأكبر على مدار الفترة من 2003 – 2016 من حيث قيمة الإنفاق العسكري للسعودية، ويرجع ذلك إلى دخول السعودية في الحرب المفتوحة باليمن في مارس 2015، حيث كلفت الطلعات الجوية السعودية مبالغ طائلة، وكانت إستراتيجية السعودية تعتمد على تقويض القوات الحوثية عبر الضربات الجوية، وتستكمل القوات البرية باقي المعركة بسهولة، وهو ما لم يحدث.

أما بالنسبة للإمارات فقد زادت قيمة إنفاقها العسكري في 2014 لأربعة أضعاف ما كانت

[1] موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الرابط التالي : http://ar.wikipedia.org/wiki

عليه في عام 2003، ونظراً لتوقف البيانات عن وضع الإمارات بنهاية 2014، فيتوقع أن يكون حجم الإنفاق العسكري في عامي 2015 و2016 قد زاد عما كان عليه الوضع في 2014، نظراً لضلوع الإمارات في حرب اليمن، وتمددها خارجياً في إنشاء أكثر من قاعدة عسكرية خارج أراضيها.

الأمر الثالث مرتبط بزيادة حجم الإنفاق العسكري بدول الخليج بعد ثورات الربيع العربي، فعند مقارنة حجم الإنفاق بين عامي 2010 و2014، نجد أن هناك زيادة واضحة، إذ بلغ الإنفاق العسكري الخليجي في 2014 نحو 121.5 مليار دولار مقارنة بـ 74.8 مليار دولار في 2010، بزيادة قدرها 46.7 مليار دولار، وبنسبة زيادة قدرها 62.4%. وترجع هذه الزيادة للدور الرئيس الذي قامت به كل من السعودية والإمارات في الربيع العربي، ومن جهة أخرى المخاوف لدى هذه الحكومات من وصول رياح التغيير لشعوبها تأثراً بما حدث من إزاحة انظمة ديكتاتورية.[1]

- **التصنيع العسكري:** إن الإمكانيات الهائلة المتوفرة لدول المجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع دول تمتلك تقنيات وإمكانات عسكرية هائلة تمكنها من نقل وتوطين التقنية العسكرية والانتقال السريع لمرحلة التصنيع العسكري الذي يشكل رافد أساس للقوات المسلحة الخليجية من حيث تصنيع حديثة مع ضمان التوفير قطع غيارها بالكميات المطلوبة في أية وقت ويمكن القول بان إستراتيجية التصنيع العسكري الخليجي تقوم علي بناء قاعدة صناعية عسكرية في دول الخليج تكفل إقامة وإنماء وتطويل الصناعات ووضع الخطط العلمية والعملية لتوجيه الموارد والطاقات البشرية في دول الخليج في ميدان الصناعات العسكرية وتلبية متطلبات القوات الخليجية واحتياجاتها ونقل التقنية والمساهمة في تطويرها لزيادة فاعلية
- **الثورة في شؤون العسكرية وأثرها علي دول الخليج:** تمثل الثورة في الشؤون العسكرية احد المتغيرات الدولية التي تؤثر علي دول الخليج العربية باعتبارها تفر ض الانعكاسات الآتية:

[1] الغامدي العميد الركن/ خالد ،**مرجع سبق ذكره.**

الثورة في الشؤون العسكرية تفرض علي مجلس التعاون الخليجي توفير ميزانية للبحث العلمي والتطوير ليس فقط في المجال العسكري ولكن أيضا في كافة المجلات الصناعية والزراعية البيئية من الأجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول المجلس [1]

- **بناء القدرات العسكرية:** من الملاحظ تنامي القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي

حيث تمكنت من تزويد قواتها المسلحة بأحدث الترسانات الأسلحة خاصة من الدول الغربية وتسلحت بأحدث الطائرات الفرنسي ,من الطراز ميراج ,والبريطانية من طراز **تورنيدو,وهوك** ,والأمريكية من طراز اف16و18.وغيرها من النوعيات الهجومية ومتعددة الأدوار واحدث طائرات النقل والإنذار المبكر ,وفي مجال لدبابات هناك دبابات **لوكليرك** الفرنسية الصنع,و**تشالين جير** البريطانية,وغيرها من الدبابات والعربات المدعومة ورافعات الصواريخ واحدث المدمرات في المجال البحري .الملاحظ إن الدول الخليج تنوع من مصادر التسليح حيث أن هناك ثلاث دول غربية رئيسية تعتمد عليهم في التسليح هي أمريكا ,فرنسا ,بريطانيا,إلي جانب دول أخرى مثل الصين وروسيا .[2]

- **الذهنية الإستراتيجية:** تعود الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي إلي تميز موقعها الجغرافي, حيث يمثل الخليج نقطة التقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث أسيا وإفريقيا واورويا فهو يرتبط بمضيق هز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر وكذالك احد اذرع .المحيط الهندي ومن هنا يعد ممرا مائيا حيويا له أهميته من الناحيتين العسكرية والتجارية.ويتضح أن المنطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية إستراتيجية مرتكزة علي الإبعاد التي تجعل منها منطقة ذات مكانة إستراتيجية في نظر الدول الكبرى ,ويترتب الأمن العالمي علي الأمن الخليج ,كما إن الموقع الجغرافي ,وطبيعة المناخ السائد في منطقة الخليج قد جعلا منها طريقا رئيسيا من الصعب الاستغناء عنه لحركة الملاحة والنقل الجوي بين الشرق والغرب ,فضلا عن كونها طريق المواصلات بين قارات العالم القديم ومضيق هرمز يمر به يوميا أكثر من 21مليون برميل نفط .كذالك أصبحت منطقة الخليج جاذبية للعمالة الوافدة نظرا للفراغ الاستراتيجي الكبير ما بين مساحة منطقة الخليج وتعداد السكان ,وهذا نتج عن تداعيات سلبية علي

[1] علي محمد رجب,**"تطوير وبناء وتدريب القوات المسلحة"** مجلة الدفاع ,الرياض ,العدد 25 ,يونيو 2013.

[2] علي محمد رجب,**المرجع السابق.**

المجتمعات الخليجية ,وخاصة التداعيات المنية والاقتصادية والثقافية إلي درجة التي اعتبرت فيها العمالة الوافدة أداة تهديد وليست أداة للتنمية. [1]

- **التخطيط استراتيجي:**يعد التخطيط علي درجة كبيرة من الأهمية في القوات المسلحة ,بل انه

يشكل الخطوة الأولى التي تقوم عليها بقية الخطوات الأخرى لعملية الإعداد للقوات المسلحة.

فالتخطيط الاستراتيجي تخطيط بعيد المدى يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية وهو عملية تبنى علي دراسة المستجدات داخل وخارج المنظمة, وهو العملية التي يتم خلالها تنسيق موارد المؤسسة مع الفرص المتاحة لها وذلك علي المدى الطويل وفي ضوء المتغيرات التي نشهدها علي المستوى الدولي والإقليمي لاسيما في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب والذي أسفر عنه العديد من التداعيات المؤثرة علي دول الخليج, فالتخطيط الاستراتيجي أصبح من أهم المجالات المعرفة لصياغة مستقبل الدول الخليجية. [2]

المطلب الثاني: التحالفات

1/ مفهوم التحالفات:

يكون الحلف العسكري بين دولتين أو أكثر؛ يكون الحلف متعلق بالحرب أو لمواجهة نفوذ دولة أو عدة دول تنقسم هذه المعاهدات إلى دفاعية وهجومية.عادةً الحلف العسكري يحتوي على معاهدات وبنود.

- ومن ابرز الأمثلة الأحلاف العسكرية في العصر الحديث:

*حلف شمال الأطلسي الناتو وحلف وارسو ,وحلف بغداد تحديات أمنية راهنة والحاجة لقوة عسكرية مشتركة (خليجية –عربية)

أصبحت الأوضاع الجيو سياسية في منطقة الشرق الوسط وعموما والخليج بشكل خاص ,تشكل عاملا يشجع على بناء تحالفات عربية أو عربية إقليمية ويشير المشهد الراهن في الشرق الأوسط بما يحتويه من

[1] Brahim Saidy, "**The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command**", Philadelphia Papers. No 6 (Philadelphia, Foreign Policy Research Institute "FPRI", October 2014

2 Brahim Saidy, **المرجع السابق.**

تهديدات أمنية ,إلي تحولان جوهرية في ادوار القوي الرئيسية الفاعلة وتحالفاتها ومصالحها ,وهو الأمر الذي ستكون له تداعياته علي الحاضر ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية ,لاسيما في منطقة الخليج تجتهد هذه الورقة في تحليل طبيعة التطورات الإقليمية والدولية الراهنة في ظل عملية عاصفة الحزم وتحاول رصد التداعيات الناشئة عنها ,كما تسعي لاستشراف مالاتها علي مستقبل الوضع السياسي في ظل التوترات القائمة.[1]

ثمة أسباب عدة تتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي بناء وتكريس تحالفات إقليمية ودولية , بالنظر إلي ما لهذه التهديدات من سمات , وأهمها :

الامتداد المكاني الجيوستراتيجي للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه التهديدات وتخطيها الحدود الجغرافية للدول الواحدة , إلي دول الجوار القريب والبعيد في آن معا ' ,الامتداد الزمني للتأثيرات المحتملة لهذه المخاطر ,وتجاوزها الحاضر إلي المستقبل , مما يجعل كلفتها المالية والسياسية تتجاوز طاقة أي دولة منفردة , ويتطلب تكاتفا وتعاونا جماعيا للتغلب عليها.

بناء عليه تستدعي هذه التهديدات والمخاطر من دول الخليج إعادة النظر في طبيعة تحالفاتها العسكرية القائمة والمحتملة ,مع القوي العربية والإقليمية والدولية إضافة إلي تعزيز التشاور والتنسيق والتعاون الخليجي – الخليجي في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

[1] مجموعة باحثين ,**"التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي" ,** ط, 1بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية.

وقد انخرطت دول الخليج بالفعل في العديد من التحالفات الأمنية والسياسية والعسكرية من اجل التصدي لتلك المخاطر ,وفي هذا الإطار كان انضمام دول المجلس التعاون للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ,الذي أعلن عنه لمواجهة تنظيم داعش في أغسطس /أب 2013.[1]

في ضوء هذه المحددات يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات لمستقبل القوة العسكرية الجماعية لدول الخليج العربية وأنماط تحالفاتها في الفترة المقبلة ,وذالك علي الشكل التالي :

- **حلف خليجي –خليجي:**من خلال منظومة تعاون عسكري خليجي –خليجي في إطار مجلس التعاون الخليجي, وذالك في حال إتمام مراحل وخطوات التكامل الدفاعي وفق إستراتيجية الدفاع المشتركة.
- **تحالف خليجي –عربي:**عبر انضمام دول الخليج إلي دول الخليج إلي القوة العسكرية المشتركة ويفترض هذا السيناريو أن تشكيل هذه القوة سيتم بوتيرة أسرع من التكامل العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها.
- **تحالف خليجي –إقليمي:** موسع علي غرار عاصفة الحزم بحيث تشكل دول الخليج نواته, إضافة إلي اليمين, ودول عربية وإقليمية معنية بأمن دول الخليج العربية كمصر و وتركيا

ويعد السيناريو الأخير هو الأقرب إلي تحقيق من الناحية العملية وذالك في ضوء معطيات الموضوعية ذات الصلة بالمحددات الأنف ذكرها,و ترتبط التحالفات بمحددات أبرزها:

ا) **المحدد خليجي:**ويمثل في مدي نجاح دول الخليج العربية في تحقيق مزيد من التعاون العسكري فيما بينها, علي النحو مؤسسي ممنهج ومتكامل .

ب) **المحدد العربي:**ويرتبط بطبيعة القيود الداخلية التي تتعرض لها الدول العربية الفاعلة المرشحة لانضمام لأي تحالف إقليمي مستقبلا.

ج) **المحدد الإقليمي والدولي:**ويتصل بنوعية التحولات التي قد تطرأ علي أنماط العلاقات الراهنة بين القوي الإقليمية والدولية المعنية بأمن المنطقة.

[1] وكالة "**تسنيم**" الإيرانية للأنباء، 2من مايو/أيار 2015.

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل القوة العسكرية الجماعية لدول الخليج العربي:

ا) **حلف خليجي– خليجي:**من خلال منظومة تعاون عسكري خليجي –خليجي في إطار المجلس التعاون الخليجي.[1]

ب) **تحالف خليجي إقليمي:**بحيث تشكل دول الخليج نواته, إضافة إلي الدول العربية وإقليمية معنية بأمن دول الخليج العربية كمصر والأردن وتركيا.

2/ أهم التحالفات المنتهجة من طرف دول الخليج لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة:

اولا - عاصفة الحزم تحالف خليجي – إقليمي:

"عاصفة الحزم" هو الاسم الذي استخدمته السعودية في الفترة الأولى (بين 25 مارس و21 أبريل عام 2015) من التدخل العسكري الذي قادته السعودية لدعم شرعية نظام هادي في اليمن، للإشارة للنشاط العسكري المتمثل أساسا بغارات جوية ضد جماعة **"أنصار الله" (الحوثيون)** الموالية لإيران وعلي عبد الله صالح المتحالف معهم والقوات الموالية له، والتي شنها تحالف عربي يتكون رسميا من عشر دول وبقيادة القوات المسلحة السعودية، ضم التحالف العربي لدعم الشرعية اليمنية رسميا إلى جانب السعودية مشاركات رئيسية من كل الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين والسودان و مشاركات رمزية محدودة من كل من الأردن والمغرب ومصر . أطلقت السعودية على العمليات اللاحقة ل21 أبريل 2015 اسم **"عملية إعادة الأمل"**. بدأت العمليات في الساعة الثانية صباحاً بتوقيت السعودية من يوم الخميس 5 جمادى الثانية 1436 هـ - 26 مارس 2015، وذلك عندما قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي كثيف على المواقع التابعة لمسلحي جماعة أنصار الله الموالية لإيران والقوات التابعة لصالح في اليمن. وتعتبر عاصفة الحزم إعلان بداية العمليات العسكرية بقيادة القوات المسلحة السعودية لدعم شرعية نظام عبد ربه هادي منصور في اليمن. عملية عاصفة الحزم تم فيها سيطرة سلاح الجو السعودي على أجواء اليمن وتدمير الدفاعات الجوية ونظم الاتصالات العسكرية خلال الساعة الأولى من العملية. وأعلنت وزارة الدفاع السعودية بأن الأجواء

[1] عبد الملك احمد 2010, **"حرب الحوثيين:امن الخليج و اليمن"**,نقلا من الرابط الالكتروني http://marebpress.net

اليمنية منطقة محظورة. وحذرت السعودية إيران من الاقتراب من الموانئ اليمنية. وكانت السعودية وعلى لسان وزير دفاعها قد حذرت جماعة الحوثي الموالية لإيران قبل شن عمليات عاصفة الحزم من عواقب التحرك نحو عدن، وجاءت العملية بعد طلب تقدم به الرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور لخادم الحرمين[1]

الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لإيقاف النفوذ الإيراني المتزايد في اليمن و المتمثل في جماعة الحوثيين الذين بدأوا هجوماً واسعاً على المحافظات الجنوبية، وأصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن، التي انتقل إليها الرئيس هادي بعد انقلاب 2014 في اليمن. وأعلنت مصر دعمها السياسي للعمليات العسكرية التي تجريها مع دول الخليج العربي بقيادة السعودية في اليمن ضد جماعة الحوثيين الموالية لإيران، وبدأت أول الضربات الجوية السعودية على مطار صنعاء وقاعدة **الديلمي** الجوية ومقر قيادة القوات الجوية التي كان الحوثيون قد سيطروا عليها وعينوا قائداً لها منهم، واعتبر حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه علي عبد الله صالح عدواناً على اليمن.

في 21 أبريل 2015 أعلنت قيادة العملية عن توقف عملية عاصفة الحزم وبدأ عملية إعادة الأمل؛ وذلك بعد أن أعلنت وزارة الدفاع السعودية إزالة جميع التهديدات التي تشكل تهديدًا لأمن السعودية والدول المجاورة، وبعد أن تم تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية والقوة الجوية التي كانت بحوزة ميليشيا الحوثيين الموالية لإيران والقوات الموالية لصالح.

- **أهداف العملية:**

في إيجاز صحفي يوم 28 مارس قال المتحدث باسم الحملة أن أهدافها العسكرية هي مهاجمة القواعد الجوية ومراكز العمليات وتدمير الطائرات ومراكز القيادة والسيطرة والاتصالات، و تدمير الصواريخ البالستية، وفي تصريح لسفير السعودية في واشنطن **عادل الجبير** قال أن العملية العسكرية تهدف لتدمير الأسلحة التي

[1] مروان عبد المولى،**"السلاح والفساد والجهل.. أسباب رئيسية في أزمات اليمن"**، أخبار اليوم 18 من يناير/كانون الثاني 2015.

قد تشكل خطراً على المملكة العربية السعودية سواء أكانت أسلحة جوية أو صواريخ بالستية أو أسلحة ثقيلة.[1]

- **إعلان نهاية عاصفة الحزم:**

أعلنت قيادة التحالف نهاية عملية عاصفة الحزم في 21 أبريل 2015، وبدء **"عملية إعادة الأمل".** وجاء ذلك بعد إعلان وزارة الدفاع السعودية أن عاصفة الحزم أزالت التهديدات الموجهة إلى المملكة، بعد أن تمكنت من تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ الباليستية في عملية نوعية .[2]

وقال وزير الخارجية البحريني إن انتهاء عاصفة الحزم، والدخول في إعادة الأمل، لا يعني انتهاء العمليات العسكرية أو وقف لإطلاق النار، وأن إعادة الأمل ستكون بإضافة العمليات الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية لمن يحتاجها.

شكّلت عملية " **عاصفة الحزم** "بقيادة المملكة العربية السعودية نموذجًا للتحالفات الخليجية الإقليمية الناجحة في مواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية.

وقد مثّل هذا التحالف الجديد منعطفًا تاريخي في مجال التحالفات الإقليمية والدولية المعاصرة في العالم العربي برمته؛ فهو تحالف عربي-إسلامي موسع بدعمٍ دولي؛ حيث اقتصر الدعم الدولي كما أُعلن على الإسناد الاستخباراتي واللوجستي قِبَل الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (5582) الذي اتخذته المنظمة الدولية تحت الفصل السابع من ميثاقها؛ الذي منح التحالف غطاءً دولي ا إضافي ا؛ من هنا يمكن النظر إلى تحالف" **عاصفة الحزم** "باعتباره مدخلًامناسبً ا ومثالي البناء نظام إقليمي أكثر مراعاة للمصالح العربية والخليجية في المقام الأول.

---

1 (صحيفة **"القبس" الكويتية**، عدد (31)82122 من إبريل/نيسان 518.

[2] أسباب توقف العمليات العسكرية للتحالف في المسرح البحري والبري المحاذي له؛ ينظر: الذهب، علي، **"إخفاقات العمليات البحرية للتحالف"**، متاح على الموقع http://yemenshabab.net/14047

ثانيا- التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب:

هو حلف عسكري إسلامي أُعلن عنه في 3 ربيع الأول 1437 هـ الموافق 15 ديسمبر 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية، يهدف إلى محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مذهبه وتسميته حسب بيان إعلان التحالف،ويضم التحالف العسكري الإسلامي 41 دولة مسلمة، تشارك في عملية التخطيط واتخاذ القرار، ويملك التحالف غرفة عمليات مشتركة مقرها العاصمة السعودية.

يعمل على محاربة الفكر المتطرف، وينسق كافة الجهود لمجابهة التوجهات الإرهابية، من خلال مبادرات فكرية وإعلامية ومالية وعسكرية، ويرتكز مجهودات التحالف على القيم الشرعية والاستقلالية والتنسيق والمشاركة، وسعى إلى ضمان جعل جميع أعمال وجهود دول التحالف في محاربة الإرهاب متوافقة مع الأنظمة والأعراف بين الدول.[1]

- **الأهداف:**

ا) إعلاميا: تحصين الشباب المسلم من خلال التنسيق بين دول التحالف لإطلاق مبادرات فكرية وإعلامية/تطوير الآليات للتعامل الإعلامي مع الفكر الإرهابي المتطرف ودحرهإعلاميً ا/ وضع خطط عملية للتصدي للحسابات والمواقع الإلكترونية التابعة للإرهاب.

ب) مالياً: قطع تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه/التخطيط والعمل على توفير الموارد الكافية لمحاربة الإرهاب/التواصل والتنسيق مع الجهات الدولية لملاحقة ممولي الإرهاب/تمويل المبادرات التي تحارب الفكر الإرهابي في مجالات التعليم والثقافة والاقتصاد.

ج) عسكرياً: العمل على التنسيق العسكري العملياتي لمواجهة الإرهاب لأي دولة عضو وفقاً لإمكانياتها/تدريب وتأهيل الوحدات الخاصة لدول الأعضاء المنخرطة في محاربة الإرهاب/

1 مصطفى العاني, **"التطرف و الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي"**: : المظاهر و أساليب المواجهة.الخليج في عام 2014-2015.السعودية مركز الخليج للأبحاث 2015, ص129.

ردع التنظيمات الإرهابية من خلال التنسيق العسكري لدول التحالف كقوة واحدة ضد الإرهاب.[1]

المبحث الثالث:المقاربة اللينة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول:دور الإعلام

يعد الإعلام على درجة كبيرة من الأهمية في ظل الاستراتيجيات الأمنية المعاصرة، من خلال تبصير الموطنين بحقيقية التهديدات الأمنية المختلفة خاصة الإرهاب الأعمى الذي بات يمثلتحدي ًا للقيم الإنسانية وحق البشرية في البقاء، وكشف أدواته وأساليبه الإجرامية، وإظهار أهدافه الخبيثة للمجتمع؛ الأمر الذي يتطلب توظيف الإعلام الأمني بدرجة واسعة في توعية المواطن بحجم التهديدات الأمنية المحيطة بالخليج العربي التي تخلفها وجود تنظيمات إرهابية في المناطق التي تشهد أزمات أمنية، حيث إن الزحف المتواصل من موجات الهجرات البشرية داخل دول الخليج والنشاط المتنامي لعصابات التهريب والمخدرات والجماعات الإجرامية، ثم دخول الحركات الإرهابية لتنظيم «**داعش**» الإرهابي لليمن و سوريا ...، و«القاعدة» في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة.[2]

1/ مفهوم وأهمية الإعلام الأمني:

يعد مصطلح الإعلام الأمني حديث النشأة ذي دلالة على الأمن الداخلي للدولة والمجتمع أكثر من غيره من أنواع الأمن (كالأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الغذائي)، ويساهم في خدمة أمن المجتمع واستقراره، مرتكًزا على المخزون الفكري والثقافي للأمة و من أهم تعاريفه.

* كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة، وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة.

1 مصطفى العاني ,**المرجع السابق.**

[2]عماد، حسين عبد الله،"**إدارة الأمن في المدن الكبرى**"، الرياض:. المرآز العربي للدراسات الأمنية و التدريب 1991.

* النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور من خلال تبصيره بالمعارف والعلوم الأمنية، وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسئولياتهم الأمنية، وكسب مساندتهم في مواجهة صنوف الجريمة، وكشف مظاهر الانحراف.[1]

2/ أهمية الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية:

- إنماء السلوك الاجتماعي العام للاهتمام بالأمن ، ويتمثل ذلك بحملات إعلامية تهدف إلى توعية المواطنين وتبصيرهم بواجبهم حيال الأمن العام، وإرشادهم إلى أقوم السبل التي يتعين عليهم انتهاجها لحماية أرواحهم وأموالهم من أخطار الجريمة وأخطار الجهل بسبل السلامة.
- توفير المعلومات الأمنية التي تضمن للجمهور حق المعرفة فيما يدور حوله من قضايا المجتمع الأمنية ذات الصلة بحمايته في الحاضر والمستقبل، وربطه بقضايا المجتمع ومشكلاته؛ لأن حجب المعلومات الصحيحة عن الأمن والجريمة يؤدي إلى الاعتماد على الشائعات أو المبالغ فيها، بدلًا عن الحقائق التي تمتلكها أجهزة الأمن، وفي ظل غياب المعلومة تنتشر الإشاعة؛ مما يدعو المواطنين إلى اللجوء إلى وسائل الإعلام الخارجية لمعرفة ما يجري داخل مجتمعهم، وهذا الإعلام الخارجي لا يلتزم بالتأكيد بمصلحة المواطن أو الوطن، بل له دوافع عدوانية يبثها عبر وسائله الإعلامية بأساليب مغرضة من خلال ما ينشره أو يذيعه من معلومات.
- تفعيل سبل الاتصال بين الأجهزة الأمنية من جانب الجمهور، ومن جانب آخر؛ ليثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح والتفوق، ويدفع إلى الالتزام بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الإنسان وسلامته في شتى المجالات.[2]

3/ الإعلام الأمني و التحديات:

الافتقار إلى منظومة إعلام امني متكاملة - غياب الفلسفة الإعلامية الأمنية- التقصير في وضع إستراتيجية إعلامية أمنية خليجية - عدم وجود سياسة إعلامية أمنية خليجية واضحة ومحددة - عدم

[1] عماد، حسين عبد الله، **المرجع السابق.**

[2] نصار إبراهيم عبد الرزاق، حسام الساموك، "**الإعلام جديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**"،بغداد الدار الجامعية للطباعة والنشر2011

امتلاك مقومات نظريات متكاملة للإعلام الأمني الخليجي- علاقة الأجهزة الأمنية الخليجية بوسائل الإعلام الخليجية - التغطية الإعلامية الأمنية الخليجية.[1]

*** إعلام جديد، إرهاب جديد: من أجل إستراتيجية إعلامية/اتصالية لمحاربة الإرهاب**

إن اندماج الإعلام والاتصال يفرض علينا تبني إستراتيجية إعلامية/اتصالية خليجية لمكافحة الإرهاب، وليس فقط إستراتيجية إعلامية؛ فمن خلال عرضنا لمنطلقات الإستراتيجية الإعلامية الخليجية وأهدافها وآلياتها تبيَّن لنا أن هذه الإستراتيجية لا تستجيب لتحديات الواقع الإعلامي والاتصالي في الوطن الخليجي والعالم؛ الذي يتميز بانفجار غير سابق لشبكات التواصل، ومنسوب عال من الحريات؛ خاصة في ظل وجود هوَّة بين خطاب الإعلام الاجتماعي الرافض؛ الذي لا تتحكم فيه المؤسسات التقليدية، وبين إعلام تقليدي وعمومي محافظ. إذن هل تستوي آليات ومنطلقات إستراتيجية إعلامية خليجية ُوجَّهة بالأساس إلى الإعلام التقليدي مع إستراتيجية إعلامية/اتصالية خليجية ، تشمل في الوقت نفسه الإعلام التقليدي (صحافة، تليفزيون، إذاعة...) و الإعلام الاجتماعي، وهو ما يصطلح على تسميته علميًّا بظاهرة اندماج وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الحديثة، ُجَسَّدة خاصة في شبكة الإنترنت. فقد تحوَّل الحديث اليوم بين الخبراء عن "إعلام جديد، إرهاب جديد".

إن البحث في إشكالية العلاقة بين كل من الإرهاب والإعلام يدعونا اليوم لمقاربتها -منهجيًّا- ليس فقط انطلاقًا من ُخرجات إعلام المجموعات الإرهابية؛ بل أيضًا انطلاقًا من مخرجات إعلام من هو ضد الإرهاب؛ يبدو أن الصدى الإعلامي للفكر الإرهابي على وسائل الإعلام خاصة في شبكة الإنترنت اليوم هو أقوى حضورًا مما تبثه المجموعات الإرهابية ذاتها ذلك أن ما يكتب ويُسوَّق عن الإرهاب والعمليات الإرهابية إعلاميًّا خاصة في شبكة الإنترنت- يفوق بشكل كبير ما يبثه الإرهابيون [2]

[1]. نصار إبراهيم عبد الرزاق **المرجع السابق.**

2 د.جمال زرن (2015), أستاذ مشارك، قسم الإعلام بجامعة قطر, **"الإستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب"**:غموض الرؤية و قصور المقاربة.

أنفسهم من رسائل إعلامية. فكأن بالإستراتيجية الإعلامية خليجية لمحاربة الإرهاب إحالة إلى إرهاب قديم بحكم أنها تتجه وتعتمد على الإعلام التقليدي، الذي يتميز بحضور ضعيف للتفاعلية؛ التي تعتبر اليوم أهم ميزات الإعلام الجديد.

هكذا وبعد سنوات من الخطاب التمجيدي بمزايا الإنترنت -الذي عليه أن يتواصل- وبالتحديد فيما يتعلق بدوره في الإسهام في رفع تحدي التنمية في الدول النامية، وإمكانية شبكة الإنترنت في أن يكون لها كبير الأثر في تقريب الثقافات، وتفعيل حوار الحضارات، وتحرير الفئات المهمشة في مختلف المجتمعات الإنسانية، أصبح الجدل يأخذ بُعدًا تصعيديًّا تجاه شبكة الإنترنت،لتُلصق بها صفات الإرهاب والشذوذ والقرصنة، والهوة الرقمية، وأصبحت شرطة الإنترنت لها اليوم سلطة أكبر من سلطة البوليس السياسي. تحول كل ذلك الإرث الفكري السريع الذي حققته شبكة الإنترنت ومعها تكنولوجيا الاتصال الحديثة إلى إرث هش وفي حاجة إلى إعادة القراءة، وإلى إعادة طرح السؤال الفكري: ما الحد الفارق بين حاجيات الناس من شبكة الإنترنت ومختلف الاستعمالات السائدة اليوم؟ أصبحت الإنترنت عند بعضهمسببًا في تهميش اللغات المحلية، وعاملًا في عرقلة التجارة الوطنية في علاقتها بالعولمة، ومرتعًا لتخريج إرهابيين. هكذا تحولت شبكة الإنترنت إذن من نعمة إلى ورطة يصعب حصر مخرجاتها وفرز وظائفها، وبيان من هو المستفيد منها؛ لقد حلَّ في تشخيص حال الاتصال والإنترنت -وللأسف- خطاب الكأس نصف الفارغة محلَّ الكأس نصف الممتلئة، وهو ما يتطلب منَّا الإقرار بأن الإرهاب والإنترنت ليس هو الإرهاب والإعلام.

"إن الإرهاب لا وطن له والإنترنت أيضًا لا وطن له". هكذا حدث الزواج بين الطرفين فاتَّحدا في الهجرة، زواج يبدو في حدِّه الظاهر زواج متعة؛ ولكنه في الأصل يعتبر زواج فتنة؛ وحال المهاجرين الجدد هو إحالة على هذا التلاقي بين ضربين من الهجرة: هجرة من يوصفون بالإرهابيين؛ فهم في أغلب الحالات بلا وطن، وهجرة من يجوبون الفضاء الافتراضي دون جواز سفر؛ فهم أيضًا بلا وطن؛ حتى إن كانوا على المستوى الواقعي داخل أوطانهم. يلتقي مهاجرو الإنترنت بمهاجري مايُطلق عليه **"الجهاد"** ليشكّلوا ما يصطلح عليه بعضهم بالإرهاب الرقمي أو الافتراضي، أو الجهاد الإلكتروني، وغيرها من المصطلحات الجديدة في قاموس العلاقات الدولية، والسياسة، وتكنولوجيات الاتصال. وتعتبر شبكة الإنترنت في أدبيات الجماعات الإرهابية وسيلة مساندة ومساعدة لوجستية؛ وذلك على عدة مستويات؛ تبدأ من الدعم المادي والمالي في جمع التبرعات وتجنيد الأنصار واستقطابهم إلى الدعاية والإعلام لنشر[1] عقائد الجماعات الإرهابية وأيديولوجيتها هذا دون

[1] ورشة عمل حول "**دور الاعلام والاجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب**" ،2015 مجلة الدستور الالكترونية،العدد(17239) ، الشركة الأردنية للصحافة و النشر: عمان.

نسيان عنصر جمع المعلومة لاستغلالهما في إدارة الصراع مع الأطراف المستهدفة على أرض المعركة: خرائط، بيانات، إحصائيات.

لقد تضاعف الاهتمام بشبكة الإنترنت من قبل الجماعات الإرهابية؛ لما تقدمه هذه الشبكة من مزايا تواصلية لا يوفرها الإعلام التقليدي؛ تتمثل خاصة في قلة التكلفة، وسرعة الانتشار، وضعف الرقابة المؤسساتية، وقوة التأثير على الرأي العام وعلى صُنَّاع القرار. كما أن الاحتضان الحميمي للجماعات الإرهابية لشبكة الإنترنت يعتبر استجابة تكتيكية تحَوَّلت إلى اختيار استراتيجي لفكِّ حصار وحرب عربية ودولية ضدها على الأرض؛ وذلك منذ إعلان الحرب الشاملة والدولية على الإرهاب بعد هجمات **11 من سبتمبر/أيلول2001**؛ فهي لم تعد حسب تعبير **بيير بورديو** تكتفي بالقول: إن الله معها، بل تسعى أيضًا إلى أن يكون الرأي العام معها. لم تجد تلك الجماعات من خيار غير هجر الفضاء الجغرافي لتحلق من جديد وفي حلةٍ متَجدِّدة في الفضاء الافتراضي،أي: داخل شبكة الإنترنت لقد تحَوَّل الحصار الأرضي إلى امتداد لتلك الجماعات داخل شبكة الإنترنت، وبشكل يبدو منظَّما ومهيكلًا هدفه تعويض خسائر المعركة غير المتكافئة أمنيًّا وعسكريًّا في ساحة القتال التقليدي مع أجهزة دول العالم مجتمعة.

لقد فككت الضربات الموجعة للجماعات الإرهابية، التي وُجِّهت مِن قِبَل التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، البنية التحتية الهرمية التقليدية لها؛ ليتحول آلاف أو مئات الآلاف من الأنصار إلى جماعات بلا قيادات وبلا بوصلة ولا مرشد تهتدي به جاء الحل السحري في شبكة الإنترنت ذات البناء الأفقي كبديل عن البناء العمودي التقليدي للجماعات الإرهابية؛ الذي تهاوى ليصبح البريد الإلكتروني والرسائل المشفرة، وشبكات التواصل الاجتماعي، وصور الفيديو القبلة التي يتَّجه إليها زوار وأنصار الجماعات الإرهابية. وبما أن شبكة الإنترنت تتميز بكونها وسيطًا غير هرمي؛ فقد التقت لا هرمية الجماعات الإرهابية الجديدة مع لا هرمية شبكة الاتصال الجديدة مُجَسَّدة في الإنترنت، وهو ما يُفسِّر حالة التماهي وزواج المتعة بين الإرهاب وشبكة الإنترنت. هكذا تتضح لنا ماهية العلاقة التواصلية الكامنة بين الطرفين؛ وكيف توفِّر شبكة الإنترنت تغذية منقطعة النظير للجماعات الإرهابية على مختلف الأصعدة؛ ومنها خاصة بقاء فكر الجماعات الإرهابية على قيد الحياة، بحكم أن شبكة الإنترنت ليست زعيمًا يُسْجَن، أو قائدًا يموت في ساحات الوغى، ولا هي صحيفة تُصادر، أو إذاعة تُغلق، أو موقع عسكريٌّ للتدريب في الموصل بالعراق أو في جبال **تورا بورا** بأفغانستان تُقصف ويُدمَّر فيُهجر.[1]

1 العبد الله مي (2010) ، **"دور الإعلام الفضائي العربي في "الثورات العربية"**،الرابطة العربية لعلوم الاتصال، الجامعة اللبنانية.

يُوصف تنظيم القاعدة -على سبيل الذكر- لدى أخصائيي مكافحة الإرهاب بأنه أول تنظيم مسلح يتحوَّل من الواقع المادي إلى الواقع الافتراضي؛ وذلك عبر التوظيف المحكم لتكنولوجيات الاتصال الحديثة؛ ليصبح ما يماثل التنظيم المؤسس داخل قاعدة شبكة الإنترنت. وقد أدى هذا التحوُّل إلى ميلاد مجموعة افتراضية وتبلورها تُدار مباشرة انطلاقًا من تجمع للعقائد والمبادئ المشتركة؛ لذلك تسعى الجماعات الإرهابية إلى تحويل شبكة الإنترنت ليس فقط إلى فضاء للدعاية والترويج لأفكارها؛ بل إلى تطويع واقتياد هؤلاء الهائمين في الفضاء الافتراضي إلى قاعدة الجهاد المفتوحة؛ فهي تسعى أيضًا إلى توظيف شبكة الإنترنت من خلال عرض المعلومة المضلِّلة كحرب دعائية ضادة لما ينشر من أخبار ووقائع ونشاطات عن الجماعات الإرهابية تبدو أنها مسيئة لصورتها وأفقها "النضالي". كما تستغل الجماعات الإرهابية الشبكة لصياغة مضامين تهديديه لزرع ثقافة الخوف والتوحش والرعب ونشر صور وأفلام فيديو لمختطفين ومحجوزين؛ وهي عمليات تهدف إلى شنِّ حرب نفسية ضد العدو سلاحها الإعلام والاتصال الإلكترونيان.

وقد أدَّى هذا التداخل في منظومة الإنترنت إلى سوء التحكُّم المحلي والدولي في الشبكة بحكم التعارض بين السياسات الدولية للدول العظمي، وبين دور الشركات العملاقة في مجال تكنولوجيات الاتصال وضعف دور الدول النامية؛ لكن واقعيًّا وبعيدًا عن الافتراضي يؤكد العديد من الأبحاث أن هناك أكثر من 5800 موقع على شبكة الإنترنت يُروِّج للفكر الإرهابي، وأنه يوجد نحو 900 موقع جديد يظهر كل عام، وعلى الرغم من تراجع بعض المواقع الإعلامية؛ وخصوصًا التي تديرها القاعدة فإن كل المؤشرات الأمنية تؤكد أن المواقع المتطرفة على الإنترنت في تزايد مستمر. ونعرف أنه من الصعب اقتفاء أثر معظم المواقع؛ حيث إن المنصات التي تديرها مثل تلك الجماعات غالبًا ما تُغيِّر عناوينها لتجنب كشفها، أو تبدأ من جديد في الظهور في مكان آخر بمجرد اختراقها؛ فالمعركة الحقيقية مع الجماعات الإرهابية -كما يؤكد خبراء الإنترنت والإرهاب- لم تعد على الأرض؛ وإنما على مستوى سيبري، أي: على مستوى الإعلام والاتصال الافتراضيين، وإن التغطية الإعلامية للإرهابيين أصبحت أكثر أهمية من العمليات الفعلية التي تديرها.[1]

[1] غليون، برهان(2015). **"ثورات الربيع العربي بين تحرر الشعوب وسقوط الدول"** ، مجلة العربي الالكترونية،:عن المصدر www.alaraby.co.uk/opinion

جدول يُبيِّن تداخل المنطلقات والأهداف والآليات في الإستراتيجية الخليجية الإعلامية لمحاربة الإرهاب

م	المنطلقات	الأهداف	الآليات
1	أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني والأسرة في تكوين شخصية الفرد وميوله واهتماماته وسلوكه، وأهمية تحقيق الأمن الفكري لدى المواطنين.	تبصير الرأي العام العربي بخطر الإرهاب الذي يستهدف ترويع الآمنين، وسفك دماء الأبرياء، وتدمير المنشآت الحيوية، وتكوين رأي عام مناهض للغلو والتطرف بصورة مختلفة.	إعداد برامج تبث باللغات المختلفة للتعريف بالإسلام، وتوضيح أن الإرهاب ليس من العروبة والإسلام في شيء.
2	أهمية دور وسائل الإعلام وأثرها في تحقيق الأمن الفكري، الذي تهدده وسائل الإعلام المعادية...	تنقية البرامج الإعلامية من كل ما من شأنه التشجيع على الانحراف والغلو والتطرف والإرهاب.	إعداد الإعلاميين العرب وتأهيلهم للتعامل مع ظاهرة الإرهاب وفق مهنية عالية.
3	التأكيد على أهمية المصداقية والموضوعية في الرسائل الإعلامية، بعيدًا عن الإثارة.	تجديد الخطاب الإعلامي وتصحيح المفاهيم الخاطئة للجهاد في سبيل الله، والتمييز بين الجهاد والمقاومة ضد الاحتلال في إطار المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع السماوية، وكذلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان خاصة المدنيين والأبرياء.	تنظيم الدورات التدريبية الإعلامية والحلقات النقاشية وورش العمل الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف.
4	ضرورة الاهتمام بالقضايا القومية إعلاميًا وقطع الطريق أمام الإعلام الإرهابيالمضلّل.	إبراز أن الدين الإسلامي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف والعنف. تحقيق وحدة العمل الإعلامي العربي وتكامله في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.	إنشاء قاعدة معلوماتية إعلامية حول ظاهرة الإرهاب والعمل على تحليل تلك المعلومات بما يضمن محاصرة الإرهابيين إعلاميًا وثقافيًا.
5	إعداد برامج إعلامية مدروسة ومُوجَّهة للتعامل مع مشكلة الإرهاب بتوجيه رسائل إعلامية للأفراد والمجتمعات خاصة في مناطق القرى والأرياف.	تحقيق وحدة العمل الإعلامي العربي وتكامله.	تعزيز التبادل الإعلامي بين الدول العربية لتوفير منظور عربي مشترك حول الأحداث والقضايا الإرهابية.
6	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) النساء: 29	تفعيل دور المكاتب الإعلامية العربية ومؤسسات الإنتاج الإعلامي العربي.	تكثيف برامج التصحيح الفكري باستخدام مختلف وسائل الاتصال الجماهيري؛ خاصة الشبكة العنكبوتية العالمية، والمنتديات الثقافية وغيرها.

المطلب الثاني: المؤسسة الدينية

حاولت دول الخليج أن تبني مؤسسات دينية خاصّة بها خلال العقود الماضية، ولا شكّ أنّ السبق كان لبلاد الحرمين، التي استدعت العالم الإسلاميّ لينظر إلى مؤسساتها بعين الاحترام، نظرًا للبعد التاريخي، المترافق مع الدعاية الإعلامية الضخمة، ونظرًا للبعد الجغرافي في انتماء تلك المؤسسات لبلادٍ تُقدّسها عامّة المسلمين، ويرونَ لها حُرمةً خاصّة، استتبعت حرمة ما يرُد منها من أصوات للقرّاء وفتاوى للفقهاء!

وقد حاولت بعض تلك المؤسسات أن تُظهر نوعًا من الحيادية الفكرية والمذهبية فضمّت في صفوفها أمثال **الشيخ القرضاوي**، لكّن وجوده فيها لم يكن مؤثّرا إلا باتّجاه تلميع صورة تلك المؤسسات. وممّا هو واضحٌ أنّ محاولات قطر لتبنّي مؤسسات دينية كانت ناجحةً أيضًا، حيث تمركز فيها الشيخ القرضاويّ، وهو بشخصه يشكّل ثقلاً كبيرًا يؤهّلها إلى توازنٍ يكاد يرجّح كفّة المؤسّسات التي يرعاها على مجموعةٍ كبيرةٍ من

العلماء والمشايخ الموجودين في بلاد الحرمين، فكيف وقد ضّم إلى مؤسساته نخبة العلماء وطلاب العلم على مستوى العالم الإسلامّي، ودخل فيها من قَبِل ذلك من علماء بلاد الحرمين أيضًا.[1]

ولم يكن تُكتب تفّوقٌ لتلك المؤّسسات لولا أنّ منهجَها كانَ أكثر قبولاً في العالم الإسلامّي من المنهج الأحاديّ الإقصائّي الذي تبنّته أكثر المؤّسسات الدينيّة في بلاد الحرمين، والذي يقوم على اعتقاد حقّيّة ما يذهبون إليه، مع رمي جماهير العلماء وطلاب العلم المخالفين بأوصاف الضلال والبدعة والفسق، ممّا أّدى إلى تنفير طوائف كبيرة من العلماء في مختلف بقاع العالم الإسلامّي.

إنّ انفتاح مؤّسسة الاتّحاد العالمّي لعلماء المسلمين على علماء مختلف الدول في الشرق والغرب جعل منها مؤّسسة ذات تأثيرومصداقيّة في تلك الدول، وجعل المنتسبين إليها من علماء تلك البلاد يُدافعون عنها، ويحملون رسالتها، ويثقون بقيادتها، وكان للانفتاح ثمراتعمليّة؛ فتولّى منصب نائب رئيس الاتّحاد موريتاني ثّمّ سوريّ، وكان على رئاسةلجانٍ به عددٌ من مختلف دول العالم الإسلامّي،ومثّله في دول أعضائه مجموعةٌ من كبارِ مشايخ هذه الدول.

لقد استطاعت قطر من خلال تبنّيها لهذه المؤّسسة ولمؤسِّسها أن تملك مفاتيح مهّمة في العالم الإسلامّي. ونأت بلاد الحرمين بمنظومتهاالدينيّة القائمة على نبذ الآخر وعدم تقديمه في إمامة الحرمين ولا في الخطابة فيهما ولا في موسم الحّج وعدم تقديمه في مؤسساتهاالدينيّة عرإمكانيّة التأثير في العالم الإسلامّي لولا الضّخ المالّي الضخم الذي بذلته في سبيلالتربّع على عرش سوق المال في واقعنا المعاصر، وهو ثمن ضخٌم جدًّا لإنجازٍ شكلّي؛ لا يعدو أن يكون انتصارًا لمسلمين على مسلمين! وهو ما لا تحتاجه الأّمة قطًعا، وما لا تنتظره من مشايخها وعلمائها وقادة الفقه والفكر فيها.

إنّ المؤسسات التي انتهجت نهج التبرير لسياسات الحاكم -حتّى وإن ابتعدت عن الشريعة فرّوجت لسياسة (السعودية)!وقبِلَتْ وجود البنوكالربويّة عقودًا طويلة، و لم نشهد لها موقفًا تجاه قنوات الرذيلة، وتُغَلْغِلُ مفاهيَم الإلحاد في عقول الأطفال قبل الشباب- ليست مقبولة من قبل العلماءوطلاّب العلم.[2]

أّما الإمارات فقد كانت لها محاولات متكّررة من خلال تبنّيشخصيّاتدينيّة مهادنة تلّقفتها أجهزتها الإعلاميّةوالأمنيّة؛ فرَعتها رعايةً خاصّة أثمرت إنشاء مجموعة تتبّنى وجهة نظر الدولة في محاربة ما يُسّمونه

[1] عبد الفتاح نبيل (2014) ، **"الــرؤى الملتبســة الإعــلام والإرهـــــاب"**، المركز العربي للبحوث والدراسات:القاهرة.

2 ناجية وريمي بوعجيلة، في **"الإتلاف والاختلاف ثنائية السائد والمهمش في الفكر الاسلامي القديم"**، ط2 سوريا, دار بترا 2010.

إرهابيًا، ولم تتبنّ مؤسّساتٍحقيقيّةً إلا مؤسّسة (طابه) التي يرأسها "الحبيب" علي الجفريّ، الذيسايَر الانقلاب في مصر، ومشى فيتيّار الثورات المضادّ بشكلٍ فجّ.

لم تتوقّف محاولات الإمارات عند هذا الحدّ، بل بادرت إلى تأسيس منتدى لـ(الحوار) مع الأديان الأخرى، و(محاربة) الجماعاتالإرهابيّة! فكانحربًا على المنتمين إلى الأمّة، سلمًا لأعدائها! وهو ماعُرِفَ بـ(منتدى تعزيز السِّلْم)، الذي رأسه العلاّمة برّيّه، وفي حفل تأسيس هذا المنتدى وافتتاحه ظهر رئيسُه بُجوار رجال المخابرات في الإمارات، وبجوارهم بعض أراكوزات مصرالدينيّة؛ ممّا أضعف صورة المنتدى برّمته، وجعلَهُ محسوبًا على أجهزة المخابرات وليس على الأجهزةالعلميّةالدينيّة.

ولم تتمكّن البحرين مع تنامي الصراع الدينّي (الطائفّي) فيها أن تتبنّى أيّ وجهة نظر خاصّة بها، بل كانت في الجملة تابعة للمؤسّسةالدينيّةالسعوديّة، فسمحت للفكر المنتمي إلى محمّد بن عبد الوهّاب أن ينتشر، وهو ما سهّل تداخلات الشيعةالفكريّةوالاعتقاديّة؛ وذلك إرضاءً لـ(ولّي الأمر) كي لا يكون للمؤسسات الدينية أيّ دور فاعل في مناهضة الشيعة؛ باعتبارهمجزءًا من النسيج الاجتماعّي في شرقّي بلاد الحرمين، وقد أدّى هذا الخلط بين الدينّي والسياسّي إلى إحجام العلماء عن دورهم في بيان حقيقة الدين الشيعّي، وتركهم الساحة فارغة لينشط فيها دُعاةالتشيّع، كما أدّى صبّ الأموال إلى الخارج من أجل نشر الفكر (السلفّي) و(العقيدة الصحيحة) إلى ترك الداخل لعبث دعاة الفكر الطائفّي الشيعّيالليبرالي .

بينما ساهم الانفتاح الموجود في الكويتوالحريّاتالسياسيّةوالإعلاميّة في عدم نشوء مؤسّسةدينيّة مؤثّرة فاعلة، مع وجود تياراتسياسيّةوفكريّة متعدّدة، كما ساهمعدمُ تبنّي الدولة أيًّا من التيارات إلى وجود تنافس وطنّي بينها،تمثّل سياسيًّا في مجلس النواب الكويتّي، فبقيت تيارات متفرّقة هشّة، لم تبنِ لها سمعةًوطنيّةً أودوليّة بقدرٍ كافٍ، وهذا أفضل لأيّ دولة ترى من وجود الإسلام السياسّي تهديدًا لكيانها، أو ترى في الكياناتالقويّةالجماهيريّة منافسةً لها على قلوب الناس!

إنّ هذه المؤسّسات التيبُنيت على أعين الأجهزة في دول الخليج لن يسهُل عليها أبدًا أن يكون لها مواقف ذاتاستقلاليّةحقيقيّة، ولكن بالنظر إلى وجود أشخاص لهم تأثير مجتمعي خارج إطار هذه المؤسّسات فإنّ مهمّة هذه المؤسّسات في الموازنة بين الخطاب الديني والخطاب السياسّي ليست سهلة، وقد تَحُدُثُ مزاوداتٌ في المواقف على هذه المؤسّسات من بعضالشخصيّاتالدينيّة التي لها تأثيرٌكبير.[1]

---

[1] خالد المزيني، **"الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي"**، في: جمال عبد الله ومحمد بدري عيد، "**الخليج في سياق استراتيجي**" متغير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص 138-139.

ليس الخروج من الإطار الوطّني مطمحًا نرجوه من هذه المؤسّسات، لكّن غاية ما نرجوه هو أن تكون داعيةً إلى تغليب العقل والمنطق، مطالبةً بتحقيق وحدة الأمّة، وصدق الانتساب إلى جسدها، ساعيةً إلى الإصلاح بين الناس، راجيةً التوافق و(التعاون) بين دول مجلس (التعاون)، وتأخُّر القيام بهذا الدور مؤشّر خطير على تبعيّة تلك المؤسّسات المطلقة للحاكم.

لقد بادرت بعض المؤسساتالدينيّة ومنها هيئة علماء أهلالسنّة في العراق إلى إصدار بيان متوازن لا تعجُز أيّ مؤسّستدينيّة موجودة في دول الخليج عن إصدار مثلهويُنتظَر أن يكون للاتّحاد العالَمي لعلماء المسلمين بيان مماثل من حيث مضامين الخطاب السياسّي والفكريّ، كما يتوقّع أن يقوم الاتّحاد بخطوات عمليّة ومنها أنينتهيّأ الاتّحاد لإرسال وفود من علماء البلاد نفسها إلى المسؤولين لقيادة محاولات الإصلاح.

أمّا أن تقوَم بعضُ هذه المؤسسات بفصل رموزٍ من علماء الأمّة منها، أو أن تقوم بإصدار بيانات اصطفاف إلى جانبِ أعداء الأمّة! المعادين للمجاهدين في أرض الرباط في فلسطين وفي بلاد الشام؛ بحّجة موافقة وّلي الأمر! فهذا أشدّ وأنكى.

ومن بين ما صدر من قرارات نشرتها وسائل إعلام سعودية رسمية، توثيق وجمع معلومات عن المعتكفين أو المصلّين في مساجد المملكة خلال شهر رمضان، وذلك من أجل الحرص على عدم وجود ما ينافي الاعتكاف، ومعرفة المعتكفين في المساجد وتحديد العمر من 18 عاماً فما فوق، بحسب ما أوردته صحيفة "سبق" السعودية.وضمن سياسة تقليص دور المساجد في إرشاد المجتمع، والتأثير على هوية الشعب السعودي المحافظ، اشترطت سلطات المملكة على المعتكفين في المساجد من الجاليات المسلمة والعربية وكذلك السعوديين، خلال شهر رمضان، تقديم نسخ من بطاقاتهم الشخصية، وموافقة الكفيل (لغير السعوديين)وتضمنت الشروط أيضاً تسجيل السلطات الأمنية أسماء الأفراد والشركات والمؤسسات المتبرعة بالسُّفر.[1]

هذه الإجراءات سبقتها أخرى "مثيرة" دفع ثمنها المصلون والمساجد الصغيرة للأحياء، حيث منعت السلطات استخدام مكّبرات الصوت فيها أثناء صلاة التراويح العام الماضي، وتذّرعت في ذلك بأنه حتى لا يحدث تشويش على الجوامع الرئيسية المجاورة، والحفاظ على خشوع المصلين، والاكتفاء بالسماعات الداخلية للمساجد.

[1] **الاختلاف و التسامح** (تحت الطبع)، تكفلت بنشره مؤسسة مؤمنون بلا حدود2017.

كما اعتبر مراقبون أيضاً أن هذه الإجراءات تأتي ضمن سياسة تقليص دور المساجد في المجتمع السعودي مقابل فتح المزيد من الملاهي ودور السينما، ودعم الحفلات الغنائية، وإحياء الليالي الصاخبة والاختلاط بين الشباب والشابات، ومشاهير نجوم الفن العربي والغربي.

- **هيكلة المؤسسات الدينية:**

وسط حراك رسمي جارٍ لإعادة هيكلة المؤّسسات الدينية في السعودية وتحميل ما يُسّمى بتيار "الصحوة" مسؤولية " التطّرف في البلاد"، اتجهت الحملة هذه المرة نحو مساجد المملكة كجبهة جديدة لمحاربة "فلول تيار الصحوة"، كما هو دارج الآن بين المسؤولين السعوديين.

ويقود هذه الحملة عدة جهات حكومية؛ على رأسها جهاز أمن الدولة، الذي نظّم ندوة بعنوان "واقع الأمن الفكري في المملكة" ، كان تحت مجهرها أئّمة المساجد والموالون لما يعرف بـ"تيار الصحوة" في جزيرة العرب، رغم عدم وجود نشاط حالي لهذا التيار الذي نشط قبل نحو 3 عقود.ووفق ما نشرته وسائل إعلام سعودية، فقد اتّفق عموم المشاركين في الندوة على أن المساجد هي إحدى أهم أدوات تعزيز "الأمن الفكري"؛ لدورها في توجيه وصياغة الفكر والرأي العام المجتمعي.

ويبلغ إجمالي عدد المساجد والجوامع بجميع فئاتها الثلاث المصنّفة في السعودية (أ، ب، ج) 85 ألف مسجد، نصف العدد، أي 42.5 ألف مسجد وجامع، بناها محسنين على نفقتهم الخاصة، أما النصف الآخر فتولّت وزارة الشؤون الإسلامية تشييدها.[1]

1 محمد عابد جابري، **"الدين والدولة وتطبيق الشريعة"** ،بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 1996 م.

ملخص الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تبين لنا محاولات دول الخليج العربي من خلال سياستها الرامية إلى تعزيز أمنها الإقليمي و صيانته فقد لجأت إلى العديد من الآليات و المبادرات العسكرية و الدبلوماسية و السياسية ،و ذلك للوصول إلى تحقيق الأمن الإقليمي، و بالتالي مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة الوافدة من البيئة المحيطة بالخليج خاصة من اليمن و سوريا التي أصبحت تتفشى فيها أخطر التهديدات من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية والتي تعد تهديدا صريحا للأمن الإقليمي الخليجي.

وكان محور الإستراتيجية الخليجية تركيزها على البعد العسكري لحماية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية ،الجرائم العادية أو المنظمة، الإرهاب أو الهجرة ، التهريب وتجارة المخدرات أو السلاح و غيرها من الجرائم ، وذلك بتعزيز القدرات العسكرية عدة و عتادا، تجهيزا و تدريبا، بالاتجاه نحو بناء جيش احترافي و تزويده بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة و الحديثة ، لمواكبة التحديثات و التطورات الحاصلة في ميدان التسلح ،لأجل الاضطلاع بالمهام الموكلة له في حماية الإقليم من مختلف التهديدات و المخاطر.كما عملت دوال الخليج جاهدة على مزاوجة البعد العسكري بالبعد السياسي، الدبلوماسي و التنموي ،و ذلك بالتنسيق مع دول الإقليم ، و العالم لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الاتفاقيات و المعاهدات و الدخول في المشاورات مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ، لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده و لا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجه هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وبالتالي فإن الدول الخليجية حاولت بمختلف الطرق العكرة والسياسية والتنموية المحافظة على أمنها الإقليمي من التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في ظل التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية والتي فرضت على الخليج لعب دور الفاعل الرئيسي في استعمال الآلة الدبلوماسية لحل الأزمات الإقليمية أو الحد من تداعياتها على أمنها الإقليمي.

الخاتمة

خاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في فصول هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص بأنه في ظل طبيعة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود في منطقة الخليج العربي والتي تمثلت في الإرهاب والتدخلات الخارجية، لم يعد بمقدور أية دولة —مهما بلغت من قوة- تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات إقليمية .

ومن الواضح جدا شدة تأثر دول الخليج بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الإقليمية، ويرجع هذا التأثر إلى شساعة دول الخليج والحدود الطويلة التي تربطها مع عدة بلدان والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار الخليج،" وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث تشكل ارتبطا وثيقا يبعضها البعض، وهذا يرجع أيضا لارتباط دول الخليج بعدة دوائر جيوسياسية وأمنية و كيف لها أن تتكيف لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و من خلال هذه الدراسة نخرج بالنتائج التالية:

1/ ينبغي أن يتم تحليل أي تهديد امني وفق أجندة تحليلية تتمثل في تحديد العناصر التالية طبيعة التهديد مكان التهديد زمن التهديد مدى استمرار و تفاقم التهديد درجة التهديد حيث تتحدد مدى خطورته الفعلية أم انه رهين توجهات ظرفية لصانعي القرار الدولي تعبئة الموارد و الآليات المباشرة بالتراجع عن السياسات المتشددة و دعمها بالآليات الأخلاقية و العقلانية لتنتهي بالبدائل و الاستراتيجيات الفعالة بترسانة عملية تتكاثف فيها جهود الأكاديميين مع مؤسسات صنع القرار في كل دولة.

2/ ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي والتي تمثلت في الإرهاب وداعش ... راجع إلى الموقع الإستراتيجي للمنطقة والاختلاف الإيديولوجي والديني والسياسي لدول الخليج جعلها بؤرة لهذه التهديدات.

3/ شكل الحراك السياسي العربي الراهن "الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار سوريا، والأزمة التي وقعت في اليمن منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالخليج العربي في إطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الإقليمية، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في هذه المنطق قد زاد من حدة تأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي .ولعل أبرز هذه التهديدات التي باتت تهدد

دول الخليج جراء أحداث الحراك السياسي في سوريا والأزمة في اليمن هي انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الخليجية وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الإرهابية إلى داخل دول الخليج.

I4 تعمل دول الخليج على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال تدعيم كافة حدودها بالوحدات العسكرية، المعدات، الآليات و الجنود بغرض تأمينها من اي تهديد خارجي محتمل، كما انتهجت مقاربة تنموية وتعاونية إيمانا منها أن هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان كما تنتهج دول الخليج أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية وهذا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية لدول الخليج التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية، غير أن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الإقليمية للخليج جعلت من البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني والسلوك الخارجي، لأن هذه الأزمات الأخيرة خاصة الحراك السياسي والأزمة السياسية والأمنية في سوريا و اليمن، ، جعلت من دول الخليج تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطق المبادرة والفعل الأمني والدبلوماسي، وبالتالي ضرورة تحليل الأزمات الإقليمية التي تهدد امنها واستقرارها، وضرورة تطوير عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تطور وأكثر تكيفا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الإقليمية والعالمية.

I5 تنبهت دول الخليج للحالة الأمنية في المنطقة حيث تؤكد""أن أمن المنطقة واستمرارها إنما هما مسؤولية شعوبها ودولة""ويستمر البيان""كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبو بضرورة إبعاد المنطقة بإكمالها عن الصراعات الدولية،وخاصة وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

I6 أن الصيغة الصحيحة "أمن الخليج "يجب أن تعني ضمان الأمن والحفاظ على المبادئ والمصالح الإقليمية للدولة العربية و الإسلامية المطلة عليه مما يجعل صيغة أمن إقليمي شامل بين ضفتي الخليج من خلال الحوار والشركة الدفاعية والاقتصادية،وليس في صيغة تحالف مع إستراتيجية أطلسية عسكرية للدول كبرى متحالفة على ضفتي الأطلسي لها أجندة للسيطرة العالمية.

التوصيات:

1/ تعزيز إجراءات بناء الثقة على المستوى الخليجي:لا يمكن الحديث عن بناء نظام أمني مستقر في الخليج من دون إيجاد حقائق على الأرض يجسد معاني وتعزيز الثقة بين الدول المطلة على الخليج .ومن ذلك على سبيل المثال وقف التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من قبل بعض الأطراف الإقليمية.

2/ بلورة صيغة جماعية توافقية لتحقيق الأمن في الخليج:بحيث تراعي هذه الصيغة مصالح مختلف الأطراف وتبدد ما يمكن أن يكون لدى بعضها من هاجس ومخاوف مشروعة،فالعراق يعاني من تدخلات بعض الأطراف الإقليمية في شؤونه لتحقيق أجنداتها الخاصة.وبعض الدول الصغرى في الخليج لديها هواجس تجاه بعض الدول الإقليمية الكبيرة التي لها طموحات تتعدى حدودها .وفي هذا السياق تبرز أسس مهمة أن تكون من مرتكزات الأمن في الخليج مثل الالتزامات المتبادل بين كل الدول الخليجية بشأن احترام استقلال الدول وسيادتها على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية في الخليج على مدى العقود الماضية وذلك لما حدث من جراء انخراط العراق وإيران في حرب استمرت لقرابة عقد من الزمان،ثم قيام العراق بغزو واحتلال دولة الكويت في عام ،1990وهذه التطورات وغيرها خلقت ظروفا مواتية لزيادة التدخل الأجنبي وخاصة الأمريكي في الشؤون المنطقة وعموماً فأن صيغة جماعة للأمن في الخليج قد تأخذ شكل اتفاقية للأمن والتعاون.يتم في إطارها إنشاء منتدى للأمن في الخليج،بحيث يكون مؤسسا لتشاور وتبادل المعلومات، واستشعار الأزمات والمشكلات المحتملة وإيجاد السبل الكفيلة بمنع تفجيرها أو معالجتها في حال حدوثها.ونظر لأن منطقة الخليج لها أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للعالم على نحو ما سبق ذكره، فان أي ترتيبات للأمن في الخليج لا بد أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار،بحيث يكون أمن النفط وامن ممراته جزءاً من هذه الترتيبات وفي هذا السياق،ويمكن لبعض القوى والمنظمات الدولية والإقليمية دورا في مسألة أمن الخليج، وفق رؤية تمثل قاسما مشتركة بحيث تراعي مصالح مختلف الأطراف.

3/ محاولة تعزيز القدرة العسكرية لدول المجلس من خلال شراء صفقات من السلاح التقليدي المتطور .وقد أنفقت هذه الدول مبالغ طائلة في هذا الاتجاه، ولكن مشكلة الندرة السكانية قلصت فاعلية سياسات التسلح كأداة لحماية تلك الدول.

4/ توثيق الروابط السياسية فيما بين دول المجلس الست في مواجهة أية مصادر للتهديد الإقليمي، وقد ساعد على ذلك التجانس بين تلك الدول في الأبنية الاجتماعية –السياسية .وقد بلغت الدول الست أقصاه في هذا المجال بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية إقليمية تجمع هذه الدول وكإطار للتعاون والتنسيق بينها في مجالات السياسات الاقتصادية والأمنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. سوكولوسكي ريتشارد, وآخرون (2004), **امن الخليج العربي .. تحسين مساهمات الحلفات العسكرية,** ترجمة الطاهر بوساحية, الطبعة الأولى, مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, أبو ظبي, 2004.

2. حمد يوسف أحمد، **"تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية: أفكار للنقاش"**، السياسة الدولية، العدد 199، كانون الثاني/يناير 2015، ص 60- 65.

3. إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 . ص 475.

4. ظافر محمد العجيمي, **امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"**, بيروت مركز دراسات الوحدة العربية2006م.

5. سعد لحقي توفيق ,**السياسية الإقليمية التركية تجاه الخليج** مجلة العلوم السياسية بغداد,عدد خاص (38)بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم سياسية في العراق 2013م.

6. مقلد إسماعيل، **نظريات العلاقات الدولية:** دراسة تحليلية مقارنة، (دار ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1987م)، ص 312.

7. عدنان نايف وآخرون ,**العلوم والتقنية في والوطن العربي الواقع والطموح,**الطبعة الاولي بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,2002م.

8. علي محمد رجب ,**تطوير وبناء وتدريب القوات المسلحة** مجلة الدفاع ,الرياض ,العدد(25),يونيو 2013م.

9. عمر البشير الترابي, **مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي** مجلة السياسة الدولية ,بيروت (1325),ديسمبر 2012م.

10. أنور عبد الرحمن، **تحديات الأمن في الخليج.** أخبار الخليج البحرينية,28-11-1428هـ.

11. مصطفى العاني ,**التطرف و الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي: المظاهر و أساليب المواجهة.الخليج في عام 2014-2015** .المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث 2015, ص129.

12. العجمي, ظافر محمد (2006). **امن الخليج العربي تطوره و اشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية,** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي, لبنان.

13. حسين فيصل غازي ، **المنظور الجيوستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 244، 1999 .

14. يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، الجزء 2. العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، مصر ، 2006.

15. إبراهيم عيسوي ,**دراسات مستقبلية ومشروع مصر 2020**مكرست إستراتيجية القاهرة مركز دراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام لعدد96,يونيو 2000م.

16. ظافر لكريم السيد عبد اللطيف الغربللي ,**الدعوة قمة نظام للتعاون الأمني علي جانب خليج الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن** فيه الطبعة الأولي الكويت ,مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية, 2000م.

17. حمد أبو الروس,**الإرهاب التطرف والعنف**، الإسكندرية دار المكتب الجامعي الحديث 2011(

18. نصار إبراهيم عبد الرزاق، صف حسام الساموك، **الإعلام جديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**،بغداد الدار الجامعية للطباعة والنشر2011.

19. تيري ديبيل،**إستراتيجية الشؤون الخارجية ...منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة وليد شحادة بيروت دار الكتاب العربي، ومؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم 2009

20. لندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط**،(عمان دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع 2013.(

21. قطيشات، ياسر، ،2011 **واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي**، الحوار المتمدن.

22. مروان عبد المولى، **"السلاح والفساد والجهل.. أسباب رئيسية في أزمات اليمن"**، أخبار اليوم 18 من يناير/كانون الثاني 2015.

23. المرهون عبد الجليل (2007)**. امن الخليج وقضية التسلح النووي,** البحرين: مركز البحرين للدراسات و البحوث.

24. الاشعل عبد الله (2003), **نشر قوات درع الجزيرة في الكويت تجسيد واضح لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك,** شؤون خليجية, العدد 33, ص 30-36.

25. خليفة حسين علاوي (2010), **نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي و العشرين:** دراسة مستقبلية, مركز الخليج للدراسات و البحوث, مجلة أراء حول الخليج, 2010.

26. مراد هاني, (2008), **الإرهاب و امن الخليج,** مركز الخليج للأبحاث والدراسات, مجلة اراء الخليج, العدد 41, 2008.

27. شهرزاد أدمام، **"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد1، 2013.

28. عبد الله الحربي سليمان، **"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"**،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،صيف 2008.

29. خالد المزيني، **"الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي"**، في: جمال عبد الله ومحمد بدري عيد، **الخليج في سياق استراتيجي متغير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص 138- 139.

II. قواميس بالغة العربية:

1. علي بن هادية وآخرون**"القاموس الجديد الطلاب"** (الطبعة الرابعة ,الجزاير شركة الوطنية للنشر والتوزيع ,1983.

2. قراتهام افانز,جيفري نوينهام,**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** :مركز الخليج للأبحاث,دبي مركز الخليج للأبحاث 2004.

III. المذكرات و الدراسات غير المنشورة:

1. لعنزي يوسف, **مطلق رؤية إستراتيجية لتطوير التصنيع العسكري في دول التعاون المجلس الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية** ,رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,2015م.طبعة المناقشة ,50ص.

2. ليندة عكروم, **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ,رسالة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة,2010م.

3. حشوف ياسين, **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية و الاستراتيجيات الدولية** ,أطروحة دكتوراه ,كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة ,2016م.

4. حمدان نايف" **,مصادر عدم الاستقرار في الجمهورية اليمنية),"**رسالة ماجستير,كليه الاقتصاد والعلوم السياسية,2015)

5. اشرف سعد العيسوى**,"انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على امن دول مجلس التعاون الخليجي 1990-2004-**)رسالة ماجستير.القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية,2005)

6. محمد مقروف, **المتغيرات الإقليمية والدولية و تأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية** أطروحة دكتوراه,كليه الحقوق ,2016.

IV. مراجع المواقع الالكترونية:

1. العزاوي مهند (2010), **الخليج بين التهديدات الإقليمية و التحديات الإستراتيجية**, يناير, http://www.islamonline.net2010

2. جميل مطر، **"الخليج لن يعود كما كان"**، الشروق، 6/7/2017، على الرابط: https://goo.gl/dwnjph

3. خضيري علي، المستشار السابق في القيادة المركزية للجيش الأمريكي، شبكة "سي ان ان" الإخبارية، تاريخ النشر: 2015/5/25، (تاريخ الدخول: 2015/6/4):

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis-ramadi-

4. الدويري جمال محمد ،**2011 أمن الخليج العربي والثورات العربية**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني al-tagheer.com/arts11717.html

5. **" تقرير يكشف اعتراف طهران بتدريب الحوثيين وتزويدهم بالصواريخ الباليستية"**، تجده في: http://www.hafryat.com/blog تاريخ الدخول: (28 ديسمبر/كانون الأول 2017)

6. موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الرابط التالي : http://ar.wikipedia.org/wiki

7. عبد النور بن عنتر، **"تهديدات هجينة"**، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2019. الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%

8. جارش عادل(2017) – باحث دكتوراه في المدرسة العليا للعلوم السياسية (الجزائر), **ُ مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة**, https://democraticac.de/?p=43831

9. محمد بدري عيد (2015), باحث مختص بالشؤون الخليجية, **"داعش" وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم,**
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/201578113412585748.html

10. انظر: أحمد محمد أبو زيد، **من التبرعات إلى النفط: كيف تحول "داعش" إلى أغنى تنظيم إرهابي في العالم؟**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، على الرابط:
http://www.rcssmideast.org/Article/2668/%D9%83%D9%8A%D9%81

11. حسن أبو هنية (2015), باحث متخصص في شؤون الجماعات الجهادية, **"البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية"**
http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112363816513973.html

12. د. جمال زرن (2015), أستاذ مشارك، قسم الإعلام بجامعة قطر, **"الإستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب**: غموض الرؤية وقصور المقاربة".

http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/08/20158581840388469.html

13. **"وكالة: أمير قطر يصدر مرسوماً يستهدف تعزيز الحرب على الإرهاب"**، رويترز، 20/7/2017، على الرابط:https://goo.gl/PA81Hf

V.الجرائد و المجلات:

1. صحيفة **(الجزيرة)** السعودية، في 27 نوفمبر 2009م. وكان قائد الحرس الثوري الإيراني قد أعلن يوم 29 أغسطس 2009م أن قوات الحرس الثوري ستكثف وجودها في خليج عدن.. وقال: إن زيادة الوجود الإيراني في خليج عدن هو «لأغراض دفاعية»، مؤكداً أن «صواريخ إيران دقيقة جداً، وتصيب أهدافها في أي مكان» دون أن يعطي تفاصيل إضافية. صحيفة **(الشرق الأوسط)**، في 30 أغسطس 2009م.

2. توفيق السيف، **"جيراننا الدواعش"**، جريدة الشرق الأوسط 4 فبراير/شباط 2015م.

3. د. ظافر العجمي، **"اليمن بين قصور المبعوث والمبادرة"**، العرب القطرية، 18 من فبراير/شباط 2015م

4. أحمد أمين الشجاع، **مجلة البيان** العدد 307 ربيع الأول 1434هـ، فبراير 2013م.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Brahim Saidy, **The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command**, Philadelphia Papers. No 6 (Philadelphia, Foreign Policy Research Institute "FPRI", October 2014

2. Gabriel, Tom (1988), **Rural Change in the Persian Gulf, Journal of the Royal Society for Affairs**. Vol. 14, pp 69- 73.

3. Zanoyan, Valian (1995), **After the Oil Boom: the Holiday Ends in the Gulf, Foreign Affairs**, Vol, 74, No. 6, pp 107- 115

قواميس بالغة الانجليزية:

1- Battistella , Dictionaries des relations internationals, éd3, (Paris , Edition Dolla)

2- Oxford Advanced learner's Dictionary of current ,English _)Oxford unv, press, 2008

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق	الصفحة
الملحق رقم: 1 جدول يُبين أبرز أوجه الاختلاف بين التهديد والتحدي والمخطر	4
الملحق رقم: 2 الخريطة الجيو-سياسية للخليج العربي	17
الملحق رقم: 3 جدول يوضح عدد السكان و المساحة لدول الخليج العربي	19
الملحق رقم: 4 جدول يبين المؤشرات الأساسية للقدرات النفطية لدول الخليج العربي	21
الملحق رقم: 5 جدول يُبين أبرز أوجه الاختلاق بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية	39-38
الملحق رقم: 6 خريطة تبين مناطق نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و سوريا	53
الملحق رقم: 7 جدول يوضح المصادر التمويلية لتنظيم داعش الإرهابي	54
الملحق رقم: 8 جدول يبين بعض الأعمال الإرهابية التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية	56
الملحق رقم:11 خريطة تبين مناطق الصراع بين القوات الحوثية و قوات النظام	65
الملحق رقم:12 مجموعة الصواريخ المعلن عنها التي يتحكم فيها الحوثيون	66
الملحق رقم: 10 أحجام القوات العسكرية والإنفاق العسكري في دول الخليج	71
الملحق رقم: 9 جدول يُبيِّن تداخل المنطلقات والأهداف والآليات في الإستراتيجية الخليجية الإعلامية لمحاربة الإرهاب	87

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر و عرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة	
المبحث الأول: فهم التهديدات الأمنية الجديدة	1
المطلب الأول: تعريف التهديدات الأمنية	1
المطلب الثاني: الفرق بين التهديدات الأمنية و المفاهيم المشابهة	2
المطلب الثالث: تصنيفات التهديدات الأمنية	4
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة.	6
المطلب الأول: التحول في مفهوم الأمن و توسيعه.	6
المطلب الثاني: نظرية العلاقات الدولية	10
المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن.	13
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة	
المبحث الأول: فهم الأمن الإقليمي الخليجي	17
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للخليج العربي وأهميته الإستراتيجية	17
المطلب الثاني: خصائص و مقومات الأمن الإقليمي الخليجي	23
المبحث الثاني: البناء الهيكلي و الوظيفي للأمن الإقليمي الخليجي	25
المطلب الأول: الإدراك الخليجي للأمن الإقليمي (أهم تصورات الدول السعودية العراق اليمن)	25
المطلب الثاني: مجلس التعاون الخليجي و الأمن الخليجي	27
المطلب الثالث: مؤسسة درع الجزيرة و دورها في تثبيت الأمن الخليجي	32
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة التي تمس الأمن الإقليمي الخليجي	37

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب)	37
المطلب الثاني: التهديدات الهجينة (داعش)	50
المطلب الثالث: التدخلات الخارجية	59
الفصل الثالث: المقاربة الأمنية المنتهجة من طرف دول الخليج لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	
المبحث الأول: المقاربة الصلبة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	70
المطلب الأول: العمل العسكري (الحرب)	70
المطلب الثاني: التحالفات	74
المبحث الثاني: المقاربة اللينة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	81
المطلب الأول: دور الإعلام	81
المطلب الثاني: دور المؤسسة الدينية	87
الخاتمة	93
فهرس الملاحق	
قائمة المصادر و المراجع	
فهرس المحتويات	
ملخص الدراسة	

الملخص

الملخص

ظلت منطقة الخليج العربي مسرحا لجملة من الأحداث والتغيرات، تشكلت على إثرها العديد من المخاطر والتحديات الأمنية، التي شكلت بدورها المحدد الأبرز للعلاقات البينية داخل منطقة الخليج، وظلت الموضوع الطاغي على كل المبادرات والحوارات "الخليجية"، التي كانت تدار من خلالها القضايا الأمنية للمنطقة. بيد أن حقبةً جديدة شكلتها التحولات الهائلة التي أحدثتها الثورات العربية أو ما سمي"بالربيع العربي"،تمثلت في ظهور تهديدات أمنية جديدة تنوعت بتنوع مصادرها وتشابكها،وتجلت صورتها في أوجه عدة أبرزها الإرهاب، التدخلات الأجنبية في الدول العربية،و انتشار الأسلحة و الجماعات المسلحة، وتدفق المهاجرين فضلا عن ظهور"الدولة الإسلامية في العراق والشام."

وقد قمنا من خلال هذه الدراسة بتحليل التهديدات الأمنية التي طبعت البيئة الأمنية للخليج ما بعد الربيع العربي، والبحث في الكيفية التي يشكل بها ظهور"الدولة الإسلامية " تهديدا أمنيا على المنطقة الخليجية، انطلاقا من فرضية أن "الدولة الإسلامية " يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا على منطقة الخليج العربي، نظرا لأيدلوجية التي يتبعها التنظيم و إستراتيجيته المتبعة في التمدد. وتوصلنا في خاتمة الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية، إذ أنه مع بداية ظهور تهديدات أمنية جديدة عكفت جميع البلدان إلى"أمننتها" وجعلها تهديدا أمنيا عالميا، بالإضافة إلى الممارسات التي اتبعتها معظم التهديدات منذ بداية صعودها وأهدافها المعلنة ما زاد من مخاطره الأمنية التي مست عديد الجوانب الأمنية: (الأمن الدولي، الأمن الإنساني، الأمن المجتمعي، الأمن الفكري، الأمن البيئي).

Abstract

The Gulf region has been the scene of a number of events and changes that have resulted in many security risks and challenges, which have been the defining feature of intra-Gulf relations. However, a new era was created by the great transformations caused by the Arab revolutions or the so-called "Arab spring". These were the emergence of new security threats, which varied in their diverse sources and intertwined. They were manifested in several aspects, notably terrorism, foreign interference in Arab countries, proliferation of arms and armed groups, the flow of immigrants as well as the emergence of "the Islamic state in Iraq and Syria".

In this study, we analyzed the security threats that characterized the security environment of the post-Arab Gulf, and explored how the emergence of the "Islamic State" posed a security threat to the Gulf region, based on the assumption that the "Islamic state" could pose a security threat to the Gulf region, given the organization's ideology and expansion strategy. At the end of the study, we found that the hypothesis was correct. As new security threats began to emerge, all countries were "security" and posed a global security threat, as well as the practices pursued by most of the threats since the beginning of their rise and stated objectives. Security: